وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة و سعر الصرف و الضرائب الكمركية في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٧)

رسالة تقدم بها

حارث رحيم عطية الزرفي

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

مهدي سهر غيلان الجبوري

١٤٤٠ هـ

٢٠١٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا يَٰذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ
مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا
عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا (٩٤) قَالَ
مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ
أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا (٩٥)

صدق الله العلي العظيم

(سورة الكهف)

الاهداء

إلى حبيب رب العالمين وصاحب الخُلق العظيم النبي الاكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) والى أهلِ بيتهِ الطيبين الطاهرين وإلى سيدي ومولاي بقية الله(عج).

إلى من اخرجني من ظلمات الجهل إلى نور العلم والمعرفة (الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر)(قدس)

إلى أقرب الناس الى قلبي أمي وأبي اطال الله بعمرهما.

إلى زوجتي العزيزة و أولادي (علي و زهراء ونرجس)

إلى إخوتي و أخواتي وكل أصدقائي وأقاربي

إلى شهداء العراق كافة واخص منهم (عمي الشهيد محمد عطيه ، وعمي الشهيد ربيع كريم، واخوالي الشهداء علي صالح و رعد صالح و حسين صالح)

حارث

شكر وتقدير

الحمد لله من أول الدنيا الى فنائها ومن الاخرة الى بقائها ، الحمد لله على كل نعمة ، واستغفر الله من كل ذنب واتوب اليه ، وهو ارحم الراحمين . وصلى الله على خير الخلق اجمعين النبي الاكرم محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين .

أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مهدي سهر الجبوري لما بذلهُ من جهود كبيرة وسخية وتوجيه علمي مميز أسهم في إتمام هذه الرسالة. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عامر المعموري عميد كلية الإدارة والاقتصاد والدكتور سرمد الخير الله رئيس قسم الاقتصاد والسادة معاوني العميد الأستاذ المساعد الدكتور محمد الجبوري والاستاذ المساعد الدكتور حسين حريجة والاستاذ المساعد الدكتور محمد ناجي .

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظ وتوجيهات علمية سديدة لإغناء هذه الرسالة.

وكما أتقدم بالامتنان والشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي واخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور هاشم الشمري والاستاذ الدكتور حميد عبيد وجميع أساتذة قسم الاقتصاد الافاضل والتي لا تتسع هذه السطور لذكر فضلهم علي وسؤالهم عني بصورة مستمرة. ولا أنسى ان أتقدم بالامتنان والعرفان الى الدكتور خضير عباس الوائلي، الذي لم يبخل علي باي معلومة اغنت هذه الرسالة واقدم شكري وتقديري الى الدكتور محمد عبد الامير حسوني ، كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى استاذي العزيز علي الطائي.

واتقدم بالشكر والامتنان الى الاخ العزيز الاستاذ الحوزوي احمد الشمري ، وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى زملائي طلبة الدراسات العليا **(وسام سرحان ، امجد فخري ، حسين باسم ، حسين علي عباس ، زينب جبار ، بان عباس ، زينة ناظم ، شيماء جبار)** لما ابدوه من تعاون وتشجيع ، ويسرني ان اشكر اصدقائي الذين اكن لهم اصدق مشاعر المحبة **(غيث عبد الامير ، اسلام عبد الامير ، الحاج كرار ميثم ، زيد رحيم ، فؤاد رحيم ، زياد حسن ، حسين الغانمي ، ابو السبطين صباح ، حسن فالح ، مهند صالح)** إذ كانوا نعّم الاصدقاء. واقدم أمتناني واحترامي الى جميع الموظفين لاسيما موظفين المكتبات في كافة الجامعات العراقية وفي كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء خاصة، وكما أتقدم بالشكر والاقرار بالجميل والاعتذار إلى جميع من علمني ولو حرفا واحداً فجزاهم الله خير الجزاء.

المستخلص:

تعد ظاهرة العجز من المشاكل الاساسية في السياسات المالية لمعظم دول العالم، ولاسيما العراق إذ عانى الاقتصاد العراقي من العجز في الموازنة نتيجة لعدة اسباب منها اختلال النفقات العامة للدولة، إذ أصبحت النفقات الجارية تشكل القسم الأكبر من النفقات العامة ،وهذا يعكس الطبيعة الاستهلاكية للإنفاق الحكومي ، وكذلك اختلال هيكل الايرادات العامة للدولة واعتمادها بشكل كبير على مصدر أحادي محدود للحصول على جزء كبير من الإيرادات العامة وهو قطاع النفط الخام مقابل ضعف مساهمة القطاعات الاخرى، ما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية ومنها تقلبات اسعار النفط والاوضاع الامنية والسياسية والتي سرعان ماتؤثر سلبا في الموازنة العامة للدولة.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان مرونة سعر الصرف يمكن ان تسهم في تمويل الموازنة العامة فضلا عن عدم فاعيلة الضرائب الجمركية.

ومن اجل اختبار هذه الفرضية فان الدراسة قسمت الى ثلاثة فصول، تناول الاول الاطار النظري لعجز الموازنة العامة والضرائب الجمركية وسعر الصرف الثاني تناول تحليل واقع الاقتصاد العراقي اما الثالث تطرق الى قياس و تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الضرائب الجمركية و سعر الصرف، وتم الحصول على نتائج النماذج القياسية باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (*ARDL*)، والذي يعد من الاساليب القياسية المتقدمة، ويعتمد هذا الانموذج على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ، ويعطي نتائج عن طبيعة العلاقة في الاجلين القصير (انموذج تصحيح الخطأ) وكذلك نتائج للأجل الطويل. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها وجود علاقة توازنية طويلة الاجل فضلا عن العلاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة، وكانت سرعة التكييف لدالة عجز الموازنة (٠,٢٦-) اما دالة الضرائب الجمركية ودالة سعر الصرف على الترتيب (٠,٨١- ، ٠,٣٨-) ومن ثم فان الاختلالات التي يمكن أن تحدث سوف يتم تصحيح جزء منها في السنة نفسها واعادتها تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ - و
قائمة الجداول	ز
قائمة الاشكال البيانية	ح- ط
المقدمة:-	١
اولا:- اهمية الدراسة	٢
ثانيا:- مشكلة الدراسة	٢
ثالثا:- فرضية الدراسة	٢
رابعا: اهداف البحث	٢
خامسا:- منهجية الدراسة	٢
سادسا:- الحدود الزمانية والمكانية	٣
سابعا:- هيكلة الدراسة	٣
الفصل الاول: الاطار النظري لعجز الموازنة والضرائب الجمركية وسعر الصرف	٤-٥٨
المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لعجز الموازنة العامة	٤-٢٧
المطلب الاول:عجز الموازنة العامة (المفهوم ، الاشكال، الاسباب، اثاره الاقتصادية)	٤-٢٠
اولا: مفهوم عجز الموازنة العامة	٤-٥
ثانيا: اشكال عجز الموازنة العامة	٥-٨
ثالثا: اسباب عجز الموازنة العامة	٨-١٥
رابعا: الاثار الاقتصادي لعجز الموازنة العامة	١٥-٢٠
المطلب الثاني : مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة	٢١-٢٧
اولا: الضرائب	٢١-٢٢
ثانيا: الاقتراض	٢٢-٢٥
ثالثا: الاصدار النقدي الجديد	٢٥-٢٧
المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للضرائب الجمركية وسعر الصرف	٢٨-٥٨
المطلب الاول : الاطار العام للضرائب الجمركية	٢٨-٤٢
اولا: مفهوم الضرائب العامة والضرائب الجمركية	٢٨-٣١
ثانيا: اشكال الضرائب الجمركية	٣١-٣٣
ثالثاً: الحماية الجمركية والحجج المؤيدة لها	٣٣-٣٥
رابعا: الاثار الاقتصادية للضرائب الجمركية	٣٦-٤٠
خامسا: التهريب الجمركي	٤٠-٤٢
المطلب الثاني :الاطار العام لسعر الصرف	٤٣-٥٨
اولا: مفهوم سعر الصرف	٤٣
ثانيا: وظائف سعر الصرف	٤٣-٤٤
ثالثا: اشكال سعر الصرف	٤٤-٤٩
رابعا: تحديد سعر الصرف	٤٩-٥١

خامسا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	٥١-٥٥
سادسا: انظمة سعر الصرف	٥٥-٥٨
الفصل الثاني: تحليل واقع متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧	٦٠-١٢٧
المبحث الاول: تحليل المؤشرات المالية للاقتصاد العراقي	٦٠-٩٨
المطلب الاول: تطور هيكل النفقات العامة	٦١-٧٣
المطلب الثاني: تطور هيكل الايرادات العامة	٧٤-٩٢
المطلب الثالث: تطور الفائض والعجز في الموازنة العامة	٩٣-٩٨
المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية والنقدية للاقتصاد العراقي	٩٩-١٢٧
الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والضرائب الجمركية وسعر الصرف في العراق	١٢٩-
المبحث الاول: الاطار النظري للاساليب القياسية المستخدمة	١٢٩-١٣٥
المطلب الاول: توصيف وصياغة الانموذج القياسي	١٢٩-١٣٢
المطلب الثاني: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع $(ARDL)$	١٣٣-١٣٥
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال أنموذج $(ARDL)$	١٣٦-١٤٥
الاستنتاجات والتوصيات	١٤٧-١٤٩
المصادر	١٥١-١٦٠
الملاحق	١٦٢-١٧١

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	تطور النفقات العامة بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	٦٣-٦٤
٢	تطور النفقات الجارية بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	٦٧-٦٨
٣	تطور النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	٧١-٧٢
٤	تطور الايرادات العامة بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	٧٥-٧٦
٥	تطور الايرادات الضريبية بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	٧٩-٨٠
٦	تطور الايرادات الجمركية بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	٨٣-٨٤
٧	تطور الايرادات الاخرى بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	٨٦-٨٧
٨	تطور الايرادات النفطية بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	٩٠-٩١
٩	تطور الفائض والعجز بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	٩٥-٩٦
١٠	تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	١٠١-١٠٢
١١	**تطور عرض النقد بالمعنى الواسع في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧**	١٠٥-١٠٦
١٢	تطور اسعار الصرف في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧	١١٠-١١١
١٣	تطور اسعار الفائدة في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧	١١٥-١١٦
١٤	تطور الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧	١٢٠
١٥	تطور الميزان التجاري بالاسعار الجارية في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧	١٢٤-١٢٥
١٦	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	١٣٦
١٧	نتائج اختبارات دالة الموازنة العامة	١٣٧
١٨	نتائج اختبارات دالة الضرائب الجمركية	١٤٠
١٩	نتائج اختبارات دالة سعر الصرف الموازي	١٤٣

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١.	العجز الهيكلي	٦
٢.	الاثر التضخمي للعجز الممول بالاصدار النقدي الجديد	١٦
٣.	مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على الموارد الاقتصادية المتاحة	١٧
٤.	اثرالإقتراض الحكومي من القطاع غير المصرفي	٢٣
٥.	اثر التمويل عن طريق الاصدار النقدي الجديد	٢٧
٦.	التبادل التجاري قبل فرض الضريبة الجمركية	٣٦
٧.	التبادل التجاري بعد فرض الضريبة الجمركية	٣٧
٨.	علاقة سعر الصرف الحقيقي بسعر الصرف الاسمي والاسعار المحلية والاجنبية	٤٥
٩.	الطلب على الصرف الاجنبي	٤٩
١٠.	عرض الصرف الاجنبي	٥٠
١١.	تحديد سعر الصرف التوازني	٥١
١٢.	اثر تغيرات سعر الفائدة على سعر الصرف الأجنبي	٥٢
١٣.	اثر الزيادة في عرض النقد على سعر الصرف	٥٣
١٤.	آلية عمل نظام الصرف الثابت	٥٦
١٥.	تطور النفقات العامة بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	٦٣
١٦.	تطور النفقات العامة بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	٦٥
١٧.	تطور النفقات الجارية بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	٦٧
١٨.	تطور النفقات الجارية بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	٦٩
١٩.	تطور النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	٧٠
٢٠.	تطور النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	٧٣
٢١.	تطور الايرادات العامة بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	٧٥
٢٢.	تطور الايرادات العامة بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	٧٧
٢٣.	تطور الايرادات الضريبية بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	٧٩
٢٤.	تطور الايرادات الضريبية بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	٨١
٢٥.	تطور الايرادات الجمركية بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	٨٣
٢٦.	تطور الايرادات الجمركية بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	٨٥
٢٧.	تطور الايرادات الاخرى بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	٨٦
٢٨.	تطور الايرادات الاخرى بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	٨٨
٢٩.	تطور الايرادات النفطية بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	٩٠
٣٠.	تطور الايرادات النفطية بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	٩٢
٣١.	تطور الفائض والعجز في الموازنة بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	٩٥
٣٢.	تطور الفائض والعجز في الموازنة بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	٩٨
٣٣.	تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	١٠١
٣٤.	تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	١٠٣
٣٥.	تطور عرض النقد الواسع للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	١٠٥
٣٦.	تطور عرض النقد الواسع للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	١٠٨
٣٧.	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	١١٠

٣٨.	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	١١٣
٣٩.	تطور سعر الفائدة للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	١١٥
٤٠.	تطور سعر الفائدة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	١١٧
٤١.	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	١١٩
٤٢.	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	١٢٢
٤٣.	تطور الصادرات والاستيرادات للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢	١٢٤
٤٤.	تطور الصادرات والاستيرادات بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	١٢٧

المقدمة

يمثل عجز الموازنة مظهر من مظاهر الازمات الاقتصادية التي تطرأ على اقتصاد الدولة سواء كانت الدولة متقدمة او نامية، وهنالك اختلاف في وجهات النظر حول عجز الموازنة فالدول النامية تعد العجز المالي مشكلة لها اثار سلبية على هيكل الاقتصاد، فهي تعاني من قصور الايرادات العامه وعدم كفايتها لتغطية النفقات العامه فضلا عن تدني الامكانات الاقتصادية بشكل عام ، بينما الدول المتقدمه تعتقد بان العجز المالي ليس بالضرورة ان يكون مشكلة اذ ما تمت الافادة منه في تحريك المتغيرات الاقتصادية وبالأخص سعر الصرف الاجنبي الذي يعكس مدى قوة العملة المحلية للدولة اتجاه العملات الاخرى الذي يعمل على تحسين ميزان المدفوعات للبلد .

ويمكن معرفة تأثير سعر الصرف في عجز الموازنة الحكومية عن طريق طرائق التمويل والآثار الناجمة عنها ، كما ان الارتفاع في سعر الصرف الاجنبي يؤدي الى تقلبات في الميزان التجاري وارتفاع الاسعار المحلية وهذا يتطلب ان تتدخل الحكومة بزيادة الانفاق من اجل ان تغطي الطلب المحلي المتزايد عن طريق الاستيرادات بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي وينجم عن ذلك زيادة العجز في الموازنة، واما بالنسبة للضرائب الجمركية فأنها تحقق دخلا اضافيا للموازنة العامة والذي يعمل على تخفيف العجز المالي ، ويبرز تاثير هذه الضرائب بشكل واضح اذا ما تم ادارتها بشكل سليم خالي من الفساد الاداري والمالي والعمل على تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يخدم المصلحة العامه ، إذ انها تشكل ثلث ايراد الضرائب في الدول النامية .

واجه الاقتصاد العراقي عجزا في الموازنة العامه وذلك نتيجة لاختلال هيكل الايرادات والتي تعتمد على عائدات النفط الخام بنسبة ٩١% كمتوسط للمدة مابعد ٢٠٠٣، وان الجزء الاكبر من النفقات يوجه نحو اغراض استهلاكية وليس نحو الاعمال المنتجه، وبسبب الحروب والأحداث السياسية في الوقت الحاضر وزيادة حجم النفقات الموجه نحو القطاع العسكري وانخفاض النفقات الاستثمارية واعتماد الاقتصاد على مصدر احادي (النفط الخام) وهو المورد الاساس في تمويل الموازنة العامة اذ يشكل النسبة الاكبرمن الناتج المحلي الاجمالي ومع الانخفاض الكبير في اسعار النفط نلحظ زيادة عجز الموازنة .

أولاً :- اهمية ألدراسة

تنبثق اهمية الدراسة من معرفة مدى مساهمة الضرائب الجمركية وسعر الصرف في في تخفيض عجز الموازنة العامة.

ثانياً :- مشكلة الدراسة

الطابع الريعي للاقتصاد العراقي وما ينتج عنه من اعتماد الموازنة العامه على مورد احادي يتمثل بإيرادات النفط الخام ، مع عدم فاعلية ادارة الضرائب الجمركية وسعر الصرف ما يضعف ادائهما في تمويل الموازنة ، فضلا عن اهمال دور الضرائب بشكل عام والضرائب الجمركية على وجه الخصوص، وتكمن مشكلة الدراسة في تفعيل ادارة المتغيرين للمساهمة في تخفيض العجز .

ثالثاً :- فرضية الدراسة

تفترض الدراسة مايلي :-

١- ان مرونة سعر الصرف يمكن ان تساهم في تمويل الموازنة العامة

٢- عدم فاعلية الضرائب الجمركية في تمويل الموازنة العامة

رابعاً :- اهداف الدراسة

تتمحور اهداف الدراسة في :-

١- دراسة وتحليل عجز الموازنة العامة والضرائب الجمركية وسعر الصرف.

٢- تحليل اهمية سعر الصرف والضرائب الجمركية في تمويل عجز الموازنة .

٣- قياس و تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والضرائب الجمركية و سعر الصرف.

خامساً :- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على استخدام الاسلوب التحليلي عن طريق تحليل تطور البيانات عبر المراحل التاريخية واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال مدة الدراسة ومتابعة تطورها الزمني ومن ثم استنباط الاثار المترتبة على ذلك، فضلاً عن استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (*ARDL*) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

سادساً:- الحدود الزمانية والمكانية

تضمنت هذه الدراسة المدة من ١٩٨٨- ٢٠١٧ مقسمة على مدتين زمنيتين هما:-

١- المـدة مـن ١٩٨٨- ٢٠٠٢ شـهدت هـذه المـدة حـرب الخلـيج الاولـى و الثانيـة وفـرض العقوبات الاقتصادية والتي تعد الحقبة الاكثر قسوة بالنسبة للعراق.

٢- المـدة مـن ٢٠٠٣- ٢٠١٧ تميـزت هـذه المـدة بانتهـاء مـدة العقوبـات الاقتصـادية وتوجـه العـراق نحـو اقتصـاد السـوق والانفتـاح الاقتصـادي علـى العـالم الخـارجي بالافـادة مـن الايرادات النفطية.

اما الحدود المكانية فقد اختصت بالعراق كحالة دراسية.

سابعاً :- هيكلة الدراسة

يقسم هيكـل الدراسـة الـى ثـلاث فصـول، اذ تنـاول الاول الاطـار المفـاهيمي لعجـز الموازنـة والضـرائب الجمركيـة وسـعر الصـرف ، ويتضـمن مبحثـين ، الاول،تنـاول الاطـار المفـاهيمي لعجـز الموازنـه والثـاني، تنـاول الاطـار النظـري للضـرائب الجمركيـة و سـعر الصرف .

الفصـل الثـاني ، تنـاول اطـار تحليلـي لواقـع متغيـرات الدراسـة فـي الاقتصـاد العراقـي وتضـمن الفصـل مبحثـين ،المبحـث الاول ، تحليـل المؤشـرات الماليـة فـي الاقتصـاد العراقـي ، والثاني تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية في الاقتصاد العراقي .

الفصـل الثالـث ، تنـاول قيـاس وتحليـل العلاقـة بـين عجـز الموازنـة والضـرائب الجمركيـة و اسـعار الصـرف ، وتضـمن الفصـل مبحثـين المبحـث الاول ، تنـاول الاسـاليب القياسـية المستخدمة في التحليل ، والثاني ، تحليل النتائج.

المبحث الأول :- الإطار المفاهيمي لعجز الموازنة العامة

المطلب الأول :- عجز الموازنة العامة(المفهوم، الاشكال، الاسباب، آثاره الأقتصادية)

اولاً) مفهوم عجز الموازنة العامة

يعد عجز الموازنة العامة للدولة من المفاهيم المألوفة في قياس الحالة المالية في الاقتصاد، اذ انه يعبر عن حقيقة المركز المالي لاقتصاد البلد، إذ تعددت المفاهيم والاراء عن عجز الموازنة العامة وبصورة عامة يعرف العجز بانه الانفاق الحكومي مطروحا من الايرادات الحكومية، وحجم العجز عادة هو قضية سياسية واقتصادية مهمة [١].

وقد يعرف عجز الموازنة العامة بأنه الحالة التي تتجاوز فيها النفقات الحكومية إيراداتها عن مدة زمنية محددة عادة سنة وبالعكس في حال تجاوزت الإيرادات الحكومية نفقاتها يحدث فائض في الموازنة، إذ ان مفهوم العجز يرتبط ارتباطا وثيقا بالدين العام لان تراكم الدين العام يكون عن طريق العجز وينخفض حجم الدين عندما يكون هنالك فائض في الموازنة[٢].

وقد يحدث العجز في الموازنة العامة نتيجة لقيام الحكومة بزيادة إنفاقها النقدي على شراء السلع والخدمات ولكنها لاتستقطع مقدارا مماثلا من دخول الافراد في شكل ضرائب، وينتج عن ذلك نمو العجز في موازنة الحكومة واضطرارها الى الاقتراض عن طريق إصدار الاشكال المختلفة من السندات الحكومية أو عن طريق أذونات الخزينة وتلجأ الحكومة الى هذه السياسة التوسعية عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الكساد [٣]،تهدف عن طريق ذلك الى تنشيط الانتاج والاستهلاك، وتحفيز الاستثمارومن نتائج هذا النشاط حدوث عجز الموازنة [٤]، ويميز الاقتصاديون بين العجز أو الفائض

---

(١) واثق علي الموسوي ، الاستقرار الاقتصادي ، الجزء الثاني ، ط١ ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن،٢٠١٥ ، ص١١١-١١٢

(٢) William J.Baumol & Alan S. Blinder , Macroeconomics , Principles And Policy , United States of American,12 ed ,2010 ,P303 .

(٣) حسام علي داوود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،ط٤ ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٤ ، ص ٣٤٢-٣٤٣

(٤) عبد الرزاق بني هاني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط ٣، ، دار وائل ، عمان ، الاردن ،٢٠١٤ ، ص ١٩٥

الحقيقي والاسمي، إذ إن العجز الاسمي يمكن تحديده بالنظر إلى الاختلافات بين النفقات والإيرادات، أما العجز الحقيقي فهو الاسمي معدلاً بنسبة التضخم [١].

ثانيا) أشكال العجز

١) العجز الهيكلي

يعرف بانه العجز الذي يحدث عندما يكون الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل (او في حالة عدم مرونة الجهاز الانتاجي)[٢]، اي عندما لا تغطِ الايرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة فيصبح عجزاً دائماً، ويعود السبب في ذلك الى عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج عن زيادة الانفاق الحكومي بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد القومي [٣]، ويتحقق العجز الهيكلي عندما يكون الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل والناتج الفعلي يساوي الناتج الممكن *، ويبين الشكل (١) العجز الهيكلي ، إذ يرمز منحنى (E) إلى النفقات الحكومية، ويكون ذو ميل سالب دلالة على انخفاض المدفوعات التحويلية مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، في حين يرمز منحنى (R) الى الإيرادات الحكومية، إذ يأخذ هذا المنحنى ميلاً موجباً بسبب ارتفاع إجمالي الحصيلة الضريبية مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي[٤].

يمثل (Y1*) الناتج المحلي الإجمالي الممكن، فإذا ما كان الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند النقطة (Y1*) يساوي الناتج الممكن، فإن الموازنة الحكومية تكون متوازنة عند النقطة (E)، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند النقطة (Y0*) اقل من الناتج الممكن(Y1*)، فإن النفقات الحكومية تتجاوز الإيرادات الحكومية وان هناك عجزاً هيكلياً في الموازنة العامة. وبالعكس عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند النقطة (Y2*) اكبر من الناتج المحلي الإجمالي الممكن فإن الإيرادات الحكومية تتجاوز النفقات، الأمر الذي أيوجود فائض هيكلي في الموازنة العامة للدول [٥].

---

(١) David C. Colander: Economics, Published By Mc Grow _ Hill Companies, American New York, Sixth Edition, 2006, P 753

(٢) Roger A. Arnold , Economics , 11ed , South-Western , 2014 , Ohio , p , 251

(٣) عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الإسكندرية ،١٩٨٢،ص ٣٩٧.

* مستوى الناتج الذي يمكن تحقيقه في المستقبل إذا ما تم استخدام كافة الموارد الاقتصادية بشكلٍ امثل.

(٤) حيدر حسين طعمة ، العجز المزدوج في بلدان الريع النفطي ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٢ ،ص٢٣

(٥) Michael Parkin, Economics, 9th ed, Pearson, USA, 2010, P.745.

الشـــــــــــــكل(١) يوضـــــــــــــح العجـــــــــــــز الهيكلـــــــــــــي

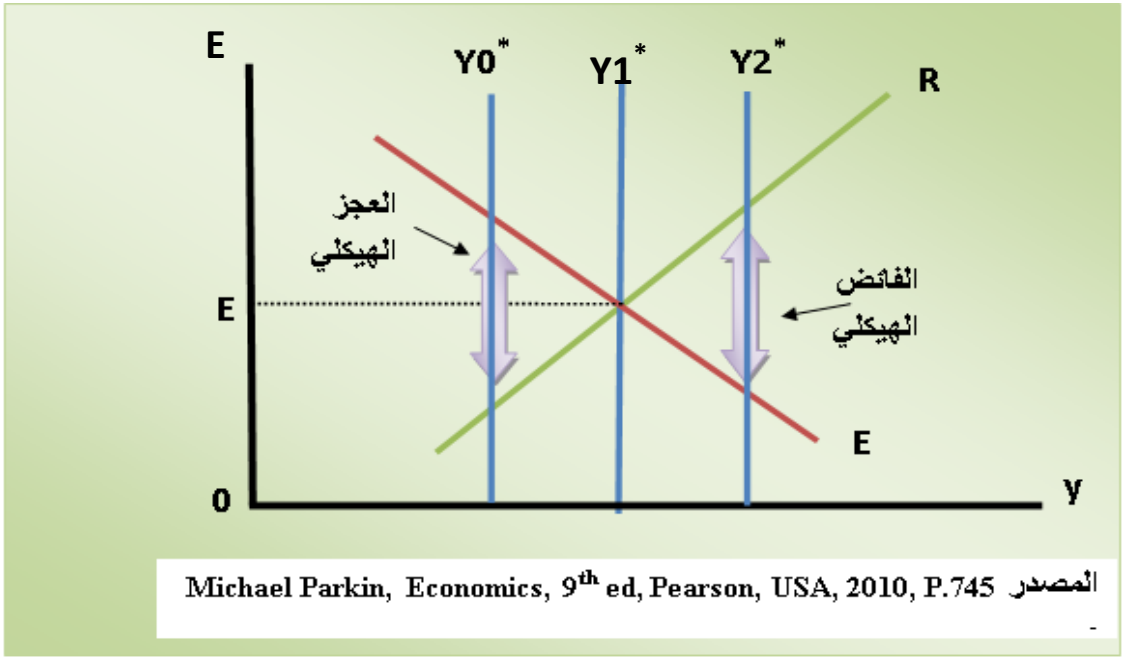

المصدر Michael Parkin, Economics, 9th ed, Pearson, USA, 2010, P.745

٢) العجز الدوري (المؤقت)

يعرف بانه العجز الذي يحدث نتيجة التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي . أي هو العجز الذي يحدث في اوقات الركود[١]، قد يسمى بالعجز الموسمي والذي يقع في الموازنة العامة خلال السنة المالية وذلك بسبب تقلبات الدورة الاقتصادية الناجمة عن الظروف الطارئة وغير المتوقعة، والتي تؤدي إلى التفاوت الكمي بين الإيرادات والنفقات، وان هذا النوع من العجز مؤقت ويمكن للدولة معالجته عن مدة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة[٢]، ويمكن معالجة هذا العجز عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو عن طريق زيادة الموارد العامة أو كليهما معا ، ويمكن للدولة التي تحقق فائضاً في اوقات الازدهار الاقتصادي و تستخدمهُ لتغطية العجز الدوري الذي يحصل اثناء أوقات الركود [٣] ، ويحدث هذا العجز بشكل تلقائي نتيجة للدورات الاقتصادية، فحالات الركود تؤدي الى انكماش في الايرادات الحكومية ومن ثم ينمو العجز الدوري،

(١) Roger A. Arnold ,Op.Cit , p, 251
(٢) وليد خالد الشايجي ، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية،ط١، دار النفائس ، الأردن، ٢٠٠٥، ص٨٦
(٣) محمد عبد العزيز المعارك وعلي شفيق ، أصول وقواعد الموازنة العامة للدولة، الرياض،المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٣، ص ٢٥٨ـ ٢٥٩.

ويتبعها اوقات الاستعادة واوقات التوسع والتي تؤدي إلى نمو الإيرادات الحكومية ومن ثم انكماش العجز الدوري [١] .

٣) العجز المقصود (المخطط)

نجد اساس فكرة العجز المتعمد في تحليلات كينز وما كتبه عن التشغيل الدائم أن الغاية من هذا العجز هي معالجة مشاكل المجتمع، ولاسيما البطالة وايجاد العمل للجميع عن طريق احداث زيادة متعمدة في النفقات العامة [٢]، وتتلخص هذه النظرية في أنه يتعين على الدولة عند تعرض الاقتصاد الوطني الى ازمة كساد نتيجة لتدهور حجم الطلب الكلي وتراجع مؤشر القوة الشرائية على السلع والخدمات أن تلجأ الى بعض ادوات السياسة المالية التي تسمح بإعادة تنشيط الاقتصاد [٣] أي ان قيام الحكومة بأتباع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب، والتي تعمل على زيادة الطلب الكلي مادام الإنفاق الحكومي يضيف إلى تيار الدخل أكثر مما تسحب منه الضرائب، وفي الوقت نفسه فان خفض المعدلات الحدية للضرائب يحفز العرض الكلي مادامت تدعم الدافع إلى الاستخدام المنتج والكفء للموارد، فاذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى ادنى من مستوى التوظف الكامل فعندها تكون السياسة المالية التوسعية سليمة ، إذ تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة الدخل الحقيقي فتزداد معه القوة الشرائية للأفراد[٤]، ومن ثم ستحدث زيادة في الطلب الخاص الفعلي ويرافقها ارتفاع في حجم النفقات العامة في المجالات كافة ، كالإنفاق على المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإعانات التي تمنح للمشاريع الإنتاجية، مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الفعلي بشقيه العام والخاص بما يتيح للاقتصاد فرصة للخروج من الأزمة[٥]، كما إن نظرية العجز المنظم لا تطبق على الدول النامية لانها تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما تعاني من وجود بطالة مقنعة، وأن هذه الأسباب ستؤدي إلى عدم عمل فكرة المضاعف في الدول النامية، ومن ثم فأن الزيادة في الإنفاق سوف تؤدي إلى حدوث التضخم، وبالعكس في حالة الدول المتقدمة كونها تتسم بمرونة الجهاز

(١) سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ـ المفاهيم والنظريات الاساسية ، الكتاب الاول ، الكويت، ١٩٩٤، ص٥٢٩.
(٢)محمد عبد العزيز المعارك وعلي شفيق ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠
(٣) لعمارة جمال ، اساسيات الموازنة العامة للدولة ، دار الفجر ، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٣
(٤) جيمس جوار تيني ، وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، دار المريخ للنشر ، الرياض، ١٩٨٨ ، ص ٣٣٩ .
(٥) طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، مطابع التعليم العالي بغداد ، ١٩٩٠، ص ٢٨٨ .

الانتاجي ووجود موارد طبيعية معدة للاستغلال الاقتصادي، وبذلك فان زيادة الطلب ستؤدي الى زيادة الدخل القومي ولايحدث التضخم [١].

٤) العجز المتراكم

تبين هذه النظرية أن عجز الموازنة في أوقات الأزمات أمر طبيعي فعند زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب سوف يحصل العجز، ولا يكون هنالك تخوف من تراكم العجز سنة بعد أخرى لان عند حدوث الازدهار في الاقتصاد ستزداد إيرادات الضرائب، وعن طريق الفائض الحاصل في الضرائب يمكن للدولة تغطية العجز الحاصل من السنوات السابقة [٢].

يتميز العجز المتراكم بأنه يحصل تلقائيا، ولكن مع القبول بحدوثه على اعتقاد عندما يحدث فائض تستطيع الدولة عن طريق تغطية العجز المتراكم من سنوات سابقه [٣].

٥) عجوزات الضعف وعجوزات القوة

تعد عجوزات الضعف والقوة من الأشكال الجديدة لعجز الموازنة، وتعد عجوزات الضعف ناجمة عن ضعف الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جهه وإنفاق غير عقلاني من جهة اخرى . أما عجوزات القوة فينجم عن المساعدات التي تقدمها الدولة بصيغه إجتماعية وإقتصادية سواء أكانت للأفراد أم للمشروعات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية[٤] .

ثالثا) اسباب العجز

١) تزايد حجم النفقات العامة :- إن تزايد حجم النفقات العامة وتطورها ناتج عن تطور وانتقال دور الدولة من (الدولة المستهلكة) الى (الدولة المتدخلة) ثم الى (الدولة المنتجة) وهذا يعني اقتصار دورها على اداء الوظائف التقليدية وانما اصبحت تسعى

(١) سوزي عدلي ناشد : الوجيز في المالية العامة ، النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة ، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٠، ص ٣٠٤-٣٠٨.

(٢) خطار شلبي، العلوم المالية – الموازنة ، ط٤، دار المنشورات الحقوقية، لبنان، ١٩٧٩، ص٢١٦

(٣)حسن عواضة وعبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، الموازنة والضرائب والرسوم، ط١، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٧٦

(٤) شيماء علي هاشم، اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي، اليابان حاله دراسيه للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٥)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ ، ص١٣.

لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وكل ذلك يتطلب زيادة النفقات العامة وهذه الزيادة قد ينتج عنها تفاقم العجز في الموازنة .

أن تزايد حجم النفقات العامة يمكن تقسيمها الى أتجاهين هما :-

الاتجاه الاول :- ألاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

هي تلك الزيادة التي لا تؤدي الى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات فهي مجرد زيادة رقمية [١]، ويمكن ارجاع تلك الزيادة الى الاسباب الظاهرية الآتية:-

أ) انخفاض قيمة النقود

يقصد بانخفاض قيمة النقود انخفاض سيطرة النقد على السلع والخدمات، وهو مايعود الى ارتفاع المستوى العام للاسعار(التضخم)، ولايعود الى زيادة كمية السلع والخدمات التي انتجتها النفقات العامة [٢]، ويترتب على هذه الظاهرة (التضخم) زيادة في الوحدات النقدية التي ستدفع للحصول على كمية من السلع والخدمات بخلاف ماكانت علية في السابق قبل ارتفاع الاسعار، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الاسعار وحجم النفقات العامة وعلية يجب مقارنة النفقات العامة في اوقات معينة، وذلك لاستبعاد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود عن طريق استخدام الارقام القياسية لمستوى الاسعار وفقا للمعادلة الآتية [٣]:-

$$\text{النفقات العامة بالاسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالاسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} * 100$$

ب) اختلاف الفن المالي

تعزى بعض الزيادة في النفقات العامة إلى تغيير الفن المالي وتغير طريقة قيد الحسابات المالية، وما يحدث عادة عند تعديل بدء السنة المالية الجديدة الامر الذي يؤدي إلى تزايد النفقات العامة ويعزى سبب ذلك الى انتقال الحكومة في تنظيم

(١) خبابة عبد الله ، اساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٢
(٢) رفعت المحجوب ، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٠، ص٦٨
(٣) عادل العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي، بيروت ، لبنان ، ص٥٩

حساباتها من نظام الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية، [١] لأن نظام الموازنة الإجمالية يدرج كل ما يتعلق بالنفقات والإيرادات العامة للموازنة، والتي تعد من الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة[٢].

وقد يكون الالتجاء الى التكرار في حساب الانفاق العام في الميزانية في بعض السنوات، مع سبق استبعاده في سنوات أخرى يؤدي الى زيادة النفقات العامه زيادة ظاهرية، كما يمكن لاختلاف الفن الاحصائي ان يحدث زيادة ظاهرية في النفقات العامة[٣].

ج) أتساع إقليم الدولة

يؤدي اتساع رقعة الدولة وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها كأنظمام اقاليم جديدة الى زيادة النفقات العامة لمواجهة مطالب هذه الأقاليم الجديدة وتعد هذه الزيادة في النفقات زيادة ظاهرية رقمية لانها لم تؤدي الى زيادة نصب الفرد منها، رغم ازدياد ارقامها[٤].

د) زيادة عدد السكان

تؤثر الزيادة الحاصلة في عدد السكان في حجم النفقات العامة الذي يأخذ بالارتفاع لمواجهة الأعباء الإضافية، ولا تعود هذه الزيادة في النفقات العامة إلى ارتفاع عدد السكان فحسب، وإنما تتأثر النفقات العامة وتزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، وارتفاع نسبة الأطفال الى أجمالي السكان، وزيادة نفقات تعليمهم، فضلاً عن كبار السن والحاجة إلى إنفاق معاشاتهم[٥]، ويتطلب التعرف على الزيادة الحقيقية في النفقات العامة استبعاد هذه الزيادة السكانية كونها ظاهرة طبيعية للتكاثر السكاني ويتم ذلك بالاعتماد على تقسيم النفقات العامة الحقيقية على عدد السكان في كل فترة من الفترات[٦].

هـ) الفساد الإداري والمالي

(١) يقصد بالموازنة الصافية [النظام الذي لايسمح للحكومة إن تضخم من إجمالي إيراداتها إجمالي نفقاتها إذ لايظهر في الموازنة إلا مبلغ الصافي] ، إما الموازنة الإجمالية ،[وهي ازدواج إيرادات ونفقات المؤسسة كافة دون إجراء مقاصة بين الجانبين] . انظر في ذلك :-
- عادل فليح العلي ،(المالية العامة والتشريع المالي) الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الموصل ،٢٠٠٢ ، ص ٥٨٥-٥٨٦
(٢) عبد العال الصكبان ، (مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق) ، ج١ ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، ١٩٧٦ ، ص ١٠٠
(٣)رفعت المحجوب ، مصدر سابق ، ص٧٠
(٤) خبابة عبد الله ، مصدر سابق ، ص ٨٥
(٥) احمد زهير شامية ، خالد الخطيب ،المالية العامة ، ط٢، عمان ،تشرين الأول ١٩٩٩ ، ص ٨٦-٨٧
(٦) خبابة عبد الله ، المصدر السابق ، ص٨٦

يأخذ الفساد الاداري والمالي اشكالاً متعددة ومن ابرزها مايأتي [١]:-

١. نهب المال العام : يتمثل ذلك(بالرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الاراضي والمحسوبية في التعيينات الوظيفية).

٢. الابتزاز والتزوير: أي الحصول على أموال من طرف معين مستغلا موقعه الوظيفي مقابل تنفيذ مصالح الشخص المتصف بالفساد (كتزوير الشهادات الدراسية وتزوير النقود وغيرها).

٣. التباطؤ في انجاز المعاملات.

٤.الوساطة : أي التدخل لصالح فرد ما او جماعة دون الالتزام باصول العمل والكفاءة ، مثلا تعيين شخص معين في منصب معين لاسباب تتعلق بالقرابة او الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفوء.

وكل ذلك يعد من الاسباب الرئيسة لزيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية من غير ان يقابلها زيادة في الخدمات العامة وهذا ماتتصف به معظم اقتصاديات البلدان النامية وحتى البلدان المتقدمة .

ألاتجاه ألثاني :- ألأسباب الحقيقة لزيادة النفقات العامة

ويقصد بالأسباب الحقيقية تلك العوامل التي تؤدي الى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في إقليم معين اذا بقي سكانه ومساحته بدون تغيير [٢]، وهذه الزيادة في النفقات العامة سوف تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة، ويمكن تحديد أهم أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بما يأتي :-

أ) الأسباب الاقتصادية

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر الزيادة المستمرة في النفقات العامة، إذ أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الدخل مما ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، مع افتراض أن مرونة الطلب الدخلية على السلع والخدمات تكون مرتفعة، لذلك فأن إي زيادة في الدخل ستنعكس على زيادة في

(١) تغريد داوود سلمان ، الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٣ ، ٢٠١٥، ص ١٠١

(٢)عبد الكريم صادق بركات ، يونس احمد البطريق ، وآخرون، المالية العامة ، المكتبة الاقتصادية ، ١٩٨٦، ص٩٢

الطلب على السلع والخدمات العامة وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام لإشباع الطلب الإضافي[١]، فضلا عن أن التطور الفني يؤدي الى خلق سلع اقتصادية جديدة ومن ثم خلق أنماط استهلاكية جديدة، فضلا عن مسؤولية المجتمعات في محاربة التخلف والتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما البلدان المتخلفة اقتصاديا كل ذلك سوف ينعكس على زيادة النفقات العامة نسبة الى الناتج القومي الاجمالي [٢]، كما ان قيام الحكومة بتقديم المساعدات والإعانات للمنتجين والمصدرين المحلين، و تيسير القروض لهم وإعفائهم من بعض الضرائب والرسوم، كل هذه الإجراءات ستحمل الحكومة بعض النفقات الإضافية [٣].

ب) الاسباب الاجتماعية

أن اتساع نطاق المدن بسبب زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، دفع الدولة إلى زيادة الإنفاق على الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والنقل والماء والكهرباء، وغيرها من الخدمات العامة وذلك لان حاجات المدن أكثر من حاجات الريف، كما أن توسع التعليم قد أدى إلى تطور الوعي الاجتماعي فأصبح الافراد يحملون الدولة مسؤولية تحقيق الضمان الاجتماعي بتأمينهم ضد المخاطر الاجتماعية، مثل التأمين ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها من الأسباب الاجتماعية والتي أدت إلى تزايد النفقات العامة[٤].

ج) الأسباب المالية

١. **تطور الفكر المالي :** يرتبط هذا العامل باتساع دور الدولة فقد ترتب على تطور هذا الفكر زيادة النفقات العامة في ميادين متعددة خلاف ماكانت عليه في الفكر الكلاسيكي، إذ أظهر الفكر الحديث اهمية استخدام النفقات العامة في توجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فان قيام الدولة بالمشروعات العامة وزيادة الانفاق العام في حالات الكساد ضرورة لزيادة الطلب الكلي ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة العمالة، هادفة

(١) وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ـ دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط١، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ـ لبنان، ٢٠١٠،ص١١٣.
(٢) خبابة عبد الله ، مصدر سابق ، ص٨٨
(٣)علي العربي ، وعبد المعطي عساف ، (إدارة المالية العامة) ، الكويت ، بلا تاريخ ، ص ٤٨-٤٩ .
(٤)طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي، القاهرة ـ مصر، العاتك لصناعة الكتب، طبعة منقحة، ٢٠٠٧، ص٤٠.

من وراء ذلك الى تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع بأقل تكلفة وكل ذلك اجدى وانفع للافراد من تقليل الدولة لنفقاتها [١].

٢. **سهولة الاقتراض :** ان سهولة الاقتراض قد جعلت القروض من أهم مصادر تمويل الإنفاق الحكومي وذلك بسبب تقدم أساليب إصدار القروض العامة، إذ يمكن للدولة أن تسد العجز الحاصل في الموازنة عن طريق اللجوء إلى هذه القروض من اجل القيام بالخدمات العامة وذلك لعدم كفاية حصيلة الضرائب للقيام بهذه الخدمات، كما أن التوسع في طلب القروض أصبح عائقاً رئيساً في وجه التنمية لأنها تؤدي إلى زيادة اعباء الدين وكذلك استنزاف جزءٌ كبيرٌمن الموارد للدول المدينة[٢].

د) الأسباب الإدارية

تتمثل في التوسع الذي حدث في الجهاز البيروقراطي للدولة، إذ أن عدد العاملين في أجهزتها قد زاد في اغلب البلدان النامية، وكذلك زيادة حجم النفقات العامة التي تقدمها الدولة في المجال الاجتماعي وما يتطلبه من أعداد إضافية من الموظفين، كما ان الدول التزمت بتعيين الخريجين الجدد من المعاهد والجامعات كسبيل لمكافحة البطالة وذلك دون مراعاة الحاجة الفعلية، ما ادى إلى زيادة الأعباء العامة من رواتب وأجور على كاهل موازنة الدولة [٣]. وكل ذلك يتطلب زيادة النفقات العامة للدولة

ه) الأسباب السياسية

إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيرا مايدفع نظام الحزب الحاكم الى الاكثار من المشروعات الاجتماعية بقصد ارضاء الناخبين والافراط في تعيين الموظفين مكافأة لانصاره ما ينتج عن ذلك تزايد حجم النفقات العامة [٤].كما ان تعمق مسؤولية الدولة اتجاه افرادها وخروج المجتمع من حالة العزلة السياسية الى حالة الانفتاح السياسي أدى الى اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي والمشاركة في المنظمات

---

(١) عبد الكريم صادق بركات ، يونس احمد البطريق ، وآخرون، مصدر سابق ، ص١٠٠-١٠١

(٢) نوزاد عبد الرحمن إلهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، ط١ ، دار المناهج ، الأردن ، ٢٠٠٦، ص ٦٠ .

(٣) رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ،ط١، سينا للنشر، القاهرة ، ١٩٩٢ ،ص٤٤.

(٤) سهيلة عبد الزهرة ، تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٣، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٦ ، ص ١٦٠

الدولية والمؤتمرات، كذلك تقديم الاعانات النقدية والعينية الى الدول الصديقة لمعالجة أزمة اقتصادية أو تكوين احلاف عسكرية وسياسية او بغرض خلق طلب على منتجات الدول التي تقدم الاعانة [١].

و) الأسباب العسكرية

تعد النفقات الحربية من أهم الاسباب المؤدية الى زيادة النفقات العامة لاسيما في أوقات الحروب، فان استخدام الاسلحة الحديثة التي لم تكن معروفة وتتطلب مبالغ ضخمه لشرائها [٢]، إذ ان الانفاق على التسليح والانتاج الحربي سيصرف أنظار الدولة عن الاهتمام الكبير بالانفاق على الانتاج غير الحربي ما قد يتسبب في نقص الايرادات العامة مقابل زيادة النفقات العامة على الحروب والتسلح ومن ثم حدوث العجز في الموازنة العامة [٣].

٢) انخفاض حجم الايرادات العامة

يمكن إيجاز أهم أسباب انخفاض حجم الإيرادات العامة كما يأتي :-

أ ـ انخفاض الحصيلة الضريبية (إيرادات الضرائب)

أن انخفاض هذه الحصيلة يشكل عاملا مهماً في حصول العجز، وهناك عدة أسباب لانخفاض حصيلة الضرائب، منها : ضعف الجهد الضريبي الناجم عن انخفاض حجم الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، وسيادة وهيمنة الضرائب غير المباشرة والمبادلات العينية، فضلا عن الاعفاءات و تخلف الأنظمة الضريبية اي ان الافتقار الى حسابات منظمة تؤدي الى صعوبة حصر نشاطات المشروعات ومن ثم صعوبة تحديد الاوعية الضريبية ومن ثم انخفاض حصيلة الضرائب [٤]، كما ان ظاهرة التهرب الضريبي* لها آثار سلبية في الإيرادات الضريبية والتي تنشأ عن انخفاض الوعي

(١) عادل العلي ، مصدر سابق ، ص٦٧
(٢) عبد الكريم صادق بركات ، يونس احمد البطريق ، وآخرون، مصدر سابق ، ص١٠٨
(٣) وليد خالد الشايجي ، مصدر سابق ، ص ٩١
(٤) رمزي زكي ، مصدر سابق ، ص٦٩-٧٤ ، للمزيد انظر :
- فليح حسن خلف ، المالية العامة ، ط١، عالم الكتب الحديث ، اربد ، الاردن ، ٢٠٠٨ ، ص٩٧
* هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء عن طريق تقديم بيانات مظللة للدوائر المالية أو عن طريق استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة .

الضريبي وانعدام الشعور الوطني الضريبي للمكلفين وهذه الحالة تنتشر عادة في البلدان النامية كنتيجة لانتشار الأمية في هذه البلدان[١].

كما تمارس النشاطات الاقتصادية غير الرسمية* دوراً لا يستهان به في مسألة التهرب الضريبي ومن ثم في انخفاض الإيرادات الضريبية، إذ تحدث النسبة الكبيرة من الفعالية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية في القطاع غير الرسمي (اقتصاد الظل) وتعمل بصورة عامة خارج الأنظمة الحكومية[٢]، ومن الآثار السلبية لهذه الظاهرة هو حصول بعض الأفراد على دخول دون دفع أية ضرائب عليها، إذ يقوم بعض الإفراد بإخفاء دخولهم الحقيقية أو طبيعة الأعمال التي يقومون بها وعدم الكشف عنها أمام السلطات الضريبية في البلد مما يترتب على ذلك عدم إمكانية تحصيل بعض أنواع الضرائب ومن ثم فقدان جزء كبير من الإيرادات العامة [٣].

ب ـ ضعف بنية الإنتاج

تمثل انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج وانعدام الصناعات الحديثة مع شيوع استخدام الوسائل التقليدية بأن لها دوراً مباشراً في انخفاض حجم الموارد المالية في البلدان النامية، اذ ان اقتصادات هذه البلدان تعتمد صادرتها على عدد قليل من السلع المعدنية والزراعية فضلا عن ان قطاع التصنيع في مراحله البدائية ويعتمد على المدخلات المستوردة من البلدان المتقدمة مما جعل هذه البلدان عرضة للصدمات الخارجية[٤].

رابعا) الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة الحكومية

١) العلاقة بين عجز الموازنة والدخل والاستهلاك :- ان زيادة الانفاق العام الاستثماري تؤدي الى زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي، وان انخفاض الانفاق العام يعمل على انخفاض الدخل القومي ومن ثم انخفاض حصيلة الضرائب، وهذا ما ينجم عنه ارتفاع عجز الموازنة ولا يمكن معالجته عن طريق زيادة الضرائب

---

(١) محمد خالد المهايني، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، القاهرة ـ مصر ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠، ص ٢١٢ ـ٢١٣.

* مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلاً لا يتم تسجيله رسمياً ضمن حسابات الناتج القومي سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

(٢) واثق علي الموسوي ، مصدر سابق ، ص١٢٣

(٣) صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد السري ـ دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ ،ص ٥١ ـ ٥٢.

(٤) واثق علي الموسوي ، المصدر السابق ، ص١٢٣

او خفض الانفاق العام لان هذه الحالة تؤدي الى تفاقم حالة الانكماش، إذ يمكن معالجة العجز عن طريق اسلوب القروض العامة التي تسعى لتعبئة الاموال المكتنزة لدى الافراد، كما يمكن اللجوء الى اسلوب خلق النقود الجديدة واستخدامها في تمويل الانفاق الاستثماري من اجل زيادة الطاقة الانتاجية وخروج الاقتصاد من حالة العجز [١].

٢) العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم

توجد علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامة وبين التضخم ، إذ عندما يعاني الاقتصاد الوطني من العجز ويعتمد بشكل مستمر على التمويل التضخمي(اما عن طريق الاقتراض او الاصدار النقدي) لسد هذا العجز ، فأذا تم تمويل العجز عن طريق خلق النقود في حالة التشغيل الكامل سيؤدي ذلك الى لزيادة الطلب الكلي ونظرا لعدم قدرة الجهاز الانتاجي على مواجهة هذه الزيادة مما يؤدي الى حدوث التضخم ويتحول الى عجز مزمن ويصبح التضخم مزمناً فيؤدي ذلك الى انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع سعر الفائدة ، وكذلك زيادة عدد العاطلين عن العمل مع انخفاض الدخل الحقيقي وتزايد الدخل الاسمي[٢]، وهذه الاثار تؤدي الى حدوث خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني وكما في الشكل (٢) :-

شكل (٢) يبين الاثر التضخمي للعجز الممول بالاصدار النقدي الجديد

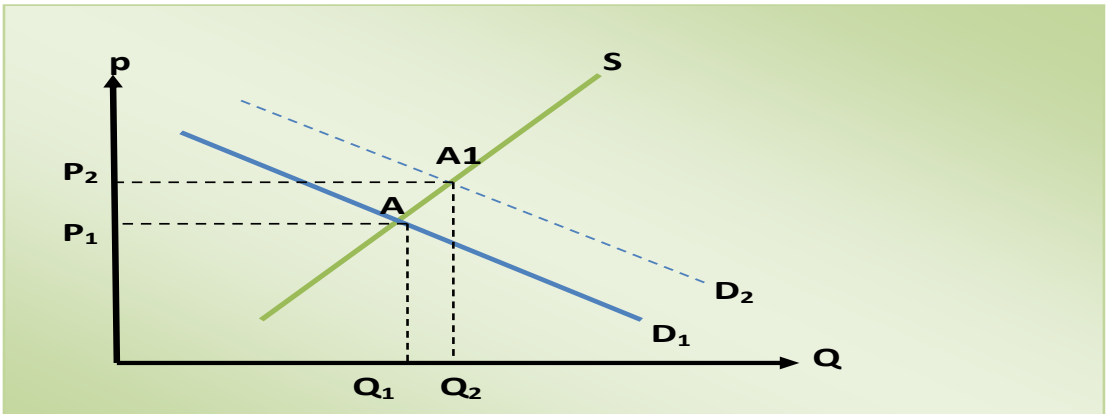

المصدر:- علي كنعان، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق ، مطبعة الروضة ، ٢٠٠٩، ص٣٨١

عن طريق الشكل(٢) يتحدد التوازن عند النقطة A تقاطع الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندها يتحدد حجم الكميات المنتجة والدخل والمستوى العام للاسعار ، إذ ان

(١) طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، مصدر سابق ، ص ٣٤٥
(٢) علي كنعان، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق ، مطبعة الروضة ، ٢٠٠٩، ص٣٨١

تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي قد ادى الى زيادة الطلب من D1 الى D2 لكن الزيادة في العرض اقل من زيادة الاسعار ، اي أن النقطة A1 توضح زيادة الكميات المنتجة من Q1 الى Q2 بينما الاسعار ترتفع بكميات أكبر من P1 الى P2 ، ويكون هذا التمويل قد تسبب في حدوث الاثار التضخمية .

٣) العلاقة بين عجز الموازنة و مزاحمة القطاع الخاص

عندما يتم تمويل الانفاق عن طريق الدين العام ، فان الاموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والافراد التي كان بامكان توجيهها نحو الاستثمار او زيادة الاستهلاك الذي من شانه تحفيز الانتاج ، فان جزء كبير من السيولة سيتم امتصاصها من لدن القنوات الحكومية مما قد يكون له اثار انكماشية ، ولتشجيع الاكتتاب في الدين العام فان السلطات العامة قد تلجأ الى رفع اسعار الفائدة ، ومن ثم انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم من جديد [١]، يحصل الاثر السابق عندما تكون الاموال المقترضه هي مدخرات موظفة في النشاط الاقتصادي الخاص ، ولكن عندما تكون هذه الاموال هي مدخرات معطلة ومكتنزة فان اثر القرض العام في الاستثمار الخاص قد يكون توسعياً لاسيما اذا استخدمت الدولة حصيلة القرض استخداما رشيدا يزيد من فرص التوظيف للاستثمار الخاص مع توظيف المدخرات في مجالات انتاجية تزيد من النشاط الاقتصادي والناتج القومي[٢]

شكل (٣) : مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على الموارد الاقتصادية المتاحة

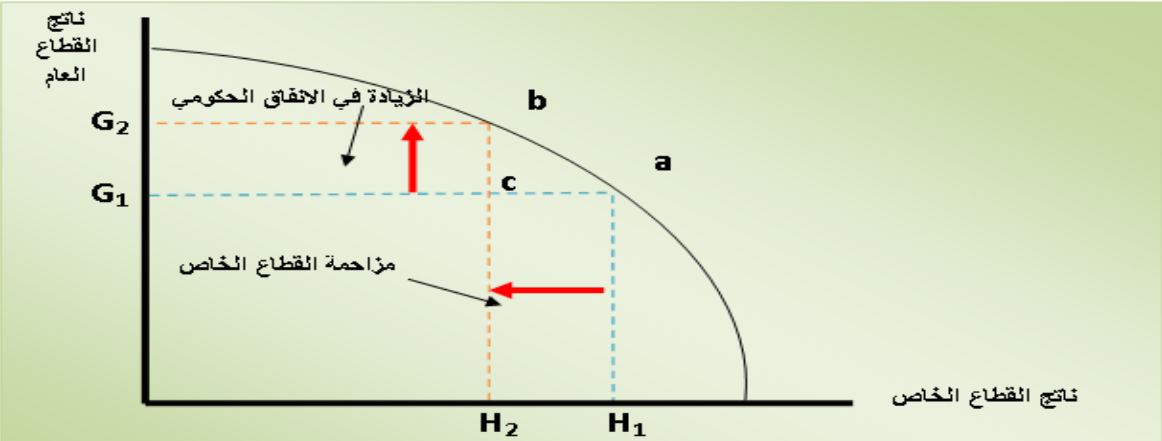

المصدر:- Bradley R.Schiller, The Macro Economy Today, 14th ed, Mcgraw-Hill, USA, 2013, p259-

(١) عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والأنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ، ص١٥٤.
(٢) رفعت المحجوب ، مرجع سابق ،ص ٤٧٩

اذا كـان الاقتصـاد عنـد مسـتوى الاسـتخدام الكامـل فـان الزيـادة فـي انفـاق القطـاع العـام سـتقلص مـن انفـاق القطـاع الخـاص وفـي هـذه الحالـه فـأن العجـز الممـول مـن الزيـادة فـي الانفـاق الحكـومي يحـرك الاقتصـاد مـن النقطـة (a) الـى النقطـة (b) كمـا فـي الشـكل (٣) إذ يبـين كيـف أن اسـتحواذ الحكومـة علـى المـوارد الماليـة المتاحـة، عـن طريـق رفـع معـدلات الفائـدة علـى السـندات الحكوميـة، ادى إلـى توسـع الإنفـاق الحكـومي مـن نقطـة (g_1) إلـى نقطـة (g_2) علـى حسـاب انخفـاض الإنفـاق الخـاص مـن النقطـة (h_1) إلـى النقطـة (h_2). وإذا مـا خصصـت الزيـادة فـي الإنفـاق الحكـومي لأغـراض اسـتهلاكية، فـإن النتيجـة تكـون انخفـاض تـراكم رأس المـال وتـدني معـدلات الإنتاجيـة ومـن ثـم تـدهور مسـتوى المعيشـة والنمـو الاقتصـادي فـي المسـتقبل. وبـالعكس اذا كـان الاقتصـاد دون مسـتوى الاسـتخدام الكامـل فـان الزيـادة فـي الانفـاق الحكـومي لاتـؤثر فـي انفـاق القطـاع الخـاص كمـا فـي النقطـة (c).

ويجـب ملاحظـة ان اثـر المزاحمـة يكـون فعـالا فـي حالـة وجـود عجـز هيكلـي فـي الموازنـة العامـة ، امـا اذا كـان العجـز فـي الموازنـة دوريـا فـان نظريـة المزاحمـة لا تنطبـق ، لان فـي حالـة الركـود الاقتصـادي سـينخفض الطلـب علـى النقـود ويـؤدي الـى انخفـاض أسـعار الفائـدة لـذا فـان العجـز الـدوري وطريقـة تمويلـه سـتؤدي الـى رفـع مسـتوى النشـاط الاقتصـادي وعدم وجود لأثر المزاحمة بسبب هذا العجز[١].

٤) العلاقة بين عجز الموازنة و سعر الفائدة

يتحـدد سـعر الفائـدة عـن طريـق العلاقـة بـين حجـم الأمـوال المعـدة للإقـراض (الادخـار) مـع الطلـب عليهـا (الاسـتثمار)، وعنـد انخفـاض الادخـار القـومي بسـبب عجـز الموازنـة، فهـذا مـن شـأنه ان يـؤدي الـى ارتفـاع أسـعار الفائـدة، ومـن ثـم انخفـاض حجـم الاسـتثمار القـومي، كمـا أن الزيـادة فـي أسـعار الفائـدة تخلـق أعبـاء كبيـرة علـى الموازنـة ومـن ثـم تزيـد مـن العجـز مـرة أخـرى فـي حالـة الاعتمـاد علـى مصـادر الاقتـراض لتمويـل العجـز[٢]، عنـد حصـول عجـز فـي الموازنـة العامـة يـتم اللجـوء إلـى إصـدار السـندات الحكوميـة لتمويـل هـذا العجـز فتضـخ كميـات كبيـرة مـن السـندات فـي السـوق الماليـة، ممـا يـؤدي إلـى انخفـاض أسـعارها، وبسـبب العلاقـة العكسـية بـين أسـعار الفائـدة والسـندات الحكوميـة ، سـوف ترتفـع

(١) Paul A. Samuelson And William D. Nordhaus , macroeconomics ,13ed ,Mcgraw – Hill , New York , 1989 , p: 394

(٢)سلام كاظم شاني ، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، ٢٠١١، ص٢٧-٢٨

أسعار الفائدة في السوق مما يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام (أعبائه) ومن ثم تزايد حجم النفقات وحصول زيادة في عجز الموازنة مرة اخرى [١] ،اما في حالة تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي فان ذلك يؤدي الى التضخم وفي كثير من الاحيان يؤدي التضخم الى معدلات فائدة حقيقية سالبة [٢].

٥) العلاقة بين عجز الموازنة و ميزان المدفوعات

يؤثر عجز الموازنة سلباً في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول التي تنفق أكثر مما تسمح به إيراداتها ، ومن اجل تغطية النفقات المتزايدة سوف تضطر الدولة للاقتراض ، كما إن الدول لا تستطيع كسب ثقة الدائنين إلا إذا كان وضعها المالي جيداً، فإذا كان وضعها المالي متدهوراً فأنه يؤدي إلى قلة ثقة الدائنين فيها، لذا تضطر الدولة من أجل الحصول على القروض إلى رفع سعر الفائدة أو خلق نقود جديدة ، الامر الذي يؤدي الى حصول التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض الصادرات مما يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، أما في حالة التمويل الخارجي لعجز الموازنة عن طريق الاقتراض فان أعباء خدمة الدين تؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات[٣] . كما ان هذا الارتفاع في الاسعار يجعل الصادرات الوطنية من السلع والخدمات اغلى من نظيراتها في الاسواق الاجنبية وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية من السلع والخدمات، فضلا عن تحول الطلب المحلي بعيدا عن السلع والخدمات المحلية واستبدالها بالمستوردات الاجنبية التي اصبحت ارخص نسبيا ، إذ هذه الزيادة في الاستيرادات والانخفاض في الصادرات تؤدي الى حدوث خلل في ميزان المدفوعات.

٦) العلاقة بين عجز الموازنة و سعر الصرف الحقيقي

عجز الموازنة الحكومية قد يؤثر ايجاباً أو سلباً في سعر الصرف الحقيقي*، والأخير يؤثر سلباً في ميزان الحساب الجاري، فأن زيادة الإنفاق العام تؤدي الى

---

(١) عوض فاضل الدليمي، عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي،بحث منشور في مجلة جامعة النهرين، المجلد (٥)، العدد(٧)، بغداد، ٢٠٠١، ص ٣٦

(٢) ابراهيم صالح العمر ، محمد عبد الهادي ، واخرون ، اثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الاردن ، دراسات العلوم الادارية ، المجلد ٤٠ ، العدد ١ ، ٢٠١٣ ، ص٤-٥

(٣) هشام صفوت العمري، اقتصاديات والسياسة المالية، الموازنة العامة والسياسة المالية،الجزء الثاني ، ط(٢)، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨، ص٣١٥ – ٣١٦ .

* هو سعر الصرف الاسمي الفعّال مع الاخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية. انظر:- موردخاي كريانين " الاقتصاد الدولي ،مدخل السياسات " ترجمة منصور،محمد ابراهيم. وعلي مسعود عطية ، الرياض – السعودية ،دار المريخ للنشر ، ٢٠٠٧ ،ص٢٩٢-٢٩٣

التوسع في الطلب المحلي بصورة إنفاق استهلاكي عام وخاص، وإنفاق استثماري حكومي بوجه خاص، إذ ان الزيادة في الإنفاق الحكومي بشقيه (الاستهلاكي والاستثماري)، تؤدي إلى زيادة في الطلب المحلي ومن ثم ارتفاع أسعار الصرف الحقيقة، وفي حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي سيرتفع الطلب على السلع الأجنبية و تزداد الإستيرادات مع ثبات الصادرات سوف يحصل عجز في الحساب الجاري واختلال ميزان المدفوعات . كما إن تمويل العجز بالاقتراض الخارجي او خلق نقود جديدة سيضاعف من الآثار التوسعية والضغوط التضخمية ويؤدي إلى ارتفاعات خطيرة في أسعار الصرف الحقيقية الفعالة، وهكذا تتسق حالات العجز الموازنة مع ضغوط الطلب الكلي والتضخم وأسعار الصرف الحقيقية الفعالة فتميل جميعها إلى الارتفاع سوية[١].

٧) العلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الاجمالي

ان عجز الموازنة له اثار سلبية وايجابية في الناتج المحلي الاجمالي ، فعندما توجد طاقات انتاجية معطلة وفقا لنظرية المضاعف فان زيادة الانفاق الجاري تؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي الكلي، أما اذا كان الاقتصاد يعمل عند الاستخدام الكامل فإن زيادة الاستهلاك الكلي عن طريق الانفاق العام تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار مع عدم زيادة الناتج الحقيقي ، وفي ظل زيادة الطلب المحلي سوف تزداد الاستيرادات مع ثبات الصادرات ما يؤدي الى حدوث عجز خارجي مستدام ، ويمكن ان يحدث التاثير الايجابي لعجز الموازنة اذا وجهت النفقات العامة نحو المجالات الاستثمارية من اجل زيادة الناتج والانتاجية ، لتغطية الطلب المحلي وتقليص الطلب على الاستيرادات، مع زيادة الصادرات سيرتفع الناتج المحلي الاجمالي ما يقلل من عجز الحساب الجاري وهذا الاخير يقلل من عجز الموازنة [٢] .

(١) صابرين كاظم زيدان السلطاني ، أثر الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي حالة دراسية للمدة (1990-2012) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة ، ٢٠١٤،ص٢٩

(٢) واثق علي الموسوي ، الاستقرار الاقتصادي ،مصدر سابق ، ص ١٢٥

المطلب الثاني :- مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة وآثاره الاقتصادية

لتمويل العجز في الموازنة العامة تلجأ الحكومة الى مصادر التمويل الداخلية او المحلية عن طريق (الضرائب ، الاصدار النقدي الجديد ، الاقتراض المحلي)وكذلك مصادر التمويل الخارجية عن طريق (الاقتراض من الخارج)، ويعتمد اختيار احد هذه المصادر وفقاً لحجم العجز واهداف السياسة الاقتصادية والظروف الاقتصادية ، وفيما يأتي يمكن توضيح مصادر التمويل واثارها :-

اولاً) الضرائب

الضرائب هي مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من الافراد بشكل اجباري ودون مقابل ، وتستخدم ايراداتها لأجل المشتريات الحكومية، فضلا عن اعادة توزيع الدخول لدى المواطنين، وتعمل على تحويل الموارد من القطاع الخاص الى القطاع العام وذلك بخطوتين الاولى : تقليل قدرة الافراد على شراء السلع وذلك بتحويل الموارد من الافراد الى الدولة ، والاخرى : ان الايرادات التي تحصل عليها الحكومة تستخدم لشراء السلع وتوفير الدعم لاعادة توزيع الدخول [١]، إذ تلجأ الحكومة الى الضرائب لتمويل عجز الموازنة العامة يكون ذلك اما بزيادة اسعار الضرائب الحالية او فرض ضريبة جديدة لمدة زمنية معينة وتلغى بعدها، كما يفضل اللجوء الى زيادة اسعار الضرائب الحالية عن فرض ضريبة جديدة كون الاخير يحتاج الى وقت اطول والى نفقات اكثر وقد تواجه ردود فعل اكثر من زيادة سعر ضريبة موجودة ، كما يوجد حد لا يمكن للحكومة تجاوزه في زيادة اسعار الضرائب الحالية لان ذلك يؤدي الى تدهور النشاط الاقتصادي وكثرة التهرب الضريبي وانخفاض الحصيلة الضريبية [٢].

وان استخدام الضرائب لتمويل العجز سوف تؤدي إلى تقليص حجم الدخل الفردي ومن ثم انخفاض الإنفاق الخاص[٣]، كما يمكن أن تؤدي إلى خفض الطلب الكلي و خفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تؤدي هذه الضرائب إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح ومن ثم انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، كما انه إذا بقيت حجم الاستثمارات والمشتريات الحكومية دون تغيير فأن الانخفاض في مستوى الإنفاق الاستهلاكي سوف

(١) Daved N. Hyman , Puplic Finance , Tenth Edition, seuth western , Cengage Learning , 2010,p357
(٢) وليد خالد الشايجي ، مصدر سابق ، ١٠١
(٣) ساموبلسون ونوردهاوس ، مصدر سابق ، ص٣٣٠.

يـؤدي إلـى انخفـاض النـاتج المحلـي الإجمـالي والتوظيـف [١]، فضـلا عـن ان الضـرائب المباشـرة سـوف تقتطـع جـزءا مـن دخـول القـوة العاملـة والضـرائب غيـر المباشـرة تعمـل علـى تقليـل اسـتهلاكهم وبـذلك فـان كـلا النـوعين سـوف يـؤدي الـى عـدم الرغبـة فـي العمـل وانخفـاض الكفـاءة والقـدرة علـى العمـل ومـن ثـم انخفـاض مسـاهمتهم فـي الانتـاج[٢]،كـذلك يمكـن للضـرائب غيـر المباشـرة ان تحـدث اثـرا فعـالاً فـي تخفـيض الطلـب الكلـي عـن طريـق فـرض ضـرائب مرتفعـة علـى السـلع والخـدمات غيـر الضـرورية ممـا يـؤدي الـى انخفـاض الطلـب عليهـا، وتتميـز هـذه الضـرائب بغـزارة حصـيلتها وسـهولة جبايتهـا وتعـد مـن الوسـائل المهمة في علاج التضخم في الاقتصاد [٣].

ثانياً) الاقتراض

تلجـأ الحكومـة الـى اسـتخدام القـروض فـي تمويـل العجـز النـاتج عـن سـببين اولهمـا : وصـول الضـرائب الـى حـدها الاقصـى، ثانيهمـا عنـدما تكـون للضـرائب ردود فعـل اجتماعيـة عنيفـة ، إذ هنالـك انـواع عـدة مـن القـروض منهـا مـاهو داخلـي ومنهـا مـاهو خـارجي وكلاهمـا يشـكل عبئـاً علـى الاقتصـاد القـومي لانـه يجـب إعـادة اصـل القـرض مـع فوائـده، فضـلا عـن ان القـروض الخارجيـة غالبـا مـاترتبط بشـروط اساسـية معينـة، فيتوجـب علـى الدولـة ان تستغل هذا القرض بالشكل الامثل كتمويل الاستثمارات او بناء جهاز انتاجي[٤].

١) الاقتـراض مـن الجمهـور (الافـراد والمؤسسـات غيـر المصـرفية):- يمكـن للحكومـة ان تسـتعين بـالجمهور عنـدما تواجـه عجـزاً فـي الموازنـة العامـة ، ويـتم ذلـك عـن طريـق بيـع السـندات الحكوميـة إلـى الجمهـور، لـذا فـأن تمويـل العجـز بهـذه الوسـيلة يعـد ماليـاً بحتـاً والـذي لا يترتـب عليـه أي زيـادة فـي عـرض النقـد فـي الأجـل الطويـل، كمـا ان اسـتخدام هـذه الوسـيلة لتمويـل عجـز الموازنـة العامـة سـوف يـؤدي إلـى تخفـيض حجـم الأرصـدة المعـدة للاقتـراض واللازمـة لتمويـل الاسـتثمار الخـاص فـي الأجـل القصـير[٥]، سـواء مـا كـان منهـا موظـف اصـلاً فـي مشـروعات واسـتثمارات او التـي كانـت معـدة للاسـتثمار فـي مشـروعات جديـدة، سـيكون لـه اثـر انكماشـي فـي النشـاط الاقتصـادي الخـاص وانخفـاض

(١)المصدر السابق ، ص٥٢٢ .
(٢) وليد خالد الشايجي ، مصدر السابق ، ص ١٠٥
(٣) محمود صالح عطية الجبوري ، زهير حامد سلمان ، السياسة المالية العراقية وتاثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة ديالى ، مجلة ديالى ، العدد٦١ ، ٢٠١٤ ، ص٦٠٧
(٤) حيدر نعمة بخيت ، فريق جياد مطر ، السياسة المالية في العراق ودورها في التاثير على عرض النقد للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٩، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،السنة الثامنة ، العدد ٢٥ ، ص١٩٢
(٥) جيمس جوار تيني وريجارد استروب ، مصدر سابق ، ص٣٩١.

معدل تكوين راس المال الخاص في الاقتصاد مما يؤدي الى انخفاض الناتج القومي، وهذا في حالة عدم الاستخدام الرشيد للقرض العام [١]، كما ان قيام الحكومة بطرح سنداتها في سوق الاوراق المالية سيؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة في السوق ومن ثم ارتفاع التكاليف الحدية على المشروعات الخاصة و بالوقت نفسه تحول المدخرات من المشروعات والاستثمارات الخاصة الى المشروعات والاستثمارات العامة مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار الخاص فيقل معه الانتاج وتنخفض الدخول وهذا يمثل منافسة الاستثمار العام للاستثمار الخاص[٢].ويمكن عن طريق انموذج (LM-IS) بيان اثر الاقتراض من القطاع غير المصرفي :

شكل (٤) إقتراض الحكومة من القطاع غيرالمصرفي

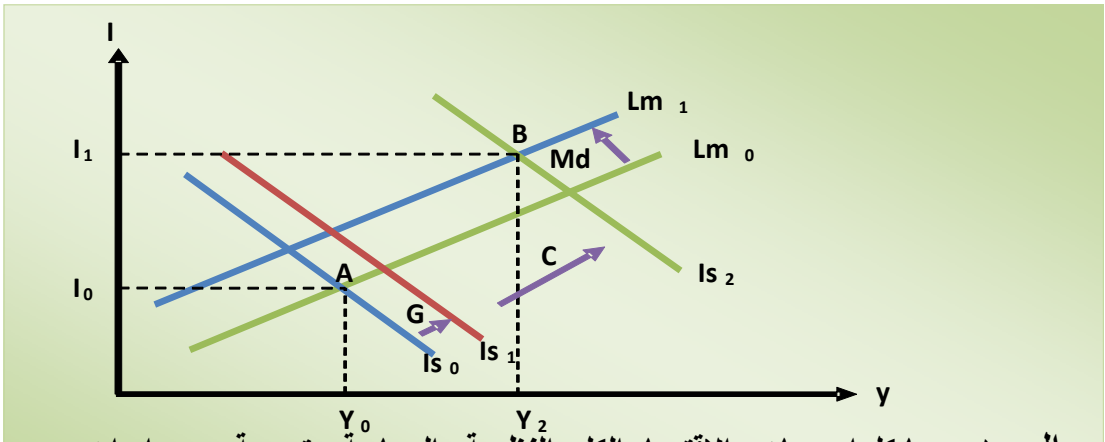

المصدر: مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999 ، ص: 283

إذ ان الزيادة في الانفاق العام ستنقل منحنى IS من IS_0 الى IS_1 وعندما تمول الحكومة العجز الناجم عن الزيادة في الانفاق عن طريق الاقتراض من الجمهور فان الثروة ومن ثم الاستهلاك يتزايدان مما ينقل منحنى IS مرة اخرى الى IS_2، ومع التزايد في الثروة فان الطلب على النقود يتزايد وينتقل منحى LM من LM0 الى LM1 ، وكما نلحظ فان تمويل العجز في الموازنة العامة

(١) انظر:-
عادل حشيش ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص ٢٨٤-٢٨٥ ، وليد خالد الشايجي ، المالية العامة الاسلامية ، مصدر سابق ،ص١٣١
(٢) انظر:-
مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، مصدر سابق ، ٥٣٤-٥٣٦ ، رفعت المحجوب ، المالية العامة ، مصدر سابق ، ص ٤٧٩ .

سيؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة من i_0 الى i_2 ، وهو ما سيؤدي الى انخفاض الاستثمار بمقدار اكبر مؤديا الى الغاء الزيادة في الانفاق العام بدرجة اكبر ومن ثم تحقيق زيادة اقل في الدخل .

٢) الاقتراض من القطاع المصرفي :- يتم تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي والمتمثل بالمصارف التجارية في حالة عدم كفاية الأقتراض المحلي من الجمهور في تغطية ذلك العجز، إذ اتجهت الدولة إلى الجهاز المصرفي، إذ توفر لها المصارف التجارية الأحتياطات النقدية التي تمتلكها وهو الأئتمان المصرفي، سيكون هنالك احتمالان لتمويل العجز من المصارف التجارية هما:-

الاحتمال الاول :- عندما تتوفر لدى المصارف التجارية احتياطات نقدية فائضة، كافية لسد حاجات الحكومة من الأموال دون الحاجة إلى تقليص قروضها المعدة لإقراض القطاع الخاص وهذا لا يؤثر في مقدار الأموال المعدة للأستثمار الخاص، إلا انه يؤدي الى زيادة عرض النقد نتيجة التوسع في الأئتمان المصرفي[١]، ما قد يؤدي إلى حدوث التضخم وانخفاض قيمة العملة، مما يؤدي الى تدهور النشاط الاقتصادي .

الاحتمال الثاني :- أما إذا لم تتوفر لدى المصارف التجارية احتياطيات نقدية فائضة، فيعمل البنك المركزي اما على تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني* للمصارف التجارية او يدخل مشتريا للسندات الحكومية من السوق المفتوحة** لغرض زيادة الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية ومن ثم اتساع القاعدة الأئتمانية لهذه المصارف وامكانية التوسع في الائتمان وبذلك سوف تحقق ضغوطا تضخمية نتيجة لزيادة عرض النقد[٢].

٣) الاقتراض الخارجي :- ان القرض الخارجي يحقق للدولة المقترضة قوة شرائية جديدة بالعملات الاجنبية فضلا عن القوة الشرائية الوطنية ، وبذلك يمكن تسهيل عملية

---

(١) عبد المنعم السيد علي ، (دراسات في النقود والنظرية) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٠، ص ٤١٥.

* نسبة الاحتياطي القانوني : أي ان البنك المركزي يلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها لديه لمواجهة اي طارئ في الطلب على الودائع من لدن المودعين إذ يستطيع البنك المركزي بالتحكم بعرض النقد عن طريق زيادة او خفض نسبة الاحتياطي القانوني وحسب الوضع الاقتصادي ، انظر

- عبد الوهاب الامين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولى ،دار الحامد للنشر ،عمان ، ٢٠٠٢ ، ص٢٥٧

** السوق المفتوحة [هي تدخل البنك المركزي في السوق المالية ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية ، بهدف تقليص أو زيادة حجم المبالغ السائلة أو الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية ، والتأثير على مقدرتها في خلق الأئتمان ، ومن ثم تغيير كمية التداول النقدي بما ينسجم مع مستوى النشاط الاقتصادي] أطلع على :- عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، (النقود والبنوك) ، مصدر سابق ، ص ٥٩٥

(٢) عبد المنعم السيد علي، المصدر سابق ، ص٤١٥

تمويل التنمية الاقتصادية وفي هذه الحاله يكون اداة تساعد على زيادة النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على زيادة معدلات التشغيل والعمالة داخل الدولة، وكل ذلك في حال تم توجيه القرض نحو تمويل المشاريع الانتاجية التي كان يلزمها تمويل خارجي بشكل كلي او جزئي ، إذ تتخذ القروض الخارجية شكلين، **الاول** شكل عملات يمكن عن طريقه تخليص الاقتصاد القومي من حالة العجز، **الاخر** شكل سلع وخدمات وآثاره تختلف وفقاً لنوع السلعة اذا كانت استهلاكية فانها تؤدي الى زيادة عرضها ومن ثم انخفاض اسعاره في الداخل، اما اذا كانت سلع انتاجية فانها تؤدي الى التوسع في الاستثمار ورفع مستوى الدخل القومي [١]، كما ان الارتفاع المستمر لأسعار فوائد هذه القروض من سنة لأخرى فضلا عن دفع تكاليف مخاطر تقلبات اسعار الصرف والفائدة ما يزيد من اعباء الدين العام (الاقساط والفوائد)على الدول المدينة [٢].

إذ ان سداد هذا القرض يكون بالعملات الاجنبية وهذا أي اقتطاع جزء من القوة الشرائية الداخلية وتصديرها للخارج مما يؤدي الى انخفاض الصادرات والتاثير السلبي في سعر العملة الوطنية وكل ذلك يقود الى اختلال ميزان المدفوعات وزيادة العجز في الموازنة العامة[٣].

وكذلك يؤثر الاقتراض الخارجي في عرض النقد في التداول المحلي، اي ان زيادة الاقتراض ستؤدي الى تعزيز رصيد الدولة من العملات الاجنبية وعندما يقوم البنك المركزي بتنقيد العملة الاجنبية لحساب الخزينة بما يعادلها من العملة المحلية فان الاخيرة ستاخذ طريقها الى التداول المحلي عن طريق المدفوعات النقدية التي تقوم بها الحكومة على شكل مشتريات ورواتب الامر الذي يؤدي الى احداث زيادة في عرض النقد[٤].

ثالثاً) الاصدار النقدي الجديد

في حالة عدم امكانية سد العجز الحاصل في الموازنة العامة عن طريق الضرائب أو الحصول على القروض العامة وذلك من اجل تغطية نفقاتها والقيام ببعض الأعمال العامة، فأن الحكومة تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد، أي إصدار كمية جديدة من النقود

(١) عادل العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، مصدر سابق ، ص٢٧٦ –ص٢٩٤
(٢) وليد خالد الشايجي ، المالية العامة الاسلامية ، مصدر سابق ، ص ١٤٢-١٤٣
(٣) عادل العلي ، المصدر السابق ، ص٢٩٧
(٤) عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨

تضاف إلى الكتلة النقدية في البلد[١] من خلال **الطريقة المباشرة :** تتمثل هذه الطريقة بطلب الحكومة للقروض والسلف النقدية من البنك المركزي ومن ابرز صورها اسلوب السحب على المكشوف، ما يؤدي إلى زيادة كمية النقود في التداول، وتكتسب هذه الوسيلة الصفة النقدية وترتبط بخلق النقود الجديدة بمقدار يساوي العجز الحاصل في الموازنة الحكومية[٢].

الطريقة غير المباشرة :- تقوم الحكومة في هذه الطريقة بإصدار السندات وبيعها مباشرة الى البنك المركزي، ويربط هذا الأسلوب من تمويل عجز الموازنة بين السياستين المالية والنقدية، إذ ان اقتراض الحكومة بشكل غير مباشر من البنك المركزي أي تمويل عجز الموازنة بإصدار نقدي جديد ولا يسبب هذا الأسلوب خللاً في الأرصدة المالية لدى الأفراد الراغبين في شراء السندات والمتاحة لتمويل الأستثمار الخاص[٣].

كما ان تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق اصدار نقدي جديد يؤدي الى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي الى زيادة الانتاج والاستخدام ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج الفعلي من السلع والخدمات تفوق الزيادة المتحققة في مستويات الاسعار وهذا يتحقق عندما يتسم الاقتصاد بوجود طاقات انتاجية فائضة أي يوجد مرونة في الجهاز الانتاجي، وبالعكس في حالة عدم مرونة الجهاز الانتاجي فان زيادة الطلب الكلي سوف تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار وحدوث ضغوطاً تضخمية في الاقتصاد [٤]، وتستمر الحكومة في تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد ما دام الاقتصاد لم يصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل، وهذا ما يطلق عليه كينز بالتضخم المرغوب، أما في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل فلابد من التوقف عن الإصدار النقدي لان هذا سوف يزيد من معدلات التضخم وهذا ما يطلق عليه كينز بالتضخم المخرب [٥].

---

(١) فوزي عطوي ، مصدر سابق ، ص١٣٩ .
(٢) خالد شحاده الخطيب ، وأحمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ، ط ٣ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣٦ – ٢٤٦
(٣) جيمس جوارتيني ، وريجارد أستروب ، (الاقتصاد الكلي ...) مصدر سابق ، ص ٣٩٢
(٤) حيدر حسين طعمه ، ، مصدر سابق ، ص٤١
(٥)علي كنعان: الاقتصاد المالي ، مصدر سابق ، ص٣٧٧.

شكل(٥) اثر التمويل عن طريق الاصدار النقدي الجديد.

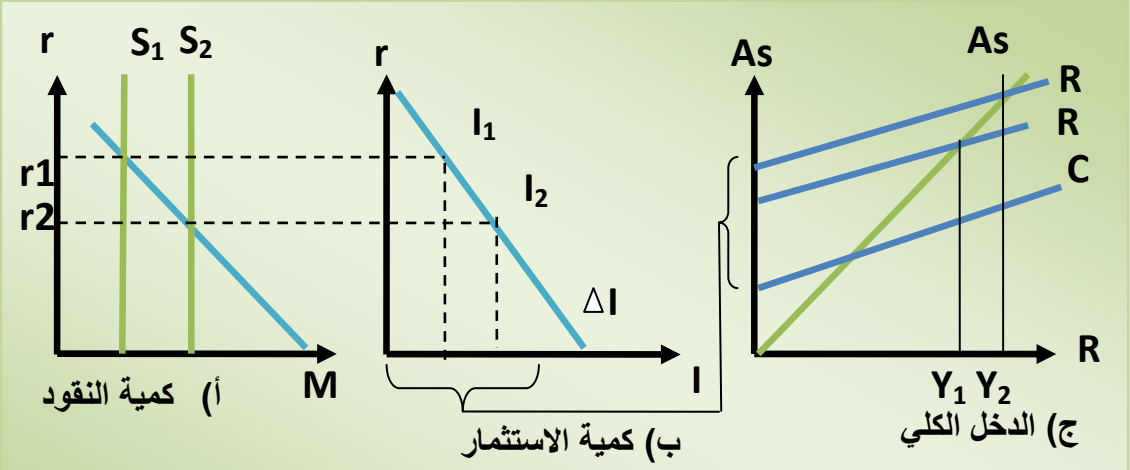

المصدر :- جيمس جوار تيني ، وريجارد استروب ، (الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص) ، دار المريخ للنشر ، الرياض، ١٩٨٨ ، ص ٣٩١ .

وفقا للانموذج الكينزي فان زيادة عرض النقد من S1 الى S2 تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة من r1 الى r2 ومن ثم يزداد الاستثمار من I1 الى I2 ، وعندما يعمل الاقتصاد عند مستوى ادنى من مستوى العرض الكلي في الاجل الطويل فان السياسة النقدية التوسعية تعمل على تنمية الدخل الحقيقي وعندما يصل الدخل الى نقطة Y2 وهي نقطة التوظف الكامل في الاجل الطويل فان التوسع النقدي يؤدي الى التضخم .

المبحث الثاني :- الإطار المفاهيمي للضرائب الجمركية وسعر الصرف

المطلب الاول :- الاطار العام للضرائب الجمركية

تلجأ العديد من البلدان الى الضرائب الجمركية في تمويل ميزانياتها ، اذ تدر هذه الضرائب حصيلة وافرة من الايرادات اللازمة لانجاز مهام الدولة الانفاقية (الجارية والاستثمارية) .

اولاً) مفهوم الضرائب العامة والضرائب الجمركية (التعرفة الجمركية)

تعرف الضريبة على انها فريضة مالية نقدية تجتبيها الدولة جبرا من الافراد مقابل تمويل نفقاتها العامة وتحقيق اهدافها، فهي تقوم برفد الخزينة العامة بالإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة للحكومة فضلا عن ذلك تشجيع الادخار والاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الاسهام في اعادة توزيع الدخل القومي[١] وتقسم الضرائب الى قسمين : الضرائب المباشرة وهي الضرائب المفروضة على الدخول والثروات ، والضرائب غير المباشرة وهي ضرائب مفروضة على الانفاق ومن اشهرها الضرائب الجمركية وتشكل نسبة كبيرة من اجمالي الموارد الضريبية في العديد من البلدان النامية والمتقدمة .

١) **تعريف الضرائب الجمركية** :- يمكن تعريفها بانها ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والمنتجات عند استيرادها او تصديرها[٢]، كما يعرفها البعض على انها ضريبة يتم فرضها على بضاعة ما عند عبورها للحدود الدولية، وتعد الرسوم الجمركية على الواردات من اشهر تلك الرسوم [٣] .

وسميت من لدن البعض بالرسوم الجمركية وعرفت على انها رسم يفرض على السلع التجارية (واردات وصادرات) التي تعبرالحدود الدولية للبلد او المنطقة الجمركية [٤]، إذ ان اهم ما يميز الرسم عن الضريبة بحسب النصوص المالية هو ان الرسم مبلغ من المال يدفعها الفرد الى الدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له ويترتب عليه نفع خاص الى جانب النفع العام، اما الضريبة فهي اقتطاع نقدي جبري يتحمله المكلفون بصفة نهائية بدون مقابل تفرضها الدولة لتحقيق اهدافها[٥]

(١) عادل فليح العلي، التشريع المالي والضريبي ،ط١، عمان ، دار الحامد ، ٢٠٠٧،ص٩١-٩٣
(٢) حلمي البسيوني ، حسابات الضرائب الجمركية ، القاهرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٩٨٦، ص٣
(٣) موردخاي كريانين " الاقتصاد الدولي ،مدخل السياسات ، مصدر سابق ، ص ٩٢
(٤) غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٩٩، ص ٢٨٢
(٥) عبد الغفور ابراهيم احمد ، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ،دار زهران للنشر ، ص٢٣٨ ، ص٢٥٤

٢) اقسام الضرائب الجمركية

أ) ضريبة الاستيراد :- وهي الضريبة التي يتم فرضها على البضائع الاجنبية المستوردة من الخارج برسم الاستهلاك في الداخل والبضائع التي تسحب من المناطق الحرة للاستهلاك المحلي إذ تعد من اهم انواع الضرائب اذ يرى البعض انها الاصل في الضرائب الجمركية، وتمتاز بغزارة حصيلتها وتحفيزها للتنمية الاقتصادية ودعم القطاعات الاقتصادية من إذ حماية الصناعة الناشئة او باعفاء المدخلات للمشاريع التنموية، مع تعزيزها لاعتبارات الامن القومي بخلق الجو الملائم لقيام صناعات تنتج سلعاً معينة محليا وقد يتعذر الحصول عليها في اوقات الحروب وماشابه ذلك [١].

ب) ضريبة التصدير :- وهي الضريبة التي يتم فرضها على السلع المصدرة للخارج فقط ويكون الهدف منها الحد من تصدير سلعه معينة لوجود حاجة إليها في الداخل، وبذلك فان هذا الاجراء يدخل ضمن السياسة الاقتصادية للدولة بصفة عامة اكثر ممايدخل ضمن السياسة التجارية [٢]، إذ هنالك عدة حالات لفرض الضريبة على الصادرات، الحالة الاولى عندما تكون الدولة محتكره لانتاج سلعه ما على المستوى الدولي وتستغل مركزها الاحتكاري في فرض ضريبة على صادرات السلعه يدفعها المستورد، الحالة الثانية فرض ضريبة على صادرات بعض الموارد الطبيعية من اجل الحفاظ على الرصيد المتاح منها حتى تتمتع الاجيال المقبله بنصيبها منه كالاخشاب وبعض المعادن، الحالة الثالثه عندما تفرض الدولة ضريبة على صادرات المواد الخام من سلعه ما مع اعفاء صادراتها بعد تصنيعها محلياً، وذلك بغرض تشجيع التصنيع المحلي لها[٣].

٣) الاستثناءات من الضرائب الجمركية

أ) نظام التجارة العابرة (الترانزيت) :- تعني اعفاء السلع التي تجتاز حدود الدولة فقط ولايتم تداولها داخليا، وتهدف الدولة بذلك لتشجيع التجارة العابرة ومايصاحبها من نشاط خدمات ضروري لها [٤].

---

(١) سونيا آرزروني وارتان ، الدور الاقتصادي للضرائب الجمركية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد العاشر ، العدد٣٣ ، ٢٠١٥ ، ص ٤٨

(٢) سامي السيد ، الاقتصاد الدولي ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، القاهره ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٩

(٣) السيد محمد احمد السريتي ، التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، جامعة الاسكندرية ، ط١، ٢٠٠٨ ، ص١٥٤

(٤) خديجة الاعسر ، اقتصاديات المالية العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠١٦ ، ص١٦٢

ب) نظام استرداد الضريبة (الدروباك):- وهي السلع التي يتم استيرادها بغرض تصنيعها محليا وإعادة تصديرها مرة اخرى إذ تفرض الضريبة على السلع عند دخولها ثم ترد عند اعادة تصديرها[١].

ج) نظام السماح المؤقت :- بموجب هذا النظام يتم اعفاء بعض المواد الاولية التي تستورد من الخارج بغرض تصنيعها اعفاءاً مؤقتاً من الرسوم الجمركية، ويسري هذا الاعفاء على السلع المستوردة بقصد اصلاحها او تكملة صنعها على ان تتم اعادة التصدير او الايداع في منطقة حرة خلال سنة من تاريخ الاستيراد، فاذا انتهت هذه المدة ولم يتم اعادة التصدير فان الضريبة الجمركية تصبح واجبة الدفع [٢].

د) نظام التصدير المؤقت :- يعني اعفاء السلع المعدة للتصدير المؤقت والتي يتعين عودتها خلال مدة معينه وبالحالة التي كانت عليها، كالتصدير بقصد المشاركة في المعارض الدولية او المهرجانات الفنية او السينمائية، وكذلك مايحمله الاشخاص المقيمين اقامة اعتيادية في الدولة من بضائع مخصصة للاستعمال الشخصي كأجهزة التسجيل المرئي او آلات التصوير وغيرها [٣].

د) نظام المناطق الحرة :- تعني ان الدولة تخصص منطقة او مناطق من اقليمها وتعدها خارجه عنها من الناحية الضريبية، بمعنى ان السلع التي تدخل الى هذه المنطقة لاتخضع للضرائب الجمركية المعمول بها في بقية اقاليم الدولة، مثل منطقة جبل طارق وجزيرة هونغ كونغ البريطانيتين ، والهدف منها هو تنمية بعض المناطق المتخلفه وتشجيع دخول رؤوس الاموال اليها او بقصد تشجيع التبادل التجاري بين هذه المنطقه والدول المجاورة لها وتشجيع لحركة السياحة في المناطق المجاوره لها، اما اذا تجاوزت السلع هذه المنطقه فانها سوف تخضع للضرائب الجمركية المعمول بها [٤].

٤) اهداف (دوافع) الضرائب الجمركية

أ) هدف التمويل :- ويقصد بهذا الهدف هو توفير الاموال من فرض الضرائب الجمركية واستخدامها في تمويل جزء من متطلبات الانفاق الحكومي الذي تحويه الموازنة العامة، ففي البلدان النامية زادت الاهمية التمويلية للضرائب الجمركية واصبحت تمثل بندا مهما من بنود الايرادات العامة لهذه البلدان، والمبرر الاساسي لذلك هو رغبة هذه البلدان في تمويل الانفاق

(١) خديجة الاعسر ، مصدر سابق ، ص ١٦٢
(٢) نجيب قلاده ، التعريفة الجمركية كاداة للسياسة الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ ، ص ١٥٢
(٣) منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، جامعة الفاتح ، ٢٠٠٤ ، ص١٥٦
(٤) منصور ميلاد ، مصدر سابق ، ص ١٥٦

الحكومي المتزايد لديها، لاسيما في ظل انخفاض الموارد ورغبتها في تحقيق التخصيص الامثل لهذه الموارد، كما ان زيادة الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وزيادة انفاقها على التعليم والتامين الاجتماعي والصحة ومكافحة البطالة، وتوفير مشروعات التنمية والبنية الاساسية وغير ذلك، ادى الى زيادة اهمية استخدام الضرائب الجمركية في التمويل [١].

ب) هدف الحماية :- يقصد به ان فرض الضريبة من قبل الحكومة على السلع المستوردة هو من أجل حماية الصناعة المحلية الناشئة من المنافسة الاجنبية [٢]، وتتخذ ضرائب الحماية احد الشكلين او كليهما[٣] :-

الشكل الاول :- فرض نسبة ضريبية معتدلة على السلع المستورده التي لها مثيل من الانتاج المحلي بقصد رفع سعرها بغية التقليل من استيرادها وتوفير المناخ الملائم لنمو الصناعة الوطنية وتسمى بضرائب الحماية المعتدلة او الجزئية .

الشكل الثاني :- فرض ضريبة مرتفعة على السلع المستوردة بقصد منع دخولها الى السوق المحلية لعدة اعتبارت ويطلق على هذا النوع بالضرائب المانعة .

ثانيا) اشكال الضرائب الجمركية

١) الضريبة الجمركية القيمية :- وهي الضريبة التي تفرض كنسبة مئوية وفقا للقيمة النقدية للسلع المتاجر بها [٤]، على سبيل المثال يتم تحصيل ٥% من قيمة السيارة المستوردة كرسم جمركي، وهنالك اسلوبان لتحديد قيمة السلعه، الاول : سعر سيف (CIF) والذي يعني ان السعر يتضمن تكاليف الشحن والتأمين حتى ميناء المقصد، اما الاخر : سعر فوب (FOB) والذي يعني سعر السلعه عند ميناء الشحن مما يعني استبعاد تكاليف الشحن من القيمة [٥].

٢) الضريبة الجمركية النوعية :- تعني فرض رسوم كمركية محدده كرسم ثابت لكل وحده من البضائع المستوردة ، مثلا يتم فرض $3 كرسم كمركي للبرميل الواحد من النفط [٦].

---

(١) محمود عبد الرزاق ، اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق ، القاهره ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥ - ٢٦

(٢) W.Charles Sawyer , Richard L.Sprinkle, International economics , 3th ,United State Or Canada, 2009, p143

(٣) عادل العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩-٢٦٠

(٤) Dennis .R.Appleyard and Alfred J. , International Economics, 5th , Americas New York , 2006, P250

(٥) موردخاي كريانين ، مصدر سابق ، ص ٩٥

(٦) Paul R. Krugman , Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, , International Economics Theory&Policy, 9th 9th ,America, 2012, P192

٣) الضريبة الجمركية المركبة :-تتألف هذه الضريبة من النوعين السابقين اي من الضريبة النوعية والقيمية، مثلا فرض ضريبة جمركية بمقدار ٤ دولار لكل طن مستورد فضلا عن٣% من قيمة السلعة المستوردة، وهذا النوع من الضرائب يكون شائعاً في المنتجات الزراعية التي تتجه اسعارها الى التقلب[١].

٤) الضريبة الجمركية المنفردة :- تعني قيام الدولة بوضع تعريفة واحدة للسلعة دون تميزها بين المصدر الذي اتت منه هذه السلعة، لذلك فهي تسمى بالتعريفة ذات الفئة الواحدة او العمود الواحد ، وقد تم تطبيق هذه الضريبة في الماضي في الكثير من دول العالم، إلا انه منذ الستينات توجهت معظم الدول الى تطبيق الضريبة الجمركية التي تحتوي اكثر من فئة [٢].

٥) الضريبة الجمركية المزدوجة :- تعني قيام الدولة بوضع تعريفتين للسلعة الواحدة ، حدود دنيا وفقا للدولة التي تستورد منها او تصدر اليها في اطار التعاون الاقتصادي ، وحدود عليا (التعريفة القصوى) تمثل التعريفة العامة اي تطبق بصفة عامة على الدول كافة بلا قيود [٣].

٦) الضريبة الجمركية الثلاثية :- تعني قيام الدولة بوضع ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة ، بإذ تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من الدول، وهذا يعني ان كل دولة تقسم دول العالم من الناحية الجمركية الى ثلاث اقسام وتطبق على كل قسم منها ضريبة معينة [٤]، إذ انها تعطى للدول التي يجمعها تقارب سياسي او جغرافي او تنظيمات او اتحادات .

٧) الضريبة الجمركية التفضيلية :- تطبق هذه التعريفة على السلع المستوردة بحسب موقعها الجغرافي، فان البلد الذي يتمتع بمعاملة تفضيلية يدفع تعريفة اقل لصادراتها للدول التي منحتها التفضيل[٥]، من أجل تحقيق اهداف معينة كتنشيط التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في أطار أطار إما تكوين منطقة تفضيلية للتجارة أو منطقة تجارة حرة أو تشكيل اتحاد جمركي موحد مع هذه الدول [٦].

---

(١) W.Charles Sawyer , Richard L.Sprinkle , Op .Cit , p144
(٢) محمود عبد الرزاق ، مصدر سابق ، ص ٢٢-٢٣
(٣) رعد حسن الصرن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الاول ، دمشق ، سوريا ، دار الرضا للنشر ،٢٠٠٠، ص٢٩٢
(٤) رعد حسن الصرن ، المصدر سابق ،ص ٢٩٢
(٥) Dennis .R.Appleyard and Alfred J , Steven L. cobb , International Economics, 7th , Americas New York ,2010,P261
(٦) محمد سعيد الرحاحلة ، ايناس الخالدي ، المدخل لدراسة علم الكمارك ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢، ص ٢٤

٨) **الضريبة الجمركية التجارية :-** وهي تلك الضريبة التي تفرض وتطبق على جميع السلع الداخلة حدود الدولة والقادمة من دول العالم، دون تمييز او تفرقة أو تحيز لاحدها على حساب الاخرى [١].

٩) **الضريبة الجمركية الاضافية :-** وهي التعريفة التي تطبقها الدول عند التقلبات والازمات الاقتصادية او عندما تقوم بعض الدول بالاغراق او دفع اعانات تصدير[٢]، كما يفرض هذا النوع من الرسوم على الاستيرادات القادمة من بلدان لا ترتبط باتفاقيات تجارية مع البلد المستورد، ويتم تحصيل هذه الرسوم على البضائع التي تأتي عن طريق بلاد لم تكن قد أبرمت اتفاقا تجاريا مع البلد المستورد من ثم يمكن عد هذا النوع من الرسوم لغرض تقوية العلاقات التجارية بين الدول [٣].

ثالثا) الحماية الجمركية والحجج المؤيدة لها

يستند انصار اتجاه الحماية الى الحجج والمبررات الآتية :-

١) **حجة حماية الصناعات الوطنية الناشئة :-** ان بعض الدول تلجأ لحماية صناعاتها الناشئة في مراحل الأنتاج الأولى ففي هذه المرحله تكون تكاليف الأنتاج مرتفعة، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المشابهة للسلع المنتجة محلياً والتي يتم استيرادها من الخارج، أو منع استيرادها اصلا لمثل هذه المنتجات وان هذا الأجراء سيدفع بالمستهلك المحلي للتوجه نحو السلع المنتجة محلياً [٤].وتنسب هذه الحجة إلى الكاتب الالماني فردريك ليست في كتابه (النظام الوطني للاقتصاد السياسي،١٨٤١) وقد اشترط فردريك عدة قيود لتطبيق مبدأ الحماية للصناعات الناشئة[٥] :-

القيد الاول :على الدولة أن لا تحمي الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية، لأن حمايته المتزامنة مع الحماية الصناعية تؤدي إلى ارتفاع الاجور ومن ثم ارتفاع نفقة الإنتاج الصناعي فيقضي على الربح الذي تنتجه الصناعات الناشئة من ارتفاع الاثمان الناتج من حمايتها.

القيد الثاني : يجب ان تفرض الحماية فقط للصناعات المهيأة بطبيعة الظروف الاقتصادية في البلد للتقدم والبقاء والمقدرة على المنافسة الخارجية.

---

(١) محمود عبد الرزاق ، مصدر سابق ، ص٢٤
(٢) جاسم محمد ، التجارة الدولية ، الاسكندرية ، زهران للنشر ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٩
(٣) نجيب قلادة ، مصدر سابق ، ص٥٠
(٤) نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية ، ط ١ ، عمان الأردن ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣١
(٥)عادل احمد حشيش، د.مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق ، ص٣٠٠.

القيد الثالث: يجب ان تكون الحماية مؤقتة اي تغطي المدة اللازمة لنمو الصناعة الناشئة وتلغى بعد وصول الصناعة اكتمالها وقدرتها على منافسة الصناعات الاجنبية [١].

٢) حجة معدل التبادل التجاري (شروط التجارة) :- ان لجوء بعض الدول لحماية صناعاتها عن طريق فرض التعريفة الجمركية والضرائب على السلع المستوردة فانها من الممكن ان تحول معدل التبادل التجاري لصالحها ومن ثم تحقيق المزيد من الارباح والمكاسب الناتجة عن جراء توجه البلد الى تصدير الفائض من انتاجه المحلي، وذلك عندما تكون الارباح الناتجة عن التحسن في معدل التبادل التجاري تفوق الخسارة الناتجة عن سوء استخدام مواردها الاقتصادية والنقص في حجم التجارة الدولية نتيجة الضريبة، والتي تعرف ايضا بالضريبة المثالية فهي مثالية للدول التي تفرضها وليس الى بقية دول العالم [٢].

٣) حجة الضريبة تخفض البطالة وترفع مستوى التوظف :- يؤدي اتباع سياسة الحماية الى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الانتاج بعيدا عن المنافسة الاجنبية ما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الايدي العاملة العاطلة بالدول النامية، كما تحفز هذه السياسة الشركات الاجنبية على الاستثمار في الدول النامية نفسها لتستفيد من الاسواق التي تعودت البيع فيها قبل الحماية وحرمت منها بعدها، ما يؤدي الى زيادة مستوى التشغيل في هذه البلدان، ويجب ان يكون هذا الاستثمار في انشاء صناعات تنتج سلعاً بديلة للواردات، لان هذه الصناعات ستعمل على امتصاص الايدي العاملة المتعطلة، واذا كانت هذه الصناعات تتمتع بمزايا نسبية فيجب حمايتها [٣].

٤) فرض الضريبة من اجل حجة الدفاع الوطني :- الصناعة الحيوية التي تكون ضرورية لأمن البلد، ففي الأوقات الطارئة (الحروب والأزمات، او حصار اقتصادي وغيرها) يكون من الصعوبة قيام بلد ما بعملية الاستيراد ما يسهم ذلك في تهديد الامن القومي للبلد لعدم قدرته على التزود بالانتاج المطلوب، ومنعا لمثل هذا التهديد لابد من حماية الصناعات التي لها اهمية خاصة يعدها ضرورية لأمن البلاد عن طريق فرض ضرائب جمركية ومايتبعها من تشجيع وازدهار تلك الصناعات من ناحية والحفاظ على الامن القومي من ناحية اخرى [٤].

---

(١) غازي الطائي، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق ،ص٢٧٧

(٢) علي عبد الفتاح ابو شرار ، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات ،ط٢ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠، ص ٣٤٤-٣٤٥

(٣) محمد احمد السريتي ، محمد عزت محمد ، التجارة الخارجية والمؤسسات المالية الدولية ، الاسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، ٢٠١٣ ، ص ١٦٣

(٤) سونيا آرزروني وارتان ، مصدر سابق ، ص٥٢

٥) تنوع الإنتاج بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي :- يتم استخدام الرسوم الجمركية ونظام الحصص لتمكين الدولة من تنويع انتاجها وتصبح اقل اعتماداً على السوق العالمية بما يمكن من فصل الاقتصاد القومي عن الحروب والكساد في الخارج وعن التقلبات العشوائية في العرض والطلب المحلي على سلعة واحدة معينة ما يترتب معه درجة اكبر من الاستقرار المحلي[١].

٦) حجة مقاومة الاغراق :- يعرف الاغراق بانه شكل من أشكال التميز السعري ويحدث عندما تقوم الشركة ببيع نفس الانتاج في اسواق مختلفة بأسعار مختلفة، أي بسعر اقل من سعر البيع في الاسواق المحلية، وتعد هذه الحجة ان الاغراق الذي تقوم به الشركات الاجنبية للدولة هو خطوة غير عادلة ويشكل تهديد للمنتجين المحليين بسبب الانخفاض الشديد في اسعار الواردات، لذلك فأن فرض الضريبة الجمركية على الواردات تقوم بمعادلة الميزة السعرية غير العادلة التي تتمتع بها الشركات الاجنبية، كما يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من الاغراق وهي [٢]:-

١. **الاغراق الدائم :-** هو ان يبيع المنتج السلع التي ينتجها بسعر محدد في داخل بلده وبسعر آخر منخفض عنه في الاسواق الخارجية.
٢. **الاغراق المتقطع الحدوث :-** يطلق علية بالاغراق العرضي او المؤقت ويحدث عندما يبيع المنتج المخزون في اسواق الدول الاخرى على شكل دفعات كبيرة بأسعار منخفضة من أجل بقاء سعر السلعة مرتفعة في بلد المنتج، إذ هذه الدول التي تتعرض للاغراق المتقطع تقوم بفرض ضريبة على السلعة المستوردة لتفادي الهبوط الفاجئ في اسعار سلعهم المثيلة للسلعة المستوردة، ويجب ايقاف هذه الضريبة بمجرد زوال هذا الظرف وعودة الامور الى حالتها الطبيعية.
٣. **الاغراق الشرس :-** يسمى بالاغراق المدمر ويحدث عندما يقوم المنتج ببيع سلعته المنتجة في الاسواق الخارجية باسعار منخفضة جدا بهدف القضاء على المنافسة الاجنبية التي تواجهه ومن ثم تتحكم في السوق وذلك بنية فرض سيطرتها على السوق، ومن ثم قيامها برفع الاسعار مستغلة وضعها الاحتكاري وتعد اكثر انواع الاغراق ضرراً [٣].

(١) سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح ، ١٩٨٠ ، ص٨٩٦
(٢) علي عبد الفتاح ابو شرار ، مصدر سابق ، ص٣٥٢-٣٥٣
(٣) موردخاي كريانين ، مصدر سابق ، ص١٥٠

رابعاً) الاثار الاقتصادية للضرائب الجمركية

١) اثر الضريبة الجمركية على الاسعار والانتاج والاستهلاك

نفترض ان البلد يحقق اكتفاءً ذاتياً عند سعر محلي PA وكمية منتجة QA وعند قيام التجارة سوف يصبح سعر السلعة في السوق العالمي PW ، اي عند حرية التجارة سينخفض سعر السلعة مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي من QAالىQ2 وزيادة الانتاج المحلي الى Q1 ، إذ ان الفرق بين الاستهلاك المحلي والانتاج المحلي يمثل الواردات وهذا سوف يحقق رفاهية للمستهلكين المحليين على حساب المنتجين المحليين [١]:- وكما في الشكل(٧)

شكل (٦)التبادل التجاري قبل فرض الضريبة الجمركية

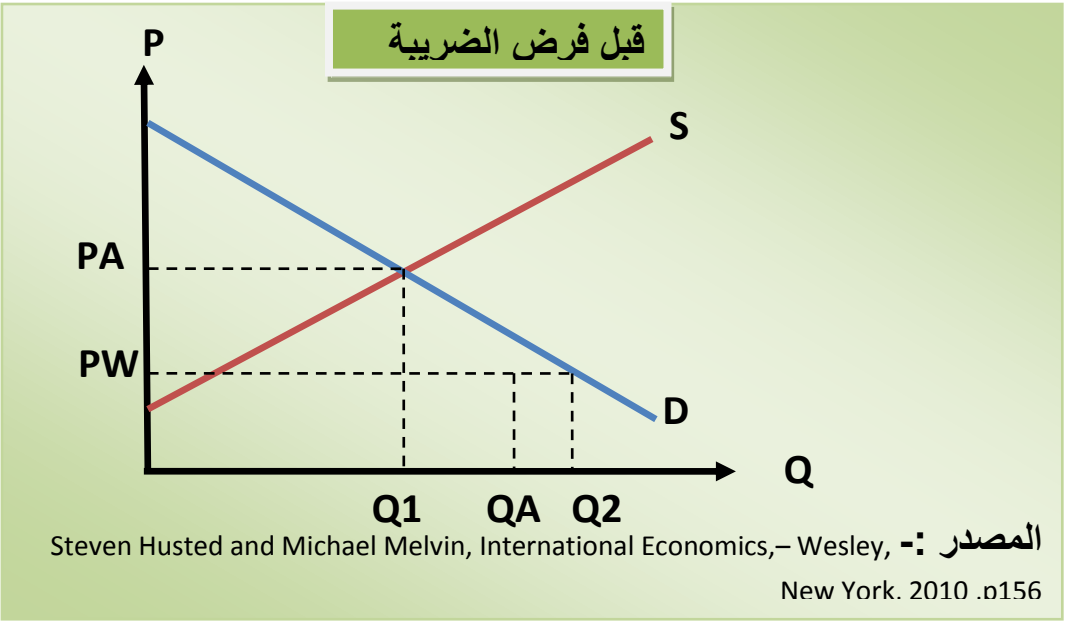

وعندما تقوم الحكومة بفرض ضريبة جمركية مقدارها (t) سيرتفع السعر المحلي للسلعة التي فرضت عليها الضريبة، ويكون المستوردين المحلين قادرين على شراء السلعة من الخارج شرط دفع ضريبة الاستيراد (t)، وارتفاع الاسعار من Pwالى Pt كما في الشكل (٧) وان فرض ضريبة جمركية على الواردات يمكن بيان اثرها في الاسعار والانتاج والاستيراد وفي فائض المستهلك والمنتج وفي رفاهية المجتمع [٢]،وكما في الشكل (٨) :-

(١) Steven Husted and Michael Melvin, International Economics,– Wesley, New York, 2010 ,p156-157

(٢) James Gerber , International economics , 4th , New York,2008,P118-120

شكل (٧) التبادل التجاري بعد فرض الضريبة الجمركية

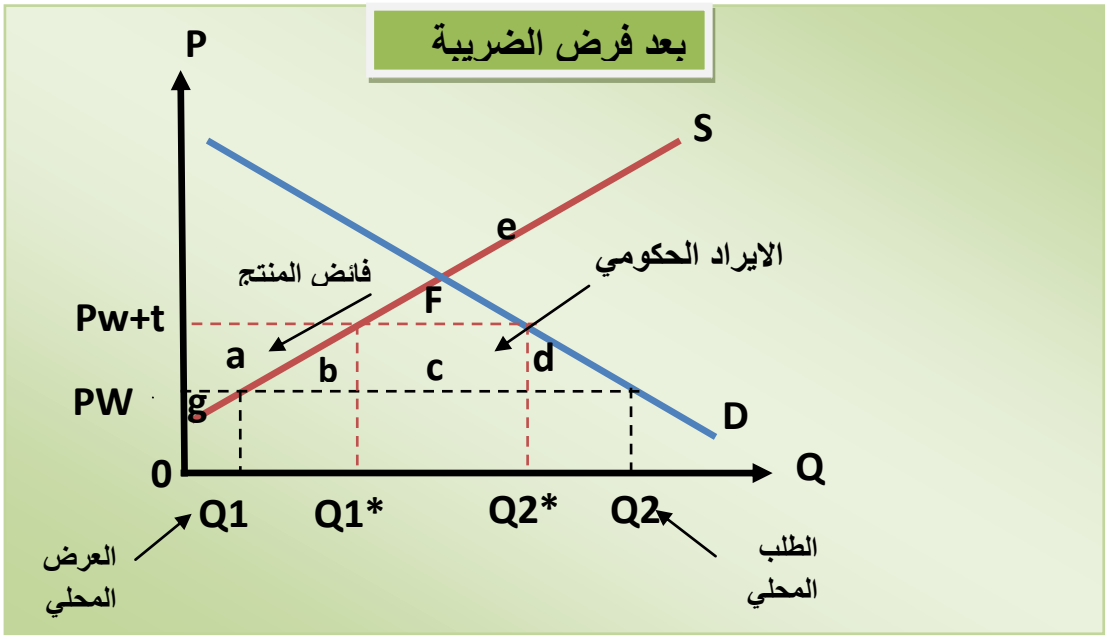

أ) الاثر في الاسعاروالاستهلاك :- عند فرض الضرائب الجمركية ينجم عنها انخفاض مستوى الاستهلاك ولاسيما السلع مرتفعة المرونة، وذلك لان ارتفاع الاسعار من جراء فرض الضريبة الجمركية يدفع بالمستهلكين الى مستوى استهلاك اقل[١]، وسوف تؤدي الى ارتفاع الاسعار من pw الى pw+t ما يؤدي الى تخفيض الاستهلاك المحلي من Q2الى Q2* وينخفض الطلب المحلي على السلعة من 0Q2 الى 0Q2* إذ النقص الحاصل في الطلب يتمثل في المساحة (Q2*-Q2) وهذا النقص في الاستهلاك يتوقف على مرونة الطلب السعرية لهذه السلعة فكلما كان الطلب مرن كان النقص في الاستهلاك كبيراً وبالعكس عندما يكون الطلب غير مرنٍ .

ب) الاثر في الاستيرادات والانتاج :- ان ارتفاع الاسعار يؤدي الى انخفاض الطلب المحلي على السلع الاجنبية بسبب ارتفاع اسعارها وهذا يجعل المنتجين الاجانب اقل منافسة للمنتجين المحليين والهدف من تلك الضريبة حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الاجنبية، وكل ذلك سيشجع المنتجين المحليين على زيادة انتاجهم من السلعة التي فرضت عليها الضريبة ومن ثم يتوسع الانتاج المحلي من Q1 الى Q1* وتنخفض الواردات من Q1Q2 الى Q1*Q2* نتيجة لارتفاع سعر السلعة في السوق من Pw الى Pw+t [٢].

(١) محمد صالح القريشي ، فواز جار الله الدليمي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، جامعة الموصل، الموصل، 1995 ، ص172
(٢) Bradley R. Schiller, The Macro economy Today, 14th ed, Mcgraw-Hill, USA, 2013 ,P428

ج) الاثر في التصدير:- من المرجح ان يكون هناك تأثير في التصدير لان فرض ضريبة جمركية على الواردات يؤدي الى قيام الدول المصدرة بأجراء تدابير انتقامية على شكل رسوم أعلى على صادرات البلد المحلي ومن ثم اضعاف صادرات ذلك البلد وبالاخص عندما يكون الطلب على السلعة مرن [١].

د) الاثر في فائض المستهلك والمنتج :- يمثل فائض المستهلك الفرق بين السعر الذي يكون المستهلك مستعداً لدفعة وبين سعر السوق الفعلي (السعر الذي دفعه فعلا) ويتمثل هذا الفائض في المنطقة اسفل منحنى الطلب وفوق سعر العالمي[٢]، وقبل فرض الضريبة يكون عند النقاط (a+b+c+d+e+f) وبعد فرض الضريبة سوف ينخفض فائض المستهلك الى المنطقة (e+f) نتيجة لارتفاع الاسعار إذ ان الفرق بين المنطقتين يمثل الخسائر التي يتحملها المستهلكون (a+b+c+d) وهذا يمثل خسارة في رفاهية الافراد، وان جزءاً من النقص في فائض المستهلك يذهب الى الحكومة على شكل ايراد ضريبي كما في المنطقة (c) و الجزء الاخر يذهب للمنتجين على شكل زيادة في فائض المنتج كما في المنطقة (a)[٣].

ويعرف فائض المنتج على انه الفرق بين السعر المدفوع في السوق للحصول على السلعة وبين السعر الادنى الذي يكون المنتج مستعداً لقبوله إذ يظهر هذا الفائض فوق منحنى العرض وتحت منحنى السعر العالمي، وقبل فرض الضريبة يكون الفائض عند المنطقة (g) وبعد فرض الضريبة سوف يزداد فائض المنتج الى المنطقة (a+g) نتيجة لارتفاع الاسعار إذ ان الفرق بين المنطقتين هو (a) يتمثل بالايرادات الاضافية التي تشجع الشركات المحلية على زيادة الانتاج من Q1الى *Q1 وهذا يعد زيادة في رفاهية المنتجين .

٢) أثر الضريبة الجمركية في الاستثمار

يظهر أثر الضرائب الجمركية في تشجيع الاستثمارات عن طريق الاعفاءات الضريبية والتي تتخذ عدة اشكال منها اعفاء استيراد الاصول الرأسمالية والآلات ووسائل النقل والمواد الاولية من الضرائب الجمركية والتي تخفض من تكاليف المشروع سواء في مرحلة الانشاء والتأسيس ام في اثناء ممارسة النشاط الاقتصادي، كما ان مثل هذه الاعفاءات تشجع المستثمر على أستيراد

---

(١) Joseph G. Nellis,Daved Parker, Macroeconomics,England,2004,P317
(٢) W.Charles Sawyer , Richard L.Sprinkle, Op.Cit , p147

(٣) James Gerber , Op. Cit ,P120-121

اجود مستلزمات الانتاج مع استيراده لوسائل النقل والمواصلات المناسبة لطبيعة نشاطه [١]، كما ان اعفاءات التصدير من الضرائب الجمركية تعمل على تشجيع التصدير لاسيما بالنسبة للمشاريع الخاصة، وعن طريق ما تحصل عليه من عملات اجنبية جراء زيادة تصدير المنتجات الوطنية سوف يمكن هذه المشاريع من استيراد ماتحتاج اليه من الآلات ومعدات اولية وغيرها ما يحتاج اليه المشروع لإنتاجه، مما يؤدي الى زيادة الاستثمار والتوسع فيه، كما يؤدي اعفاء التصدير الى جعل المنتجات الوطنية تحتل موقعاً تنافسياً في داخل الاسواق الدولية وهذا ما يشجع التوسع في الانتاج [٢].

٣) اثر الضريبة الجمركية في ميزان المدفوعات

يمكن بيان الاثر الفعال للضرائب الجمركية على ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الكميات الاقتصادية والمالية المكونة لهذا الميزان، فعندما يتسم الطلب على الاستيرادات بالمرونة العالية فانه سوف يتسم بالحساسية الشديدة لأي تغير في السعر، وبذلك فان فرض ضرائب على الاستيرادت تمكن الدولة من معالجة الاختلال في ميزان مدفوعاتها وتخفيف الضغوطات وضمان الحصول على فائض، كما يمكن لزيادة الصادرات وتطويرها وزيادة تصنيع المواد الاولية الى زيادة الضرائب الجمركية ومن ثم زيادة الايرادات المالية وتحسين ميزان المدفوعات، لاسيما اذا كان الطلب على صادرات الدولة يتسم بدرجة من عدم المرونة وان الدولة تتمتع بمركز احتكاري او شبه احتكاري في الانتاج [٣].

٤) اثر الضريبة الجمركية في الايرادات الحكومية وعجز الموازنة

تعد الضرائب الجمركية من اهم موارد ميزانيات الدول المختلفه ولاسيما في الدول النامية، إذ ان الهدف الواضح من فرض هذه الضرائب هو الحصول على ايرادات للحكومة تمكنها من تخفيض العجز او زيادة الفائض في الموازنة العامة للدولة .

إذ نلحظ دائماً ان الحكومات عندما تفرض ضرائب جمركية بغرض زيادة ايرادها فإنها تفرضها على السلع التي تكون مرونة الطلب عليها منخفضة وبصفه خاصة اذا كانت مرونة عرضها ايضا منخفضة، إذ ان الامر يتوقف على مرونة الواردات بالنسبة لسعر الضريبة ،فكلما كانت مرونة الواردات منخفضة ادى ذلك الى زيادة حصيلة الحكومة وبالعكس عندما تكون مرونة

(١) يونس احمد البطريق ، حامد عبد المجيد دراز ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣، ص١٣٤-١٣٥

(٢) بان عبد القادر الصالحي ، الضرائب الجمركية في العراق والاثار المترتبة عليها ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١١، ص ٣٥٣

(٣) عادل فليح العلي ، طلال محمود ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص ١٥٦-١٥٧

الواردات مرتفعه ادى ذلك الى نقص حصيلة الحكومة، فكلما كانت مرونة الطلب والعرض منخفضة فان زيادة سعر الضريبة يؤدي الى زيادة ايرادات الحكومة، وكلما كانت مرونة الطلب والعرض مرتفعه فان زيادة سعر الضريبة يؤدي الى انخفاض ايرادات الحكومة [١].نستنتج مما سبق ان فرض الضرائب الجمركية على الاستيراد يعتمد على مرونة الطلب والعرض على السلعه ومن اجل زيادة الايرادات اللازمة لتمويل العجز سواء في الموازنة العامة او ميزان المدفوعات يجب على الحكومة ان تكون رشيده في فرض الضريبة واختيار السلع ذات مرونة منخفضة لان فرض الضريبة عليها لا يؤدي الى نقص في كبير في الكميات المستوردة منها .

خامساً) التهريب الجمركي

١) مفهوم التهريب الجمركي

التهريب يعني مخالفة نطاق قانون الجمارك اذ هو مخالفة لأحكام هذا القانون بهدف الإفلات من الضريبة الجمركية أو التخفيف من عبئها، اذ يعرف التهريب الضريبي بانه كل استيراد أو تصدير أو نقل للسلع، بهدف التحايل على دفع الإيرادات العامة أو تفادي اي منع أو تقييد على استيراد اية واردات أو تصدير أي صادرات ممنوعة أو مقيدة، فالتهريب الضريبي (الجمركي) لا يمكن أن يختلط بالتهرب الضريبي، اذ هو تهربا بالمفهوم القانوني وليس كالتهرب الضريبي بالمفهوم الاقتصادي، فانه أوسع نطاقا اذ ينطوي تحت لوائه صور الهروب كافة من تحمل عبء الضريبة أيا كان نوعها كليا أو جزئيا وبغض النظر عما إذا كانت تلك الصور مشروعة أم غير مشروعة ومن ثم يدخل في اطارها ظاهرة التهريب الضريبي[٢] .

نستنتج من ذلك بان التهرب الجمركي يحصل عندما يتم أدخال البضائع الى الدولة او خروجها منها بغير اداء الضريبة، او بشكل مخالف للقوانين الجمركية .

٢) اشكال التهريب الكمركي

هنالك عدة اشكال للتهريب الجمركي منها [٣]:-

(١) سامي السيد ، مصدر سابق، ص١٤١
(٢) سوزي عدلي ناشد ، ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٣١ .
(٣) مصطفى علي أبراهيم ، التهرب الكمركي والسبل الكفيلة لمكافحته ،جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٧ ، ٢٠١٥، ص

أ) تخفيض قيمة قوائم بيع وشراء السلع المصدرة او المستوردة بنسب قد تصل الى مادون الاسعار المعتمدة في اللوائح الجمركية كي تقوم الجمارك بتطبيق لوائح أخرى تقل بنسبة عالية عن الاصل .

ب) ادخال البضائع الى الدولة تحت بند آخر غير بندها الحقيقي بإذ تكون الرسوم للبند البديل اقل.

ج) إدخال بعض البضائع تحت بند جمركي مسموح بينما هي في الحقيقة تعود هذه البضائع الى بند جمركي محظور استيراده.

د) تقديم وثائق شحن تحوي كميات قليلة اقل من التي يتم ادخالها الى الدولة عبر استعمال المناطق الحرة .

ه) أدخال البضائع او خراجها دون المرور بالمكاتب الجمركية عن طريق الحدود الجمركية للدولة أو أخفائها بوسائط النقل لعدم وقوعها بايدي الكمارك، وكذلك عدم اظهار القيمة الحقيقية للبضاعة المستوردة بالاتفاق بين المجهز والمستورد وتسجيلها بأقل من قيمتها الحقيقية من أجل تقليل مقدار الرسوم [١].

و) إدخال وإخراج العملات الوطنية أو الاجنبية من دولة لاخرى وتجاوز الانظمة الرقابية التي تعني تدخل الدولة في تحديد سعر الصرف أو الكمية المسموح بها، بهدف حماية الاقتصاد الوطني من التهريب، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات [٢].

٣) اسباب التهريب الجمركي

توجد اسباب عدة للتهرب الجمركي تتشابه الى حد ما مع التهرب الضريبي وهذه الاسباب هي :-

أ) ان ارتفاع سعر الضريبة احد الاسباب الرئيسة للتهرب الضريبي كون هذا الارتفاع يتسبب في زيادة عبئ الضريبة على المكلف ما يؤدي الى زيادة نسبة التهرب والعكس صحيح [٣].

ب) تعد الظروف الاقتصادية عاملاً مهماً في ارتفاع ظاهرة التهرب الضريبي، ففي اوقات الرخاء والازدهار تقل مقاومة الافراد لما تفرضه الدولة من ضرائب لكثرة النقود وارتفاع

(١) عبود علوان منصور ، جرائم التهريب الكمركي في العراق ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ٧٢
(٢) عبود علوان منصور ، المصدر السابق ، ص ٧٥
(٣) عادل العلي ، مصدر سابق ، ص١٧٩

الدخول وبالعكس يكثر التهرب في اوقات الكساد الاقتصادي إذ تلجأ الدولة الى زيادة اسعار الضرائب من أجل تغطية العجز [١].

ج) ضعف الوعي الضريبي والمستوى الاخلاقي لدى المكلفين من أخطر الاسباب التي تؤدي الى التهرب الضريبي، يؤدي ضعف الوعي الضريبي الى عدم اهتمام المكلفين وإحساسهم بالمسؤولية اتجاه خزينة الدولة [٢].

د) ان انتشار ظاهرة التهريب ودفع بعض المكلفين الى التهريب هو الدافع السياسي، وان قيام الدولة بأصدار بعض القوانين لحماية الاقتصاد الوطني وحماية القوة الشرائية للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي وذلك بوضع سياسة دعم بعض المواد الغذائية والاستهلاكية الاساسية، يجعل هذه المواد مستهدفة من لدن المهربين لانخفاض اسعارها وارتفاعها في الدول المجاورة [٣].

ه) ضعف كفاءة الملاك الجمركي اضافة قدم التشريعات الجمركية وتضاربها وعدم وضوحها مما يفسح المجال امام الاجتهاد الشخصي ولاسيما ان المواد كثيرة ومتنوعة ومواصفاتها واستعمالاتها متباينة [٤].

---

(١) عادل العلي ، المصدر السابق ، ص١٧٩
(٢) حمزة فائق وهيب ، هيفاء كاظم اسماعيل ، أثر التهريب الكمركي في الايرادات الضريبية على الايرادات العامة للدولة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد١ ، المجلد ١٩ ، ٢٠١٧ ،ص١٦٥
(٣) حمزة فائق وهيب ، هيفاء كاظم اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١٦٥
(٤) مصطفى علي ابراهيم ، مصدر سابق ، ص٦

المطلب الثاني :- الاطار العام لسعر الصرف

اولاً) مفهوم سعر الصرف

يشكل سعر الصرف عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق تسهيل عملية التبادل التجاري الدولي، كما لسعر الصرف دورٌ بارزٌفي التأثير بالقدرة التنافسية للاقتصاد ، وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، ووضعية ميزان المدفوعات، والنمو الاقتصادي وغيرها ، فبلاعتماد على سعر الصرف يمكن تحديد أسعار السلع والخدمات المحلية في الخارج وكذلك السلع والخدمات الاجنبية في الداخل، من اجل قيام التجارة بين مختلف البلدن .

يقصد بسعر الصرف أنه سعر احد العملات اتجاه عملة ثانية، أي انه يمثل عدد وحدات من العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الاجنبية وبالعكس [١]، ويعرفه البعض على انه المعدل الذي تتعامل به عملة معينة بعملة دولة أخرى، او ذلك القدر من العملة الوطنية اللازم لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية [٢].

ثانيا) وظائف سعر الصرف

ان لسعر الصرف وظائف متعددة يمكن توضيحها بالآتي :-

١) الوظيفة التطويرية .

تتلخص في قيام سعر الصرف بتطوير صادرات معينة الى مناطق معينة عن طريق دوره في تشجيع تلك الصادرات . ومن جانب أخر يمكن ان يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء او تعطيل فروع صناعية معينة او الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية)[٣]، وبالعكس يمكن عرقلة واستبعاد استيرادات غير مرغوب فيها بواسطة سياسة سعر الصرف

٢) الوظيفة القياسية .

إذ يقوم المنتجون المحليون بالاعتماد على سعر الصرف من اجل قياس ومقارنة لكل من الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق في الخارج ، فأسعار الصرف تمثل حلقة الوصل بين

---

(١) James Gerber , Op. Cit ,P209

(٢) سميح مسعود ، الموسوعة الاقتصادية ، بيروت ، لبنان ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط٢، ١٩٩٧، ص ٨٩

(٣) عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ،الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ،الأردن ،٢٠٠٢ ،ص١٤٩.

العملات الوطنية المختلفة [١]، وهذا يعني ان سعر الصرف هو أشبه بالجسر الواصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، يعد مبادلة قوة شرائية بقوة شرائية أخرى عن طريق قياسه لقيم السلع والخدمات .

٣) الوظيفة التوزيعية

من المعلوم ان الأسعار تقوم بالوظيفة التوزيعية داخل الاقتصاد الوطني، وكذلك يمكن لأسعار الصرف ان تمارس هذه الوظيفة على المستوى الدولي عن طريق التجارة الخارجية، إذ أن الأخيرة تقوم بوظيفة توزيع الثروات الوطنية عن طريق عملية التبادل التجاري، وكما معروف بان التبادل التجاري يتم عن طريق الأسعار التي يتم مقارنتها عن طريق سعر الصرف لذلك يمكن القول ان الأخير هو أيضاً يسهم في العملية التوزيعية، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يشجع الصادرات المحلية ويجعله اكثر ربحية وتزداد أرباح أصحـاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال، ويحصل العكس عنـد انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) تنخفض الصادرات بسبب ارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية فينخفض الطلب على السلعة المحلية وتنخفض أرباح الشركـات العاملة في قطاع السلع الدولية وترتفع القوة الشرائية للعمال [٢].

ثالثا) اشكال سعر الصرف

١) اسعار الصرف الحقيقية والاسمية

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه سعر العملة الأجنبية بقيمة تمثلها من العملة المحلية وهو السعر المعلن لدى الحكومة كسعر رسمي لعملتها مقابل العملات الأخرى، وعادةً ما تلجأ الدولة لتخفيض سعر صرف الرسمي وذلك من اجل زيادة حجم صادراتها وتخفيض تكلفة شراء النقد الأجنبي، وكذلك دعم استيرادات بعض السلع وإعاقة المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد ، وفي الواقع ان أسعار الصرف الاسمية ليست بالمؤشر الذي يعبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة، ونظراً لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين البلد المحلي والدولة الأجنبية، لذلك ظهر مفهوم جديد وهو سعر الصرف الحقيقي[٣]، إذ ان سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بنظر الاعتبار القوة الشرائية للسلع والخدمات بين البلدين، ويتحدد سعر الصرف الاسمي للعملة وفقاً للطلب

(١) اسكندر مصطفى النجار ، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وكالة المطبوعات للنشر ، الكويت ، ١٩٧٣ ،ص٩٤.
(٢) امين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة بغداد، ط ٢ ،١٩٨٧ ،ص٢٠٥
(٣) بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، معهد التخطيط العربي، جسر التنمية، العدد (٢٣) ، السنة الثانية، الكويت، نوفمبر، / تشرين الثاني، ٢٠٠٣، ص٣ .

والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر صرف رسمي، أي السعر المعتمد في المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية(السوداء)[١].

أما سعر الصرف الحقيقي فيقصد به هو سعر الصرف الاسمي معدلاً وفقاً لنسبة مستوى الأسعار المحلية نسبة إلى مستوى الأسعار في الخارج[٢]، ويستخدم سعر الصرف الحقيقي في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثر السياسات الاقتصادية في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي[٣] ، وفي أغلب الاحيان يعد سعر الصرف مقياساً لارتفاع او انخفاض قيمة العملة الحقيقية في اي بلد ، ويربط بين الارقام القياسية للاسعار وبين سعر الصرف الاسمي وفقاً للصيغة الاتية[٤] :- $RE = \frac{Pd}{e.Pf}$

إذ ان Re:- سعر الصرف الحقيقي e،: سعر الصرف الاسمي، Pd: الارقام القياسية للاسعار المحلية ، Pf: الارقام القياسية للاسعار الاجنبية

ومن المعادلة السابقة نجد ان سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الاسمي، وكذلك يرتبط بعلاقة عكسية مع الارقام القياسية الاجنبية، لكن يرتبط سعر الصرف بعلاقة طرية مع الارقام القياسية المحلية، فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية وكما في الشكل الاتي :-

شكل (٨) يبين علاقة سعر الصرف الحقيقي بسعر الصرف الاسمي والاسعار المحلية والاجنبية

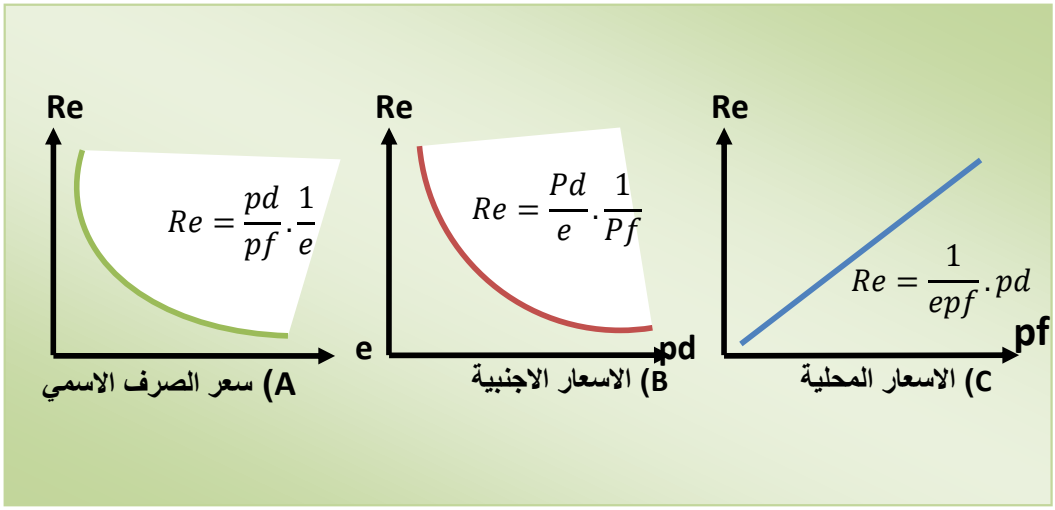

(١) السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي ـ النظرية والسياسات"، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص١١٥-١١٦

(2) Steven Husted and Michael Melvin, Op . Cit ,p364

(٣) رجاء خضير عبود وصباح رحيم مهدي ، آثر حركة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية، "دراسة تحليلية في بعض الدول العربية" للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، جامعة بابل ، المجلد ٣١٤ ، ٢٠١٣ ، ص١٠.

(٤) عبد الحسين جليل الغالبي ،سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار الصفاء ، عمان ، ٢٠١١، ص٢٠

٢) اسعار الصرف الحقيقية والاسمية الفعَّالة

أ. سعر الصرف الاسمي الفعَّال

وهو عبارة عن(متوسط حسابي موزون لأسعار الصرف الثنائية بين عملة الدولة المحلية وعدد من العملات الأجنبية)[١]، وبخصوص الأوزان تستخدم الحصص النسبية للتجارة الخارجية كأوزان، لتعكس الأهمية النسبية للشركاء التجاريين الرئيسيين ويدل هذا المؤشر على مدى تطور العملة المحلية لبلد ما الى مجموعة من العملات وأيضا يستخدم لتفسير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي[٢]، ويحسب سعر الصرف الاسمي الفعال بالمعادلة الآتية :-

$$NEER = \frac{1}{\sum Wi * Rit}$$

إذ ان :-

NEER : مؤشر سعر الصرف الاسمي الفعلي , wi : وزن ترجيحي لمؤشر سعر الصرف مقابل الشريك التجاري i ، Rit : مؤشر سعرالصرف مقابل الشريك التجاري i

$$Rit = \frac{eit}{eio}$$

إذ ان :-

eit : سعر الصرف مقابل عملة الشريك التجاري في سنة t

eio: سعر الصرف مقابل عملة الشريك التجاري في سنة الأساس .

ب . سعر الصرف الحقيقي الفعَّال

وهو عبارة عن (سعر صرف اسمي معدل بالفروق في معدلات التضخم بين الدول، وسعر الصرف الفعال الحقيقي انما هو سعر الصرف الاسمي الفعَّال مع الاخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية)[٣].

---

(١) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص٣٥٢

(٢) عبد الحسين جليل ألغالبي، مصدر سابق، ص٢٩ .

(٣) موردخاي كريانين ، مصدر سابق ، ص٢٩٢-٢٩٣ .

والهدف الرئيس من حساب سعر الصرف الفعال الحقيقي هو قياس التغيرات في درجة منافسة اسعار الدولة المعنية مقارنة بأسعار شركائها التجاريين (فعند زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال (EX_r) فان المركز التنافسي للدولة المحلية يتدهور تزداد تكاليف بضائعها مقارنة مع شركائها التجاريين وذلك لارتفاع معدل تضخمها بدرجة اكبر من ارتفاع معدل تضخم شركائها التجاريين بعد الأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار الصرف)[١]، إذ ان الزيادة في سعر الصرف الحقيقي الفعال يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات وانخفاض صادراتها مما يودي الى تدهور الميزان التجاري، ويمكن احتساب مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال عن طريق الصيغة الآتية[٢] :-

$$\mathrm{REER}_t = \frac{NEER}{RPt}$$

إذ ان :-

NEER: سعر الصرف الاسمي الفعال

Pt : دليل مستوى الأسعار للإقتصاد المحلي للمدةt

$$RPt = \sum_{t}^{n} wjt(Pt / Pjt)$$

دليل مستوى الأسعار لإقتصاد البلد الشريك للمدة Pjt = t

عدد الشركاء التجاريين = j=(i……n)

ومما سبق يمكن أن نستنتج بأنه معرفة الفرق بين سعر الصرف الاسمي الفعال وسعر الصرف الحقيقي الفعال يحدد للسلطات النقدية وقطاع الأعمال الوسائل الممكنة لإدارة أسعار الصرف، وتحديد المراكز التنافسية للعملة والسلع المحلية مقابل السلع الأجنبية .

٣) اسعار الصرف الحالية والاجلة

يعرف سعر الصرف الحالي :- بانه معدل الصرف الذي عن طريقه تتم المتاجرة بالعملات بتسليم حاضر إذ تتم المبادلة ويتم الاتفاق على تسليم العملة عند تاريخ الشراء[٣]، كما يعرف على

(١). طالب محمد عوض، مصدر سابق، ص٣٥٣ .
(٢) عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي خضير، تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة ، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، ٢٠٠٦
(٣) طالب محمد عوض ، مصدر سابق ، ص٣٨٣ .

انه سعر معاملات الصرف التي تتضمن دفع وتسلم الصرف الاجنبي خلال يومين بعد القيام بالعملية الاقتصادية[١] ويعرف سعر الصرف العاجل على أنه سعر الصرف الاجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال) [٢].

اما **سعر الصرف الاجل (المستقبلي)** :- فهو يمثل تحديد اتفاق وتاريخ استلام في المستقبل بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على اسعار الصرف، فانه يظل ثابتاً حتى لو تغير سعر الصرف اليومي وحسب شروط العقد المتفق عليه، وعادة ما يتم التعاقد المستقبلي لحماية المشترين من ظروف عدم التأكد والمخاطرة المستقبلية[٣]، يعرفه البعض على انه معدل الصرف الذي يؤمن التسليم المستقبلي، وتتحدد مدد التسديد مابين (٣٠ ، ٦٠ ، ٩٠ ، ١٨٠) يوماً، وتكون تكلفة المعاملات الاجلة أعلى من المعاملات الحالية[٤]، ويمكن حساب سعر الصرف الاجل بالصيغة الآتية [٥]:-

$$SF1 = \frac{SN1(r2 - r1)}{1 + r1} + SN1$$

إذ ان

SF1 :- سعر الصرف الاجل ، SN1 :-سعر الصرف الحالي ، r1 :- سعر الفائدة في البلد المعني , r2 :- سعر الفائدة في البلد المقارن

٤) سعر الصرف المعدل

ويرتبط هذا السعر بواقع ميزان المدفوعات، أي انه مرتبط بالصادرات والواردات ويمكن صياغته بالطريقة الاتية[٤] :-

$$AER = F(1 + \frac{M-X}{X})$$

اذ ان AER تمثل سعر الصرف المعدل و F : سعر الصرف الجاري

X: قيمة الاستيرادات المحتسبة بالعملة المحلية وM :قيمة الصادرات المحتسبة بالعملة المحلية

(١) عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ٢٨٧
(٢) السيد متولي عبد القادر، مصدر سابق ، ص١١٨ .
(٣) ماهر كنج شكري ، مروان عوض ،المالية الدولية ،دار حامد للنشر ،ط ١ ،عمان ، ٢٠٠٤ ،ص ٣٠٩
(٤) توماس ماير واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع، دار المريخ ،٢٠٠٢ ،ص ٦٥١
(٥) هوشيار معروف ، التحليل الاقتصادي الكلي،ط١ ، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص٣٠٥
(٤) هوشيار معروف ، مصدر سابق ، ص٣٠٦ .

٥) سعر الصرف التقاطعي

يعرف بانه سعر عملة مقابل عملة اخرى عن طريق علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة، فاذا عرفنا سعر الدولار مقابل عملتين فانه يمكن ان نجد سعر التقاطع لها بين العملتين مقابل بعضها البعض، وهناك عدة شروط يجب توفرها منها، من البنك الذي يقوم باحتساب السعر ونوع العملة المشتراة او المباعة ؟ وما السعر المطلوب ؟ [١].

رابعاً) تحديد سعر الصرف

١) الطلب على الصرف الأجنبي

ويأتي من طلب المقيمين على السلع والخدمات والقروض والأسهم والعقارات ومختلف الأصول الأجنبية[٢]، الطلب على الصرف الأجنبي يمثل الجانب المدين في ميزان المدفوعات[٣]

شكل (٩) يبين الطلب على الصرف الاجنبي

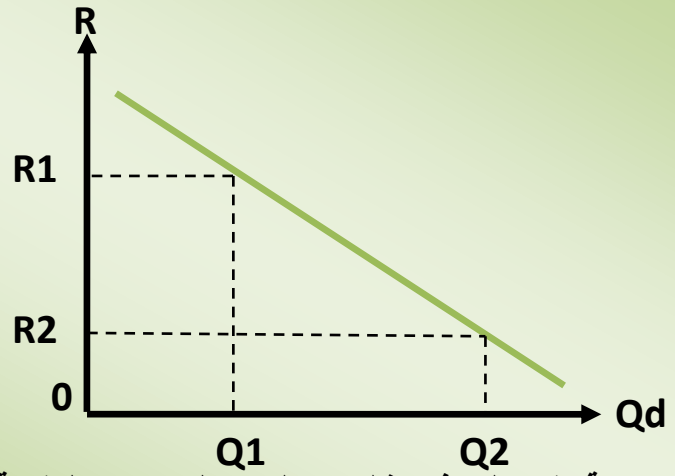

المصدر:- اسامة بشير الدباغ ، اثيل عبد الجبار الجومرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، ط١ ، عمان ، الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣، ص٤٩٨

ان منحني الطلب على الصرف الأجنبي ذو ميل سالب أي ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين موضحاً العلاقة العكسية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي إذ يعبر هذا المنحنى عن مجموع المعاملات التي ادت الى خلق مدفوعات لغير المقيمين

(١) ماهر كنج شكري ، مروان عوض ،امصدر سابق ،ص ٢٤٨ -٢٥٧
(٢) Slavin L. Stephen, “Economics”, Sed the new school University, sixth edition , Mc Graw, Hill-Irwin, New York city ,2001 p.874.
(٣)صلاح الدين نامق، التجارة الدولية،ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧، ص٢١٢.

(كالمستوردات من السلع والخدمات، او الصادرات من رأس المال)، إذ إن سعر الصرف الأجنبي المرتفع يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على السلعة المستوردة ومن ثم انخفاض الكمية المطلوبة من هذه السلعة مما يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، وبالعكس يؤدي انخفاض سعر الصرف الأجنبي إلى انخفاض تكلفة الحصول على السلع المستوردة مؤدياً إلى زيادة الكمية المطلوبة منها ومن ثم زيادة الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

٢) عرض الصرف الأجنبي

يعرف بكمية النقد الاجنبي المعروضة في سوق الصرف الاجنبي[١]ان عرض العملات الأجنبية مشتق من تصدير السلع والخدمات والاستثمارات ويمثل الجانب الدائن في ميزان المدفوعات[٢]، ومن اهم البنود الواردة في جانب الدائن هي الصادرات السلعية(المنظورة) والصادرات الخدمية (غير المنظورة) ، وواردات رؤوس الأموال ، وصادرات الذهب والتحويلات للداخل.

إذ ان العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي والكمية المعروضة من الصرف الاجنبي هي علاقة طردية، إذ إن منحنى العرض ينحدر من الأسفل إلى الأعلى جهة اليمين، ما يدل على زيادة الكمية المعروضة كلما ارتفع سعر الصرف[٣] .

شكل (١٠) يبين علاقة سعر الصرف بالكمية المعروضة

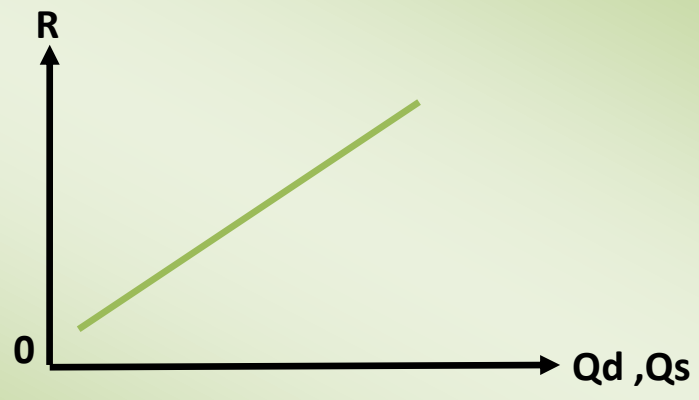

المصدر:- W.Charles Sawyer , Richard L.Sprinkle, International economics , 3th ,United State Or Canada, 2009, p327

(١) W.Charles Sawyer , Richard L.Sprinkle , Op.Cit , p327
(٢) صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، مصدر سابق، ص٢١٢.
(٣) عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ١٩٩٩، ص٧٨ .

٣) سعر الصرف التوازني

يتحدد وضع التوازن لسعر صرف عملة ما في السوق عن طريق قوى العرض والطلب . أما سعر الصرف التوازني يعرف بأنه ذلك السعر الذي تتكافأ عنده الكمية المطلوبة من عملة معينة مع الكمية المعروضة من هذة العملة[١]، وهذا يعني أن سعر الصرف شانه شان أي سعر في السوق يتحدد عن طريق تقاطع منحني العرض والطلب ، إذ يوضح الشكل (١٢) بأن السعر التوازني (R*) يتحدد عند النقطة A عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض وعندها تتحدد الكمية التوازنية (Q*) وإذا ما حصل اختلال بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي فان سعر الصرف سيتغير ارتفاعا أو انخفاضا وفق تغير العرض والطلب عليه .

شكل (١١) تحديد سعر الصرف التوازني

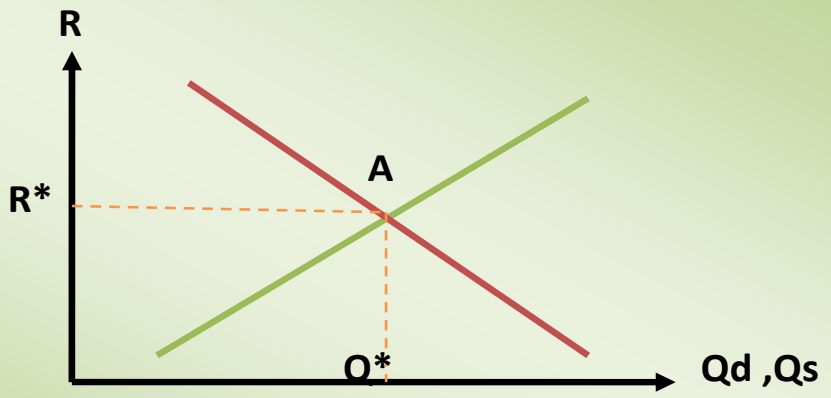

المصدر :-جيمس جوارتيني ، وريجارد استروب ، (الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص) ، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨، ص ٥٤٩

خامسا) العوامل المؤثرة في سعر الصرف

١)معدلات التضخم

يقصد بمعدلات التضخم هي النسبة المئوية للتغير في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد من مدة زمنية لأخرى [٢]، إذ ان الارتفاع في معدلات التضخم يودي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ومن ثم تدهور سعر صرفها، بشرط ان يكون معدل التضخم الأجنبي ثابتاً (التضخم المستهدف) ما يزيد من تدهور قيمة العملة المحلية والمنعكس على سعر الصرف

(١) جوزيف دانيالز ، ديفيد فانهوز،اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠١٠، ص٨٤ .

(٢) Joseph G. Nellis,Daved Parker, Op. Cit ,P258

الأجنبي لها [١]، إذ زيادة معدلات التضخم الاجنبي بنسبة اكبر من التضخم المحلي يجعل الصادرات المحلية اكثر منافسة في الاسواق العالمية، ويجعل اسعار السلع المستوردة اعلى من اسعار السلع المحلية، ويترتب على ذلك زيادة الطلب الاجنبي على السلع والخدمات المحلية ما يؤدي الى زيادة الطلب الاجنبي على العملة المحلية، وهذا يؤدي الى زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل ومن ثم ترتفع قيمة العملة المحلية [٢].

٢) سعر الفائدة وسعر الخصم

يرى بعض الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي السويدي (**فكسل**) بوجود علاقة طردية بين سعر الفائدة وسعر الخصم وأن لكل منهما تأثيراً واحداً في ميزان المدفوعات، إذ ان زيادة سعر الخصم يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة ويؤدي ذلك إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية بدافع الربح، مما يؤدي الى زيادة عرض العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة الوطنية والذي من شأنه يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف والعكس صحيح في حال انخفاض سعر الفائدة، وقد استشهد (**فكسل**) على صحة ذلك من تجارب البنوك المركزية التي تلجأ إلى رفع سعر الخصم للعمل على تحسين مركز العملة الخارجي [٢].

شكل (١٢)اثر تغيرات سعر الفائدة على سعر الصرف الأجنبي

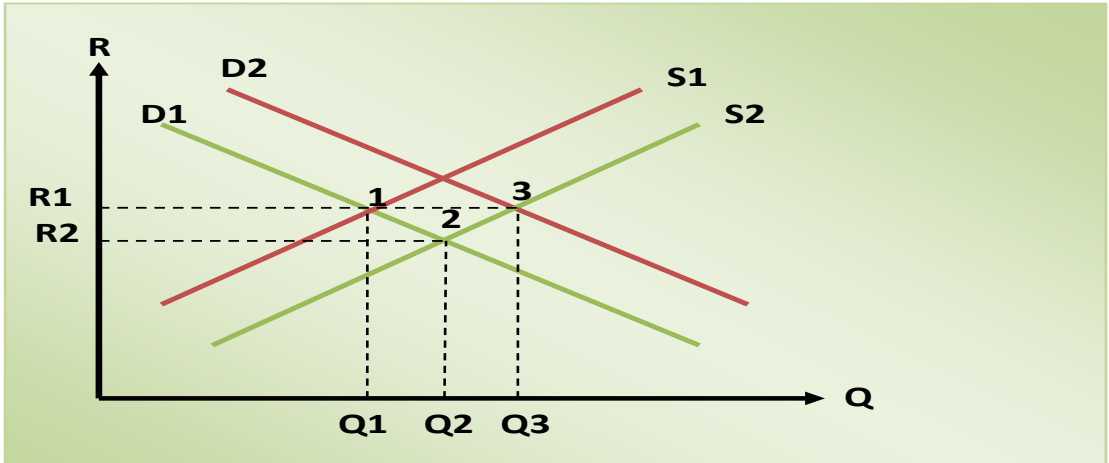

المصدر : طالب محمد عوض ، *التجارة الدولية نظريات وسياسات* ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٥، ص٣٥٩.

يوضح الشكل(١٣) اثر ارتفاع سعر الفائدة المحلي على سوق الصرف الأجنبي إذ ينتقل منحنى العرض لليمين من المنحنىS1 الى المنحنىS2 مما يودي الى انخفاض سعر الصرف الأجنبي

(١) بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣ ، ص١٢١-١٢٢ .
(٢) هيل عجمي جميل الجنابي ، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ط١ ،٢٠١٤، ص ١٠٠
(٢) محمد عبد العزيز عجمية وصبحي تادرس قريصة، "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، مطبعة الكرنك، الإسكندرية ١٩٧٠، ص٤٠٧-٤١٤.

من R1 إلى R2 وهذا يعني زيادة قيمة العملة المحلية، وان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستؤدي الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وعند انخفاض أسعار الفائدة يحدث العكس[١].

٣) عرض النقد

أن زيادة عرض النقد يمكن ان تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة المحلي وارتفاع الاسعار المحلية والدخل المحلي، ما يضعف القدرة التنافسية للسلع المحلية في السوق الدولية وبذلك يرتفع الطلب على السلع المستوردة والاصول الاجنبية التي تصبح اقل سعراً من السلع والاصول المحلية، اي سوف يتحول المستثمرون المحليون نحو الاستثمار في الاصول الاجنبية كونها ذات فائدة اعلى، كما تمثل الزيادة في الطلب على السلع المستوردة والاصول الاجنبية زيادة في الطلب على العملة الاجنبية كما في الشكل (١٤) فينتقل منحنى الطلب من D0 الى D1 إذ ان انخفاض اسعار الفائدة تؤدي الى عزوف المستثمرين الاجانب عن الاستثمار في اصول هذه البلاد نتيجة لانخفاض فوائدها، وان ارتفاع الاسعار سيخفض الطلب على صادراتها، وهذا يعني انتقال عرض العملة الاجنبية من S0 الى S1 إذ ان هذه الزيادة في الطلب على العملة الاجنبية مع انخفاض عرضها سوف يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من R0 الى R1 وانتقال نقطة التوازن من A الى A1 وكالتالي[٢]:-

شكل (١٣) يبين اثر الزيادة في عرض النقد على سعر الصرف

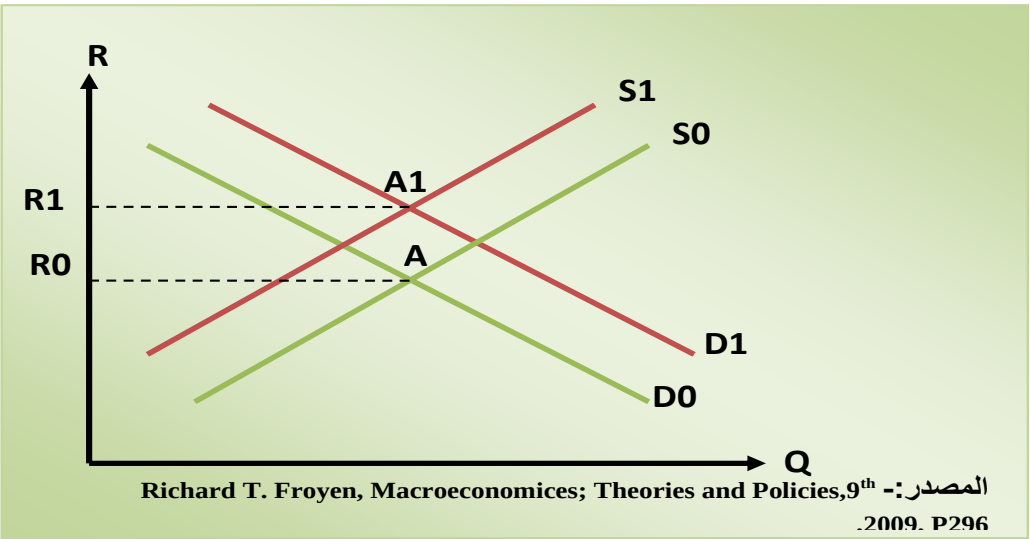

(١) موردخاي كريانين ، مصدر سابق ، ص٢٢ – ٢٣ .
(٢) Richard T. Froyen, Macroeconomics; Theories and Policies,9th ,2009, P296

٤) ميزان المدفوعات

حالة الاختلال في ميزان المدفوعات ستؤثر حتما في سعر الصرف لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ففي حال حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين نتيجة لزيادة الاستيرادات على الصادرات فان ذلك يؤدي الى زيادة طلبه على العملات الاجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الاجانب على عملته المحلية ومن ثم تدهور سعر صرف العملة المحلية ، وبالعكس في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات [١].

٥) الضريبة :- ان السياسة الضريبية المتشددة قد تجعل الافراد يحتفظون بالاموال مما يؤثر في قيمة العملة[٢].

٦) العجز و الفائض في الموازنة العامة

يتأثر سعر الصرف الأجنبي بالعجز الذي يحصل بالموازنة العامة، فعندما تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق الحكومي، فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول والطلب الكلي وزيادة النشاط الاقتصادي، ومع عدم مرونة الجهاز الانتاجي او عدم وجود موارد غير مستغلة ستعمل الحكومة من اجل سد الطلب المحلي الى زيادة الاستيرادات والذي بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية لتمويل عملية الاستيراد مما يقود الى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات [٣]. وبذلك تضطر الحكومة الى زيادة النفقات الموجه للاستيراد لسد الطلب المحلي وهذا يعمل على زيادة العجز في الموازنة العامة ويدل ذلك على وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف والموازنة العامة للدولة.

٧) عوامل اخرى

هنالك عوامل اخرى تؤثر في سعر الصرف لاتقل اهمية عما ذكرناه آنفاً من بين هذه العوامل هي الاضطرابات والحروب وذلك عن طريق تاثيرها في الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة واسعار الصرف بصورة خاصة، وكذلك الاشاعات والاخبار لها دور ايضا في التاثير في سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ انها تعمل على رفع او خفض قيمة العملة لمدة

---

(١) صباح نوري عباس ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٥ ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ١٧ ، ٢٠٠٨، ص ٦٥

(٢) مايح شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية ، ط١ ، النجف الاشرف ، دار الضياء ، ٢٠١٥ ، ص٢٨٣

(٣) خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط ١٠، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ، ٣٦٨

قصيرة ثم تعود الى وضعها الطبيعي بعد زوال الاشاعة، فضلا عن ان خبرة المتعاملين في اسواق المال وقدرتهم التفاوضية والاساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة ايضا لها دور في التاثير في اسعار الصرف [١]،

سادسا) أنظمة سعر الصرف

١) نظام الصرف الثابت

عند تولي السلطات النقدية نظام الصرف الثابت فهذا يعني انها لاتسمح لسعر الصرف ان يتقلب في سوق الصرف الاجنبي استجابة لقوى العرض والطلب على العملة الاجنبية، وتقوم السلطات النقدية بوضع حدود عليا ودنيا لسعر الصرف إلا انها تكون ضيقة جداً، او تقوم السلطات النقدية بتثبيت قيمة عملتها عند مستوى معين، مع المحافظة على بقاء سعر الصرف عند ذلك المستوى أو داخل تلك الحدود، عن طريق التدخل في سوق الصرف الاجنبي كبائع او مشتري للعملة الاجنبية مستخدمة بذلك احتياطياتها الدولية [٢].وقد ساد هذا النظام في المدة (1944- 1971) الذي جاء نتيجة اتفاقية (Bretton Woods) وهي الاتفاقية التي عقدت في مدينة (بريتون وودز) في ولاية (نيو هاميشاير) الأمريكية عام 1944، وقد تحدد بموجب هذا النظام أسعار تبادل العملات بعضها ببعض، وتم ربطها بالذهب والذي بدوره يمكن تحويله الى دولار، والذي كان آنذاك العملة الوحيدة القابلة للتحويل الى ذهب أو بالعكس [٣]، كما ان كمية العملة التي تصدرها كل دولة وفقا لهذا النظام حسب كمية الذهب الموجود والتي تحتفظ بها و منع البنوك المركزية من المبالغة في إصدار النقود ومن ثم جنبت الدول أخطار التضخم الناتج عن إفراط في اصدار العملة وعززت الثقة بالعملات الورقية [٤] ، وهنالك العديد من الانتقادات التي وجهت الى هذا النظام منها :- أن سعر الصرف الثابت يمثل قيداً على استخدام السياسات الاقتصادية المحلية بصورة حرة، كون هذه السياسات ستخضع لمتطلبات الأوضاع الخارجية لميزان المدفوعات، فالبلد الذي يتعرض لعجز في ميزان مدفوعاته لابد أن يلجأ إلى أتباع سياسة نقدية ومالية إنكماشية لمعالجة هذا العجز. وايضا يعد سعر الصرف الثابت أداة سهلة في نقل الدورات الاقتصادية كالتضخم والانكماش، وذلك عن طريق فقدان الدولة لاستخدام المرونات في سعر

(١) رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، الاردن ، ٢٠٠٠، ص٤٦-٤٧
(٢) موردخاي كريانين ، مصدر سابق ، ص٢٧٧
(٣) ـ خالد واصف الوزني ، مصدر سابق ، ص٣٦٩-٣٧٠
(٤) بسام الحجار ، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص١٥ .

الصرف ((تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية)) لعزل الاقتصاد المحلي عن الضغوط التضخمية أو الانكماش[١].

ويمكن توضيح آلية عمل نظام الصرف الثابت كما في الشكل (١٤)فعندما يزداد الطلب على اليورو من D1 الى D2 ومن اجل المحافظة على سعر الصرف سوف تتدخل السلطات النقدية باستخدام الاحتياطيات الاجنبية الرسمية ومن ثم زيادة عرض اليورو من S1 الى S2 (اي يدخل البنك المركزي كمشتري للاصول المالية اي الدولارات مقابل بيع كمية من اليورو في سوق الصرف الاجنبي)من أجل المحافظة على قيمة اليورو مقابل الدولار عند مستوى معين ثابت (1.20$=1€) . وبالعكس في حال انخفاض الطلب على اليورو D2الى D1 فان السلطات سوف تقيد عرض اليورو في السوق من S2الى S1 اي يدخل البنك المركزي كبائع لكميات من الدولارت مقابل شراء كمية من اليورو، وللمحافظة على سعر الصرف الثابت وفقا لهذه الطريقة يتطلب ان تمتلك السلطات احتياطيات كافية من العملات الاجنبية او القروض الاجنبية اللازمة لاغراض التدخل [٢].

شكل (١٤) يبين آلية عمل نظام الصرف الثابت

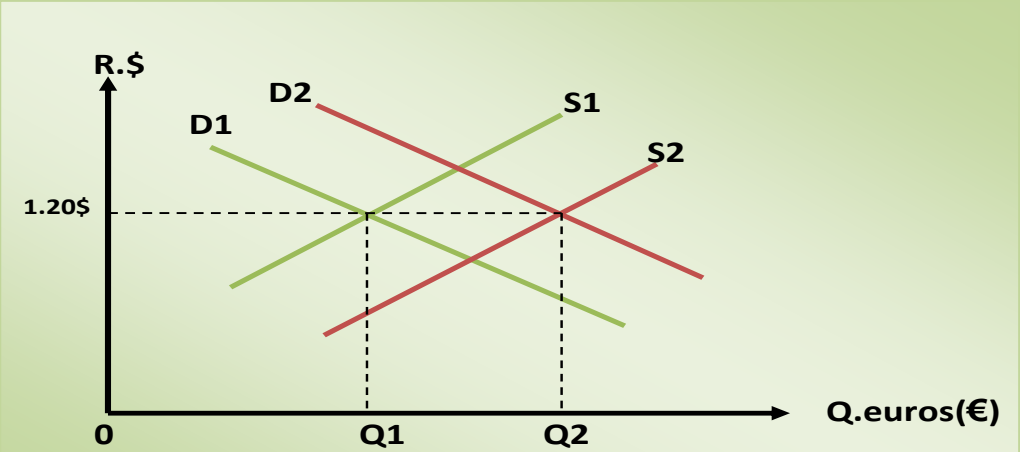

المصدر:- Joseph G. Nellis,Daved Parker, Macroeconomics,England,2004,P361

٢) نظام الصرف المعوم

أ) **نظام سعر الصرف المرن :-** يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام على أساس تفاعل قوى العرض والطلب، ويرجع هذا النظام الى قاعدة العملات الورقية التي لا تستند الى قاعدة

(١) عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ٢٠٠٠، ص١٢٤.
(٢) Joseph G. Nellis,Daved Parker, Op.Cit ,P361

الذهب[١].وفي الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة أسم (**نظام تعويم العملات**)، وفي ظل هذا النظام فأن السلطات النقدية والمالية لا تتحّمل عبئاً معيناً في مجال علاج اختلال ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة لعلاج الاختلال كالحد من الإستيرادات وإحداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار والدخول في الداخل، وإحداث تغيرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة، وكذلك وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال ويرجع ذلك إلى جهاز الثمن الذي يتكفل بإحداث التغيرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير في قيمة كل من الصادرات والإستيرادات وانتقالات رؤوس الأموال[٢].

ب) نظام الصرف المعوم المدار :- يشير نظام سعر الصرف المدار إلى الحالة التي يتحدد فيها سعر الصرف بشكل رئيسي عن طريق قوى العرض والطلب، لكن تتدخل السلطة النقدية من وقت لآخر لجعل أسعار الصرف مستقرة أو التأثير فيها بطريقة ما[٣].

٣) نظام الرقابة على الصرف

لجأت الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الاولى والثانية والازمات الاقتصادية الى فرض رقابة مباشرة على الصرف وتتحقق المساواة في هذا النظام بين الصادرات والواردات اي بين عرض وطلب الصرف الاجنبي اي عن طريق تدخل الدولة في تحديد قيمة الواردات والرقابة على حركة رؤوس الاموال، فالتوازن في سوق الصرف لايتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في سعر الصرف الثابت ولا على طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف المرن ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض [٤].

في ظل هذا النظام فان الحكومة تحقق توازنا اجباريا في ميزان المدفوعات وذلك لقصر الاستيراد على قيمة الصادرات وبما ان خطوات التوزيع بيد الحكومة وبذلك فهي تقوم بالتمييز بين المستوردين المحليين، فتحجب العملة عن المستوردين الذين يستوردون السلع الكمالية او غير الاساسية وذلك بغرض توفيرها للذين يقومون بأستيراد السلع الضرورية، ويعاب على هذا النظام بأنه يقوم على اساس التضحية بحرية المستهلك في الاختيار وذلك لتوجية النقد الاجنبي نحو السلع التي تراها الدولة ضرورية دون غيرها مما يترتب عليه ظهور السوق السوداء والحاق

(١) فليح حسن خلف،" التمويل الدولي"، ط1، دار الورّاق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص73
(٢) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الطبعة الرابعة ، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة ، ١٩٩٥. ، ص١٨٩.
(٣) Joseph G. Nellis,Daved Parker, Op. Cit ,P365
(٤) عبد المنعم عفر ، احمد فريد مصطفى ، مصدر سابق ، ص٩٥-٩٦

الضرر ببعض شركات الاستيراد، وان نقص الاستيراد يعني نقص صادرات الدول الاخرى ومن ثم حصول الكساد في صناعات التصدير مما يترتب عليها انخفاض في الناتج القومي والدخل الاجمالي لهذه الدول [١].

(١) عبد الرءوف احمد الحنفي ، اثر تحرير سعر الصرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية، دار النهضة العربية، القاهره ، مصر ، ٢٠٠٩، ص٢٣١

المبحث الاول

تحليل المؤشرات المالية للاقتصاد العراقي

يتصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي ، اذ ان الجزء الاكبر من الايرادات العامة للدولة تتأتى من مصدر واحد وهو النفط الخام ، مقابل ضعف مساهمة القطاعات الاخرى نتيجة لفشل اغلب المشاريع الصناعية والانتاجية بسبب سوء التخطيط والادارة ، فضلا عن تراجع الانتاج الزراعي المحلي وهذا مايجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا يعتمد على الاستيراد لسد الطلب المحلي على السلع الانتاجية والاستهلاكية وذلك لعدم مرونة الجهاز الانتاجي [١] ، وان استمرار الاعتماد على العوائد النفطية بشكل رئيس في تمويل الموازنة العامة يعرضها لمخاطر وتحديات كثيرة اهمها تغيرات اسعار النفط العالمية ، وفي مقابل الدور المحدود لكل من الايرادات الضريبية وغير الضريبية ، سوف يؤدي الى اضعاف فاعلية هذه الايرادات ما يؤثر سلبا في تمويل الموازنة العامة و زعزعة الاستقرار الاقتصادي[٢].

تعد الموازنة العامة في العراق الاداة الاساسية لتنفيذ اولويات الاقتصاد العراقي على المدى القريب والبعيد، فضلا عن انها الاداة الرئيسة القادرة على توجيه الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل نسب البطالة وانعاش المستوى المعاشي للفرد[٣]،وان اول موازنة عراقية تقديرية للمصروفات والايرادات ظهرت في سنة ١٩٢١ مع تشكيل اول حكومة عراقية وقد اعدت هذه الموازنة وفق المبادئ الاساسية لتنظيم الموازنة التقليدية استنادا الى قانون اصول المحاسبات العثماني الصادر سنة ١٩١١ والتعليمات التي اصدرتها سلطة الانتداب البريطاني والحكومة العراقية المؤقته ، وعام ١٩٢٤ عند صدور نظام السلطة في الامور المالية المرقم ٧١٥ اصبحت الامور المتعلقة بتنظيم الموازنة وتنفيذها مستمدة من هذا النظام [٤].ثم بعد ذلك صدور قانون اصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ لينظم كيفية اعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة ويعد الى الان المرجع الوحيد لعملية الموازنة ومايتعلق بها.

---

(١) مهدي سهر الجبوري ، خضير عباس حسين ، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية ، عمان ، دار الايام للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧، ص ١١٩

(٢) ستار جابر عمران ، يوسف عبد الله عبد ، التحديات الدولية لتمويل الموازنة العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٧ ، ٢٠١٤ ، ص ٧٠

(٣) صباح صابر محمد خوشناو ، الموازنة العامة في العراق دراسة تحليلية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠١٢، ص٢٣٤

(٤) محمد خالد المهايني ، حسن عبد الكريم سلوم ، الموازنة الفيدرالية للعراق الاتجاهات ومعدلات النمو للانفاق والايرادات للمدة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧ ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد ٦٨ ، ٢٠٠٨ ، ص٢

اما بعد عام ٢٠٠٣ في مجال الموازنة العامة للدولة فقد تضمنت الفقرة الثالثة من المادة ١٠٧ في الدستور العراقي الجديد سنة ٢٠٠٥، أن إعداد مشروع الموازنة العامة يكون من لدن مجلس الوزراء ويعرض على السلطة الاتحادية، بناءً على ما جاء في الدستور العراقي الجديد، وتشترك كل من وزارتي المالية والتخطيط في إعداد الموازنة العامة وذلك بأعداد مؤشرات اقتصادية ومالية عن السنة المالية القادمة وبناءاً على ذلك تعد وزارة المالية توجيهات إعداد الموازنة العامة، وابتداءاً من حزيران من كل سنة تعمل و أعمام هذه التوجيهات إلى الوزارات كافة للعمل بموجبها وبضمنها الحدود المالية القصوى وذلك لإعداد المقترحات لموازناتها [١].

وعانى الاقتصاد العراقي خلال العقود الماضية وتحديدا من عام ١٩٨٠ ازمات متعدده منها ثلاث حروب تصاعدت خلالها نسبة الانفاق العسكري نسبة الى الانفاق الجاري ، وتردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية ، ما جعل من الموازنة العامة تعاني من تحديات كبيرة وضغوطات عميقة ، وعام ٢٠١٤ تعرضت بعض المحافظات العراقية الى سيطرة داعش الارهابي ، فضلا عن انخفاض الايرادات النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط ، وذلك ما جعل الموازنة العراقية تعاني من العجز في اغلب السنوات .

وقد تنظم هذه الموازنة بعجز او بفائض حسب الاهداف التي ترنوا اليها الحكومة والواقع الاقتصادي فيها ، ولغرض التعرف على حالة الموازنة العامة للحكومة سيتم تقسيم مدة الدراسة في هذا الفصل الى مدتين، المدة الاولى من ١٩٨٨-٢٠٠٢ التي عانى فيها الاقتصاد العراقي تردي الاوضاع السياسية والامنية بسبب حرب الخليج الاولى والثانية فضلا عن العقوبات الاقتصادية والمدة الثانية من ٢٠٠٣ -٢٠١٧ التي تمثل مرحلة جديدة للعراق وانتقال الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق .

المطلب الاول :- تطور النفقات العامة

ان هيكل النفقات العامة يمثل نوعين من النفقات هما النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، اذ تمثل النفقات الجارية كل من(الرواتب والاجور، والمستلزمات الخدمية والسلعية، والنفقات التحويلية، وصيانة الموجودات وغيرها) واما النفقات الاستثمارية فتمثل الانفاق على (الانفاق على المعدات الرأسمالية و المشروعات الجديدة، الانفاق على المصانع وتوسيع الطاقات الانتاجية وغيرها من المشاريع الانتاجية الاخرى)، إذ تعد هذه النفقات الجزء الاهم من النفقات العامة

(١) محمد خالد المهايني ، حسن عبد الكريم سلوم ، مصدر سابق ، ص٣

كونها قادرة على احداث تغيرات في النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية لاقتصاد البلد ، فضلا عن ان توجيه هذه النفقات نحو القطاعات الانتاجية الاخرى كالصناعة والزراعة وتفعيل الكثير من المشاريع المعطلة يجعل من الاقتصاد العراقي قادرا على انتشال حالة الاعتماد على مصدر واحد للايرادات العامة وهو النفط الخام .

اولاً) تطور النفقات العامة للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ :

نتيجة للتطورات الاقتصادية والظروف السياسية وتزايد السكان تزايد الانفاق العام كما في جدول (١) ، إذ بلغ (١٣٣٦٣، ١٣٩٣٤، ١٤١٧٩)مليون دينارعلى الترتيب خلال السنوات (١٩٨٨,١٩٨٩,١٩٩٠) وبمعدلات نمو سنوية (٤,٣% ، ١,٨%)، في حين كان معدل النمو بالأسعار الثابتة سالباً (١,٩-% ، ٣٢,٩-%)، وهذا يعني بان الزيادة في النفقات العامة كانت زيادة ظاهرية ناتجة عن التضخم وانخفاض قيمة النقود، إذ بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٦٨,٨% ، ٦٨,٣% ، ٢٥,٤%).

. كما استمرت الزيادة في حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية من (١٧٤٩٧) مليون دينار عام ١٩٩١ الى (٦٩٠٧٨٤) مليون دينار عام ١٩٩٥، وقد حققت نمواً سنوياً (٢٣,٤% ، ٢٤٦,٤%) على الترتيب، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (٥٦,٩-% ، ٢٣,٣-%) على الترتيب، وهذا يعني أن سبب الزيادة في النفقات العامة يعود لظاهرة التضخم في تلك المدة وان النمو الهائل في المعروض النقدي بسبب انقطاع الموارد النفطية والعملات الاجنبية نتيجة للحصار المفروض على العراق آنذاك والاعتماد على التمويل الاستثنائي بالعجز من خلال طبع العملة الوطنية على المكشوف أي بدون غطاء من العملة الاجنبية[1]، إذ التجأت الدولة إلى الإصدار النقدي كمصدرا رئيسا لتمويل الزيادة في النفقات العامة بسبب تراجع أو عدم كفاية مصادر التمويل الأخرى، وقد تراجعت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤١,٢% ، ١٠,٣%) في تلك المدة.

ازدادت النفقات العامة بالأسعار الجارية من عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٨اذ بلغت (٩٢٠٥٠١) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٥١,٩%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة (٣٢,٤%)، إذ كانت (١٩,٥%) من الزيادة ناجمة عن التضخم و (٣٢,٤%) تمثل الزيادة الحقيقة في تلك المدة،

[1] ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد١٣، العدد٤٨، ٢٠٠٧، ص ١٤٥.

وكانت نسبة مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي (٥,٤%)، و أن زيادة النفقات في تلك المدة ناجم عن زيادة الإيرادات العامة واتجاه الحكومة لتلبية أغلب الحاجات الأساسية.

إذ استمرت الزيادة في النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة من عام (٢٠٠٠ -٢٠٠٢)، على الترتيب(١٤٩٨٧٠٠، ٣٢٢٦٩٢٧) و بمعدلات نمو (٤٥% , ٥٥,٢%) اما معدل النمو بالاسعار الثابتة (٣٨,١% ، ٣٠%) اما نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي فقد شهدت ارتفاع خلال هذه السنوات على الترتيب(3% ، ٧,٩%)، إذ بلغ معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٤٣,٦%) . والشكل (١٥) يوضح تطور النفقات العامة بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ .

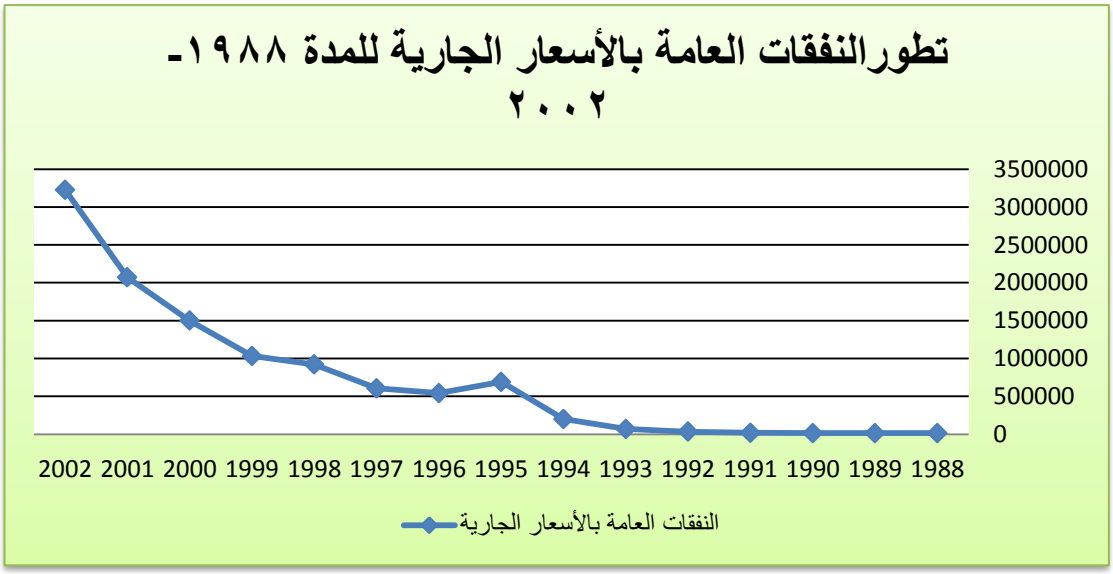

جدول (١) تطور النفقات العامة للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧ مليون دينار

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الجارية	معدل النمو %	النفقات العامة بالأسعار الثابتة ١٩٨٨=١٠٠	معدل النمو %	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو %
1988	13363		13363.0		68.8	
1989	13934	4.3	13108.2	-1.9	68.3	-0.7
1990	14179	1.8	8795.9	-32.9	25.4	-62.9
1991	17497	23.4	3788.1	-56.9	41.2	62.6
1992	32883	87.9	3874.1	2.3	28.6	-30.7
1993	68954	109.7	2640.8	-31.8	21.4	-25.0
1994	199442	189.2	1289.9	-51.2	12.0	-43.9
1995	690784	246.4	989.8	-23.3	10.3	-14.2
1996	542542	-21.5	919.2	-7.1	8.3	-19.1
1997	605802	11.7	834.3	-9.2	4.0	-51.9
1998	920501	51.9	1104.6	32.4	5.4	35

-44.2	3.0	-0.3	1101.7	12.3	1033552	1999
0	3.0	38.1	1521.7	45.0	1498700	2000
66.7	5.0	19.2	1805.8	38.8	2079727	2001
58	7.9	30.0	2359.7	55.2	3226927	2002
-14.8	6.7	-53.7	1093.5	-38.6	1982548	2003
800	60.3	1176.0	13953.0	1520.0	32117491	2004
-40.5	35.9	-40.0	8366.2	-17.9	26375175	2005
13.2	40.6	-4.0	8033.3	47.1	38806679	2006
-13.7	35.0	-23.1	6175.5	0.6	39031232	2007
8.9	38.1	48.2	9154.6	52.2	59403375	2008
5.5	40.2	-9.0	8334.5	-11.5	52567025	2009
7.5	43.2	30.2	10853.2	33.4	70134201	2010
-16.2	36.2	6.3	11541.8	12.3	78757666.3	2011
14.1	41.3	25.9	14528.2	33.4	105139575.7	2012
5.3	43.5	11.2	16161.2	13.3	119128000	2013
-2.1	42.6	-6.8	15056.5	-4.7	113473517	2014
-20.4	33.9	-38.8	9208.3	-38.0	70397515	2015
0.6	34.1	-5.1	8739.0	-4.7	67067437	2016
-2.1	33.4	1.3	9817.6	12.5	75490115	2017
-13.3	20.8	-10.8		43.6	معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٢)	
11.1	37.7	15.6		27.2	معدل النمو المركب للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)	
-2.4	29.3	-1.01		33	معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧)	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (٢)(١)

الحوظة : تم احتساب معدل التغير (النمو) السنوي على وفق الصيغة الآتية[1]:

معدل النمو البسيط

$$R = \frac{Yt - Y0}{Y0} * 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

معدل النمو المركب

$$R = \left(\sqrt[n]{\frac{At}{Ao}} - 1\right) * 100 \ \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ثانياً) تطور النفقات العامة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

تراجعت النفقات العامة بالاسعار الجارية عام ٢٠٠٣ إلى (١٩٨٢٥٤٨) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (٣٨,٦-%)،اما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالبا ايضا (٥٣,٧-%)، و كانت نسبة النفقات العامة (٦,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك بسبب توقف أغلب المشاريع والخطط التنموية في تلك المدة بسبب حرب الخليج الثالثة. اما سنة ٢٠٠٤ فقد شهدت زيادة في حجم النفقات العامة بالاسعار الجارية (٣٢١١٧٤٩١) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي

(١) عبد القادر محمد عبد القادر و رمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر،٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص٢٧٩-٢٨٠.

(١٥٢٠%)، وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة (١١٧٦%) وهي تمثل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة اما الزيادة الناجمة عن التضخم فقد شكلت نسبة (٣٤٤%)، كما ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (٦٠,٣%)، وتعود هذه الزيادة الى زيادة النفقات الجارية وبالاخص النفقات العسكرية نتيجة لتدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعديل الرواتب والمخصصات الوظيفية. وقد استمرت النفقات العامة بالتذبذب ضمن هذه المستويات مسجلة تفاوتاً بين الأسعار الجارية والأسعار الثابتة حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها عام ٢٠١٣، إذ ارتفعت النفقات العامة بالأسعار الجارية إلى (١١٩١٢٨٠٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١٣,٣%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة بلغ (١١,٢%)، في حين أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٤٣,٥%)، وان سبب هذه الزيادة يعود الى تحسن اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية .

ثم تراجعت النفقات العامة بالاسعار الجارية والثابتة خلال السنوات من (٢٠١٤-٢٠١٦) وكانت كما يأتي(١١٣٤٧٣٥١٧ ، ٧٠٣٩٧٥١٥ ، ٦٧٠٦٧٤٣٧) إذ حققت معدلات نمو سنوي سالب (٤,٧-% ، ٣٨-% ، ٤,٧-%) أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (٦,٨-% ، ٣٨,٨-% ، ٥,١-%)، كما تراجعت نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤٢,٦ ، ٣٤,١) وكان ذلك بسبب السياسات الانكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة للازمة المالية في تلك المدة مع زيادة النفقات العسكرية بسبب تدهور الاوضاع الامنية ومحاربة داعش الارهابي، وشهدت سنة ٢٠١٧ زيادة في النفقات العامة بالاسعار الجارية إذ بلغت (٧٥٤٩٠١١٥) بمعدل نمو سنوي(١٢,٥%) وكان المعدل السنوي بالاسعار الثابتة (١,٣%) ، اما معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ فقد بلغ (٢٧,٢%) ومعدل النمو المركب خلال مدة الدراسة بلغ (٣٣%) ، الشكل (١٦) يوضح تطور النفقات العامة بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

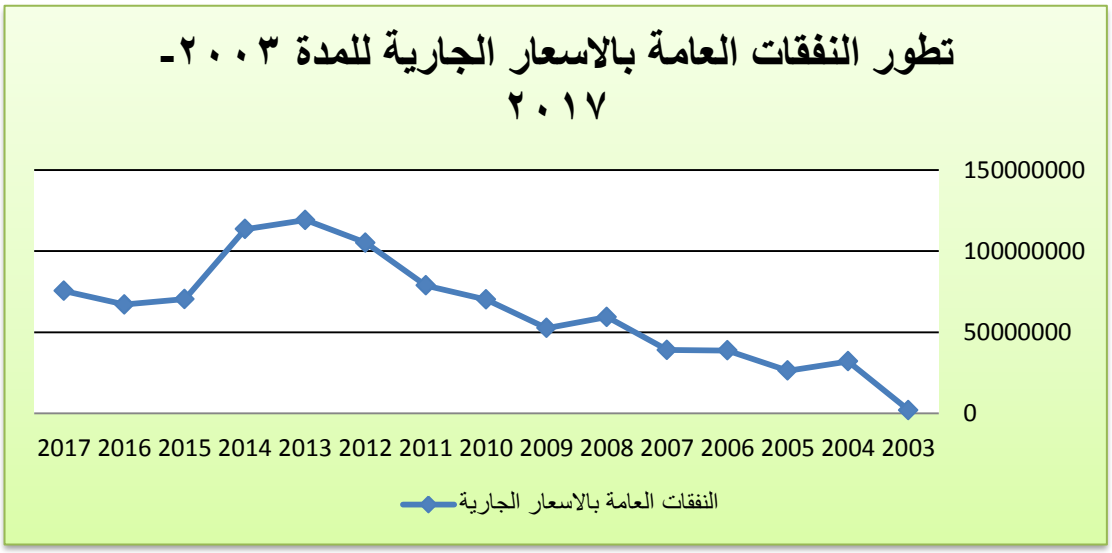

إذ تقسم النفقات العامة الى قسمين هما النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية :-

اولا :- النفقات الجارية

١) تطور النفقات الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

يوضح الجدول (٢) ارتفاع النفقات الجارية من (١٠٦٣٠) مليون دينار عام ١٩٨٨ إلى (١٠٨٧٢) مليون دينار عام ١٩٨٩ وبمعدل نمو (٢,٣%)، وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة سالباً (٣,٨-%) بسبب التضخم، في حين كانت نسبة النفقات الجارية (٧٩,٥%) من إجمالي الإنفاق عام ١٩٨٨، وتعزى هذه الزيادة إلى حاجة البلد خلال تلك المدة للنفقات العسكرية، إذ أزداد الإنفاق على الدفاع والأمن.

كما استمرت زيادة حجم النفقات الجارية بالأسعار الجارية من (١٥٦٥٣) مليون دينار عام ١٩٩١ وبمعدل نمو سنوي (٣٧,٨%) لتصل الى (٦٠٥٨٣٨) مليون دينار عام ١٩٩٥ وبمعدل نمو سنوي بنسبة (٢٥٢,٨%) أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (٢١,٨ -%)، وقد ساهمت النفقات الجارية بنسبة (٨٧,٧%) من أجمالي الإنفاق، وكان ذلك ناجم عن عدة اسباب خلال هذه المدة منها العقوبات الدولية والتزام الحكومة بتوفير السلع الأساسية للأفراد، إذ بدأت الحكومة الالتزام بتوفير أكبر قدر ممكن لتمويل نفقات البطاقة التموينية حتى أصبحت تشكل نسبة كبيرة من الموازنة الجارية وهو ما كان ضرورياً لمواجهة ظروف الحصار القاسية[1]، وكذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، اذ اعتمدت الحكومة على الاصدار النقدي الجديد كمصدر تمويل اساسي ،كما وصلت نسبة مساهمة النفقات الجارية إلى أعلى مستوى لها (٩٣,٣%) من إجمالي الإنفاق عام ١٩٩٦، و سبب ذلك هو أن عمل الدولة في تلك المدة قد أرتكز على تسيير عمل المرافق العامة.

واستمر ارتفاع النفقات الجارية بالاسعار الجارية حتى بلغت (١٧٦١٩٢٧) مليون دينار عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو سنوي (١٨,٢%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة كان سالباً (١-%)، في حين كانت نسبة النفقات الجارية عند أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة (٥٤,٦%) من أجمالي الإنفاق العام. وقد بلغ معدل النمو المركب للنفقات الجارية بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

(١) إسماعيل عبيد حمادي، مصدر سابق، ص ٤٥ .

(٤٠,١%)، والشكل (١٧) يوضح تطور النفقات الجارية بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

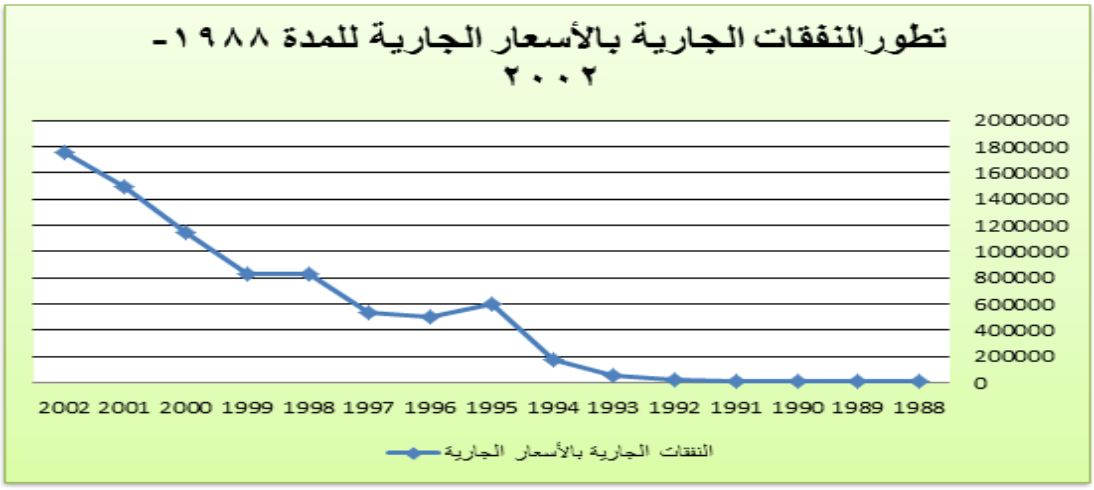

جدول (٢) تطور النفقات الجارية للمدة ١٩٨٨ - ٢٠١٧ (مليون دينار)

السنوات	النفقات الجارية بالأسعار الجارية	معدل النمو %	النفقات الجارية بالاسعار الثابته ١٩٨٨=١٠٠	معدل النمو %	نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة %	معدل النمو %
1988	10630		10630.0		79.5	
1989	10872	2.3	10227.7	-3.8	78.0	-1.9
1990	11357	4.5	7045.3	-31.1	80.1	2.7
1991	15653	37.8	3388.8	-51.9	89.5	11.7
1992	25876	65.3	3048.5	-10.0	78.7	-12.0
1993	50060	93.5	1917.2	-37.1	72.6	-7.7
1994	171742	243.1	1110.8	-42.0	86.1	18.6
1995	605838	252.8	868.1	-21.8	87.7	1.8
1996	506102	-16.5	857.5	-1.2	93.3	6.4
1997	534095	5.5	735.6	-14.2	88.2	-5.5
1998	824705	54.4	989.6	34.5	89.6	1.6
1999	831592	0.8	886.4	-10.4	80.5	-10.2
2000	1151663	38.5	1169.4	31.9	76.8	-4.5
2001	1490866	29.5	1300.8	11.2	71.7	-6.7
2002	1761927	18.2	1288.4	-1.0	54.6	-23.8
2003	1784293	1.3	984.2	-23.6	90.0	64.8
2004	29102758	1531.1	12643.3	1184.6	90.6	0.7
2005	21803157	-25.1	6915.9	-45.3	82.7	-8.8
2006	32778999	50.3	6785.5	-1.9	84.5	2.2
2007	31308188	-4.5	4953.6	-27.0	80.2	-5.0
2008	47522700	51.8	7323.7	47.8	80.0	-0.3
2009	42053620	-11.5	6667.6	-8.9	80.0	0.0
2010	50662201	20.4	7839.9	17.5	72.2	-9.8
2011	60925553.5	20.3	8928.6	13.9	77.4	7.2
2012	75788623.7	24.4	10472.5	17.3	72.1	-6.8
2013	78747000	3.9	10683.0	2.0	66.1	-8.3
2014	88542750	12.4	11748.5	10.0	78.1	18.2

-5.7	**73.6**	**-42.3**	**6779.9**	**-41.5**	**51832839**	**2015**
3.7	**76.3**	**-1.7**	**6668.0**	**-1.3**	**51173437**	**2016**
2.5	**78.2**	**15.1**	**7676.3**	**15.3**	**59025654**	**2017**
-2.4	**80.5**	**-13.0**		**40.1**	**معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٢)**	
14.5	**78.8**	**14.5**		**26**	**معدل النمو المركب للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)**	
-0.05	**79.6**	**-1.06**		**33**	**معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧)**	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٢)(١)

٢) تطور النفقات الجارية للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٧

ارتفعت نسبة النفقات الجارية إلى (٩٠%) من النفقات العامة خلال عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة الاوضاع السياسية غير المستقرة وتدهور الوضع الأمني في البلاد ، وكذلك توجه النفقات العامة نحو القضايا العسكرية و الأمنية وتسيير المرافق العامة. وقد بلغت النفقات الجارية بالاسعار الجارية (٢٩١٠٢٧٥٨، ٢١٨٠٣١٥٧) مليون دينار عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، بمعدل نمو سنوي(١٥٣١,١% ،٢٥,١-%) على الترتيب، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو (١١٨٤,٦% ،٤٥,٣-%)، أما نسبة النفقات الجارية قد بلغت (٩٠,٦% و ٨٢,٧%) من النفقات العامة.

وقد بلغت النفقات الجارية بالاسعار الجارية (٤٧٥٢٢٧٠٠) مليون دينار عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي (٥١,٨%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد بلغ (٤٧,٨%)، إذ بلغت نسبة النفقات الجارية (٨٠%) من أجمالي الإنفاق العام ، وان الانخفاض في مساهمة النفقات الجارية في هذه المدة كان بسبب زيادة النفقات العامة بشكل قد فاق الزيادة في النفقات الجارية. وعام ٢٠٠٩ تراجعت النفقات الجارية بالاسعار الجارية إلى (٤٢٠٥٣٦٢٠) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (١١,٥-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً ايضاً (٨,٩-%) وكانت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة تمثل (٨٠%) ، وان هذا التراجع في النفقات الجارية كان انعكاساً لظروف ألازمة المالية وما تبعها من بعض السياسات الانكماشية في تلك المدة.

شهدت الاعوام من ٢٠١٠ الى ٢٠١٤ ارتفاعاً في حجم النفقات الجارية بالاسعار الجارية والثابتة إذ بلغت (٥٠٦٦٢٢٠١) مليون دينار بالاسعار الجارية عام ٢٠١٠ وكانت نسبتها الى النفقات العامة (٧٢,٢%)، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة عام ٢٠١٤ (٨٨٥٤٢٧٥٠) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي (١٢,٤%) اما بالاسعار الثابتة فقد

بلغ معدل نمو النفقات الجارية (١٠%)، وقد بلغت نسبة النفقات الجارية (٧٨,١%) من اجمالي الانفاق.

تراجعت النفقات الجارية خلال العامين (٢٠١٥-٢٠١٦) إذ بلغت عام ٢٠١٦ (٥١١٧٣٤٣٧) مليون دينار بالاسعار الجارية ، اذ حققت معدل نمو سنوي سالب (١,٣-%) اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد كان سالباً ايضاً (١,٧-%)، إذ كانت نسبة النفقات الجارية (٧٦,٣%) من اجمالي الانفاق العام، وان سبب هذا التراجع هو انخفاض اسعار النفط بمعدلات عالية والتي ادت الى انخفاض الايرادات الحكومية ومن ثم انخفاض الانفاق الحكومي .

عاودت النفقات الجارية بالاسعار الجارية والثابتة الى الارتفاع عام ٢٠١٧ إذ بلغت (٥٩٠٢٥٦٥٤) مليون دينار بالاسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي (١٥,٣%)، اما بالاسعار الثابتة فقد بلغت (٧٦٧٦,٣) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١٥,١%) ، كما ارتفعت نسبة النفقات الجارية الى (٧٨,٢%) من النفقات العامة ، وهذه الزيادة ناجمة عن تحسن اسعار النفط وزيادة الايرادات الحكومية ومن ثم زيادة الانفاق الحكومي .

إذ بلغ معدل النمو المركب للنفقات الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٢٦%) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (٣٣%)، والشكل (١٨) يوضح تطور النفقات الجارية بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

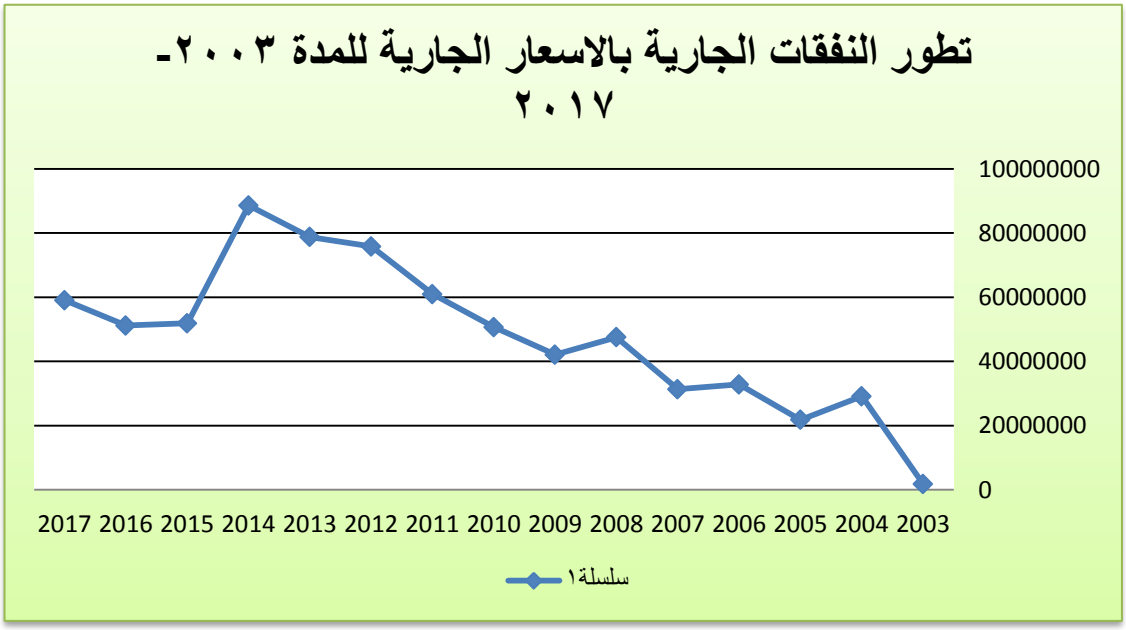

ثانيا) النفقات الاستثمارية

١) تطور النفقات الاستثمارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

الاستعانة بالجدول (٣)، نلحظ ان قيمة النفقات الاستثمارية عام ١٩٨٨بلغت (٢٧٣٣) مليون دينار وبنسبة (٢٠,٥%) من أجمالي الإنفاق العام، وان سبب انخفاض حصة النفقات الاستثمارية هو حرب الخليج الأولى، وقد ارتفعت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية عام ١٩٨٩ إلى (٣٠٦٢) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (١٢%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد بلغ (٥,٤%)، وكانت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة قد ارتفعت إلى (٢٢%)، إذ تركز جزء من الإنفاق الحكومي على إعادة البنى الارتكازية بعد انتهاء الحرب، وقد تراجع الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية عام ١٩٩١إلى (١٨٤٤) مليون دينار، و بمعدل نمو سنوي سالب (٣٤,٧-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً ايضا (٧٧,٢-%)، إذ انخفضت نسبة الإنفاق الاستثماري من النفقات العامة إلى (١٠,٥%)، وكان سبب ذلك هو الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد الأمر الذي أدى إلى توقف عمل أغلب المشاريع الاستثمارية والخطط التنموية في تلك المدة فضلا عن العقوبات الدولية بسبب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

ارتفعت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية خلال السنوات(١٩٩٢ - ١٩٩٥) بمعدل نمو سنوي (٢٨٠% ، ١٦٩,٦% ، ٤٦,٦% ، ٢٠٦,٧ %) على الترتيب، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت نسبة النمو (١٠٦,٨% ، ١٢,٣-% ، ٧٥,٢-% ، ٣٢,١-%) على الترتيب، وكان سبب هذه الزيادة هو إعادة أعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية وإصلاح البنى الارتكازية. وقد تراجعت النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية والثابتة عام ١٩٩٦ إذ بلغت (٣٦٤٤٠) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (٥٧,١-%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد بلغ (٤٩,٣-%) وذلك بسبب انخفاض معدلات التضخم في تلك المدة، أما نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية قد تراجعت إلى أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة وبنسبة (٦,٧%) من أجمالي الإنفاق، و ذلك بسبب تراجع الإنفاق العام، وقد شهدت السنوات من (١٩٩٧-٢٠٠٢) زيادة في النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية والثابتة إذ بلغت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية (١٤٦٥٠٠٠) مليون دينار عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو سنوي (١٥٣,١%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد بلغ (١١٢,١%)، كما بلغت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (٤٥,٤%)، وكان ذلك بسبب ارتفاع حجم الإيرادات العامة في تلك المدة، وقد بلغ معدل النمو المركب للمدة

١٩٨٨-٢٠٠٢ (٥١,٤%) ، والشكل (١٩) يوضح تطور النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ .

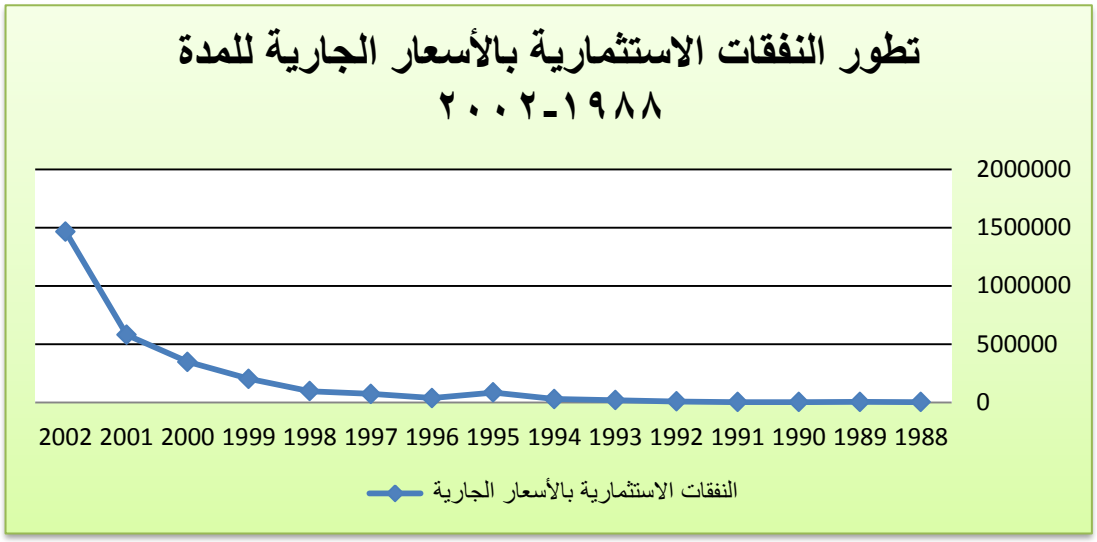

جدول (٣) تطور النفقات الاستثمارية للمدة ١٩٨٨ - ٢٠١٧ (مليون دينار)

السنوات	النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية	معدل النمو %	النفقات الاستثمارية بالاسعار الثابته ١٩٨٨=١٠٠	معدل النمو %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة %	معدل النمو %
1988	2733		2733		20.5	
1989	3062	12.0	2880.5	5.4	22.0	7.4
1990	2822	-7.8	1750.6	-39.2	19.9	-9.4
1991	1844	-34.7	399.2	-77.2	10.5	-47.0
1992	7007	280.0	825.5	106.8	21.3	102.2
1993	18894	169.6	723.6	-12.3	27.4	28.6
1994	27700	46.6	179.2	-75.2	13.9	-49.3
1995	84946	206.7	121.7	-32.1	12.3	-11.5
1996	36440	-57.1	61.7	-49.3	6.7	-45.4
1997	71707	96.8	98.8	60.1	11.8	76.2
1998	95796	33.6	115.0	16.4	10.4	-12.1
1999	201960	110.8	215.3	87.2	19.5	87.8
2000	347037	71.8	352.4	63.7	23.2	18.5
2001	578861	66.8	505.1	43.3	27.8	20.2
2002	1465000	153.0	1071.3	112.1	45.4	63.1
2003	198255	-86.5	109.4	-89.8	10.0	-78.0
2004	3014733	1420.6	1309.7	1097.2	9.4	-6.1
2005	4572018	51.7	1450.2	10.7	17.3	84.7
2006	6027680	31.8	1247.8	-14.0	15.5	-10.4
2007	7723044	28.1	1221.9	-2.0	19.8	27.4
2008	11880675	53.8	1830.9	49.8	20.0	1.1
2009	10513405	-11.5	1666.9	-8.9	20.0	0.0
2010	19472000	85.2	3013.3	80.8	27.8	39

-18.7	**22.6**	**-13.3**	**2613.3**	**-8.4**	**17832112.8**	**2011**
23.4	**27.9**	**55.2**	**4055.7**	**64.6**	**29350952**	**2012**
21.5	**33.9**	**35.0**	**5478.2**	**37.6**	**40381000**	**2013**
-35.1	**22.0**	**-39.6**	**3307.9**	**-38.3**	**24930767**	**2014**
20	**26.4**	**-26.6**	**2428.3**	**-25.5**	**18564676**	**2015**
-10.2	**23.7**	**-14.7**	**2071.0**	**-14.4**	**15894000**	**2016**
-8.0	**21.8**	**3.3**	**2141.2**	**3.5**	**16464461**	**2017**
5.3	**19.5**	**-5.9**		**51.4**	**معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٢)**	
5.2	**21.2**	**21.6**		**33.9**	**معدل النمو المركب للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)**	
0.2	**20.4**	**-0.80**		**33.2**	**معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧)**	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٢)(١)

٢) تطور النفقات الاستثمارية للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٧

وقد انخفضت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٣ إلى (١٩٨٢٥٥) مليون دينار، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (٨٦,٥-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (٨٩,٨-%)، كما تراجعت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى (١٠%) من إجمالي الإنفاق، وكان ذلك بسبب الحرب الأخيرة وتردي الوضع الأمني والتدهور السياسي الأمر الذي أدى إلى تعطيل أغلب الخطط الاستثمارية.

كما بلغت النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية (١١٨٨٠٦٧٥) مليون دينار عام ٢٠٠٨، بمعدل نمو سنوي بلغ (٥٣,٨%) أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو (٤٩,٨%)، في حين ارتفعت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى (٢٠%) من أجمالي النفقات العامة، بسبب زيادة حجم النفقات بشكل عام والناجم عن زيادة الإيرادات العامة. وقد تراجعت النفقات الاستثمارية إلى (١٠٥١٣٤٠٥) مليون دينار بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٩، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (١١,٥-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (٨,٩-%)، وكان ذلك بسبب الأزمة في تلك المدة، أما نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق فقد بقيت ضمن المستوى السابق نفسه وبنسبة (٢٠%). ومن ثم شهدت النفقات الاستثمارية انخفاضا وارتفاعا حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة عام ٢٠١٣ وهو (٤٠٣٨١٠٠٠) بمعدل نمو سنوي (٣٧,٦%) اما معدل النمو بالاسعار الثابتة (٣٥%) إذكانت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (٣٣,٩%) وهي اعلى نسبة حققتها النفقات الاستثمارية بعد احداث ٢٠٠٣ .

وقد تراجعت النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية والثابتة خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠١٦) على الترتيب(٢٤٩٣٠٧٦٧ ، ١٨٥٦٤٦٧٦ ، ١٥٨٩٤٠٠٠) وبمعدل نمو سنوي سالب (٣٨,٣-% ،

٢٥,٥-% ، ١٤,٤-%) اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد كان اكثر سالبية (٣٩,٦-% ، ٢٦,٦-% ، ١٤,٧-%) بسبب التضخم ، ونسبة مساهمة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (٢٢% ، ٢٦,٤% ، ٢٣,٧%)، بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط ما ادى الى انخفاض الايرادات الحكومية وانعكس ذلك على انخفاض النفقات الحكومية خلال هذه المدة وكذلك زيادة الانفاق الجاري ولاسيما الانفاق العسكري بسبب تدهور الاوضاع الامنية التي شهدها العراق والمتمثلة بدخول المجاميع الارهابية (داعش) الى عدد من المحافظات العراقية .

حققت النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية والثابتة زيادة عام ٢٠١٧ لتصل (١٦٤٦٤٤٦١) بمعدل نمو سنوي (٣,٥%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (٣,٣%)، وبلغت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية(٢١,٨%) من الانفاق العام .

كما ان نسبة الانفاق الاستثماري لمدة الدراسة بلغت ٢١,٢% من النفقات العامة، وهي نسبة ضعيفة. فبعد 2003 عانت أغلب المنشآت والبنى التحتية من دمار وتخريب كان لابد من توفير تخصيصات أكبر للنهوض بها ولإعادة اعمارها ، فضلا عن ضعف التخصيص فإن النسبة الأكبر من النفقات الاستثمارية هي في مشاريع الهياكل الإرتكازية التي ليس لها علاقة مباشرة بالانتاج المادي[(١)]، وهذا ما يؤكد على ان الإنفاق العام في العراق هو ذو طابع استهلاكي ، إذ بلغ معدل النمو المركب للنفقات الاستثمارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٣٣,٩%) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (٣٣,٢%)، وفي الشكل (٢٠) يوضح تطور النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧ .

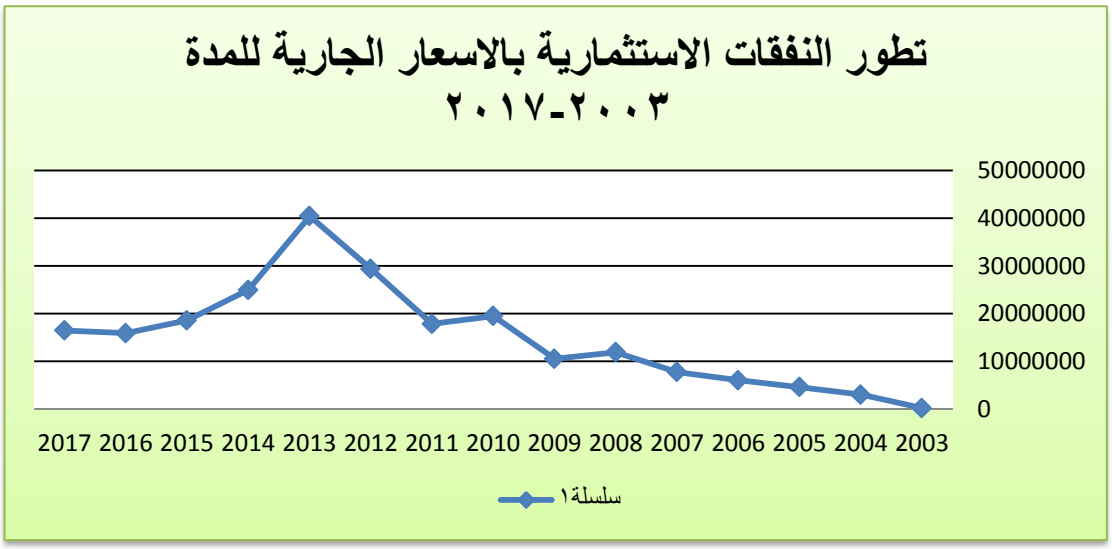

(١)امين محمد سعيد ، صباح صابر محمد ، قياس وتحليل الدور الاقتصادي للموازنة العامة في العراق للمدة من (1988 – 2007) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، 2012 ، ص: 3

المطلب الثاني :- تطور الايرادات العامة

اولاً) تطور الايرادات العامة للمدة ١٩٨٨- ٢٠٠٢

يتضح من جدول (٤) أن الإيرادات العامة بالاسعار الجارية ارتفعت من (٨١٦٨) مليون دينار عام ١٩٨٨ إلى (٨٨٨٢) مليون دينار عام ١٩٨٩،بمعدل نمو سنوي (٨,٧%)، ومعدل النمو بالأسعار الثابتة (٢,٣%)، كما ارتفعت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي من (٤٢%) إلى (٤٣,٥%) ، و سبب ذلك هو ارتفاع حجم الإيرادات النفطية بعد نهاية حرب الخليج الأولى.

تراجعت الإيرادات العامة خلال العامين ١٩٩٠و١٩٩١ إلى (٨٤٩١ ، ٤٢٢٨) مليون ديناربألاسعار الجارية على الترتيب، بمعدل نمو سنوي سالب (٤,٤-% ، ٥٠,٢-%) على الترتيب، وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة سالباً ايضا (٣٧-% ، ٨٢,٦-%) على الترتيب، في حين تراجعت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي إلى (١٥,٢% ، ١٠%)، والسبب في هذا التراجع هو العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وحظر تصدير النفط فضلا عن الاضطرابات الامنية والاحداث السياسية والتي ادت الى صعوبة تحصيل بعض الايرادات العامة.

بلغت الايرادات العامة عام ١٩٩٢(٥٠٤٧) مليون دينار بالاسعار الجارية بمعدل نمو سنوي (١٩,٤%)، اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (٣٥-%) ونسبة مساهمتها الناتج المحلي الاجمالي (٤,٤%) ، واستمرت بالارتفاع وبمعدلات نمو سنوية متزايدة حتى وصلت الى (٣١٧%) عام ١٩٩٥، وقد استمرت الإيرادات العامة بالارتفاع خلال المدة ١٩٩٦ – ٢٠٠٢ إذ بلغت (١٧٨٠١٣، ١٨٥٤٥٨٥) مليون دينار بالأسعار الجارية ، وبمعدل نمو سنوي (٦٦.٤% ،٤٣,٩%) على الترتيب، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت نسبة النمو (٩٦.٨% ، ٢٠,٦%) في حين أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢.٧% ، ٤,٥%) وكان ذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية بموجب مذكرة التفاهم، وقد بلغ معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٤٣,١%) ، والشكل (٢١) يوضح تطور الايرادات العامة بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

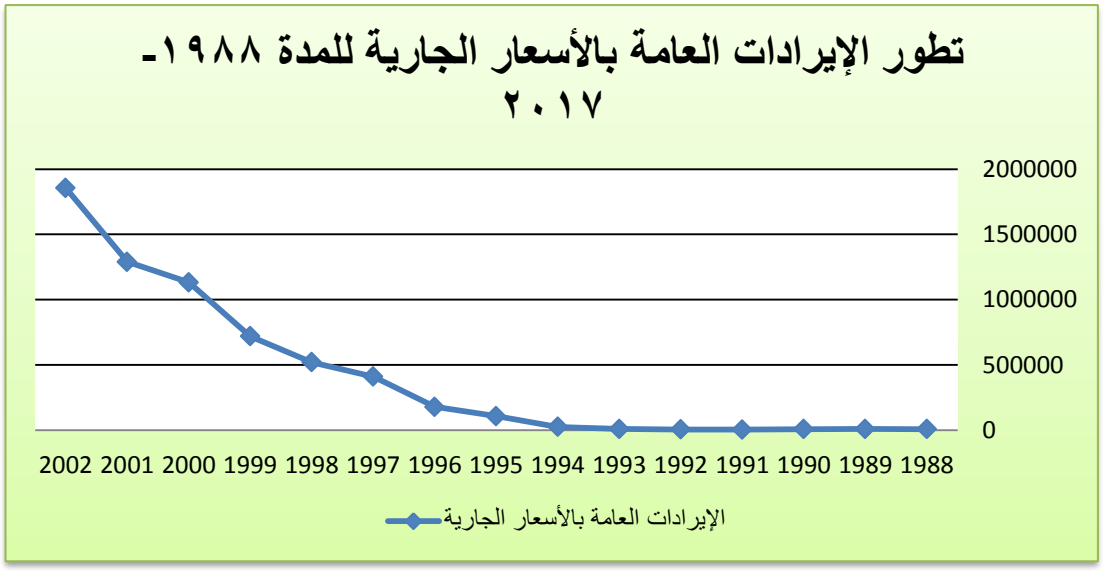

جدول (٤) تطور الإيرادات العامة للمدة ١٩٨٨ - ٢٠١٧ (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة ١٩٨٨=١٠٠	معدل النمو %	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو %
1988	8168		8168.0		42.0	
1989	8882	8.7	8355.6	2.3	43.5	3.5
1990	8491	-4.4	5267.4	-37.0	15.2	-65.1
1991	4228	-50.2	915.3	-82.6	10.0	-34.4
1992	5047	19.4	594.6	-35.0	4.4	-56.0
1993	8997	78.3	344.6	-42.1	2.8	-36.2
1994	25659	185.2	166.0	-51.8	1.5	-46.4
1995	106986	317.0	153.3	-7.6	1.6	6.7
1996	178013	66.4	301.6	96.8	2.7	68.8
1997	410537	130.6	565.4	87.5	2.7	0
1998	520430	26.8	624.5	10.5	3.0	11.1
1999	719065	38.2	766.5	22.7	2.1	-30
2000	1133034	57.6	1150.4	50.1	2.3	9.5
2001	1289246	13.8	1124.9	-2.2	3.1	34.7
2002	1854585	43.9	1356.2	20.6	4.5	44.9
2003	2146346	15.7	1183.9	-12.7	7.3	62.2
2004	32982739	1436.7	14328.9	1110.4	62.0	754.3
2005	40502890	22.8	12847.5	-10.3	55.1	-11.1
2006	49055545	21.1	10154.9	-21.0	51.3	-6.8
2007	54599451	11.3	8638.7	-14.9	49.0	-4.5
2008	80252182	47.0	12367.6	43.2	51.4	5.0
2009	55209353	-31.2	8753.5	-29.2	42.2	-17.9
2010	70178223	27.1	10860	24.1	43.3	2.6
2011	108807392	55.0	15945.6	46.8	50.0	15.4
2012	119817224	10.1	16556.4	3.8	47.1	-5.8
2013	113767395	-5.0	15434	-6.8	41.6	-11.7

2014	105386623	-7.4	13983.5	-9.4	39.6	-4.8
2015	66470251	-36.9	8694.6	-37.8	32	-19.2
2016	54409270	-18.1	7089.633	-18.5	27.7	-13.4
2017	77422172	42.1	10057.7	41.9	34.3	23.8
معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٢)		43.1		-11.1	9.4	-13.7
معدل النمو المركب للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)		26.7		15.2	42.2	10.7
معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧)		35.3		0.68	25.8	-0.66

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٢)(١)

ثانياً) تطورالايرادات العامة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

ارتفعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٣ حتى بلغت (٢١٤٦٣٤٦) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٥,٧%) ، وبمعدل نمو سالب بالأسعار الثابتة (١٢,٧%) ، وأما نسبة الإيرادات العامة فقد ارتفعت إلى (٧,٣%) من اجمالي الناتج المحلي ، وقد شهد عام ٢٠٠٤ قفزة كبيرة في الايرادات العامة اذ نمت بمعدل (١٤٣٦,٧ %) ، اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (١١١٠,٤%) ، وهذا الارتفاع جاء نتجة زيادة الايرادات النفطية بسبب قرار رفع العقوبات الدولية ورفع الحصار الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية[١].

استمرت الايرادات العامة بالتزايد حتى بلغت (٨٠٢٥٢١٨٢) مليون دينار بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٨ ، بمعدل نمو سنوي (٤٧%) وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة (٤٣,٢%)، وان هذه الزيادة في الإيرادات العامة كانت بسبب زيادة عوائد الصادرات النفطية. وعام ٢٠٠٩ انخفضت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (٥٥٢٠٩٣٥٣) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (٣١,٢-%)، وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة سالباً ايضاً (٢٩,٢-%) ، أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت إلى (٤٢,٢%)، وهذا الانخفاض في حصيلة الايرادات العامة بسبب تراجع اسعار النفط بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي سرعان ما تأثرت بقية الدول بهذه الازمة ومنها العراق وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي كثير التأثير في الصدمات الخارجية [٢] .

عاودت الايرادات العامة الارتفاع خلال الاعوام ٢٠١٠- ٢٠١٢حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة (١١٩٨١٧٢٢٤) مليون دينار بالاسعار الجارية عام ٢٠١٢ ، بمعدل نمو

(١) فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد ٣٠، العدد٧٥ ، ٢٠١٤ ، ص٣١٦.
(٢) احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ٩٤، العدد٢٢، ٢٠١٦، ص٤٣٩.

سنوي (١٠,١%) اقل مما كان عليه في العام السابق والذي بلغ (٥٥%) ،وان سبب هذه الزيادة هو ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية، كما شهد عام ٢٠١٣ تراجع الايرادات العامة بالاسعار الجارية الى (١١٣٧٦٧٣٩٥) مليون دينار، وبمعدل نموسنوي سالب بلغ (٥,٠-%) ، وكان معدل النمو بالاسعار الثابتة سالباً ايضاً (٦,٨-%) ، وانخفاض نسبة مساهمتها الى الناتج المحلي الاجمالي عما كانت علية في العام السابق إذبلغت (٤١,٦%) ، واستمر هذا التراجع حتى عام ٢٠١٦ إذبلغت الايرادات العامة (٥٤٤٠٩٢٧٠) مليون دينار بالاسعار الجارية ، وبمعدل نمو سنوي سالب (١٨,١-%) ، وبالاسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالبا ايضا (١٨,٥-%) ، وكانت نسبة المساهمة (٢٧,٧%) من اجمالي الناتج المحلي ، والسبب في هذا التراجع في الايرادات العامة هواستمرار انخفاض اسعار النفط وبمعدلات كبيرة فضلا عن تراجع الكمية المصدرة من النفط العراقي ويعود ذلك لعدة اسباب منها حدوث زيادة في المعروض النفطي ، وبدء انتاج النفط الصخري فضلا عن اسباب سياسية اخرى . اما عام ٢٠١٧ ارتفعت الايرادات العامة بالاسعار الجارية لتصل الى (٧٧٤٢٢١٧٢) مليون دينار ، وحققت معدل نمو سنوي (٤٢,١%) ، وبالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (٤١,٩%)، كما بلغت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي (٣٤,٣%) بمعدل نمو سنوي (٢٣,٨%) ، وهذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع اسعار النفط ، وزيادة الايرادات النفطية، وقد بلغ معدل النمو المركب للايرادات العامة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٢٦,٧%) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (٣٥,٣%)، والشكل (٢٢)يوضح تطور الايرادات العامة بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

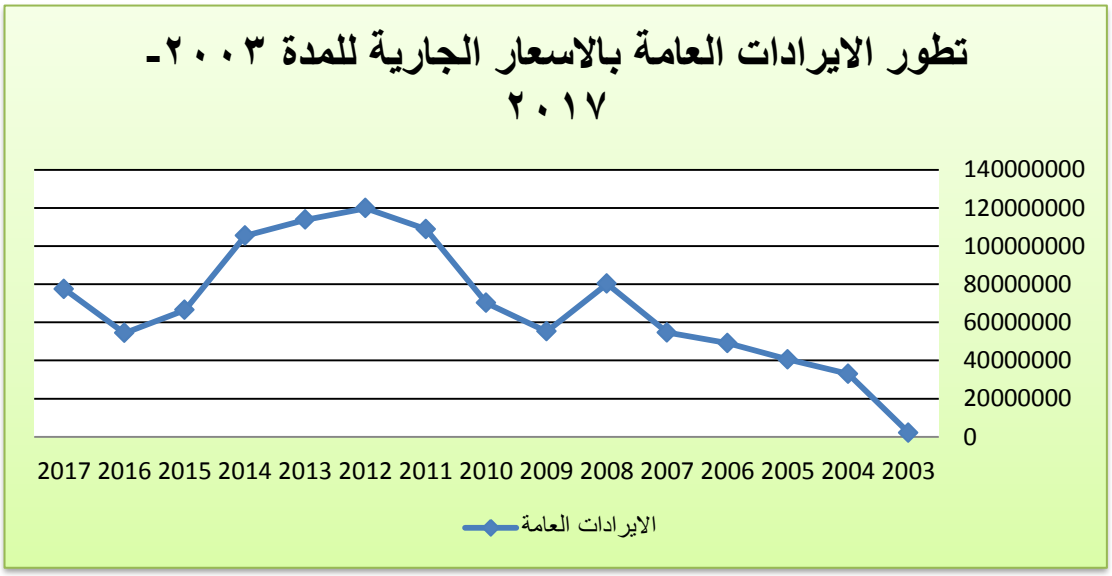

إذ تقسم الايرادات العامة الى :-

أولاً) الايرادات الضريبية

١) تطور الايرادات الضريبية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

يتضح من الجدول (٥) أن الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية عام ١٩٨٨ قد انخفضت من (١٠٠١) مليون دينار إلى (٩٨٧) مليون دينار عام ١٩٨٩، وحققت معدل نمو سنوي سالب (١,٤-%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو أيضاً سالباً (٧,٢-%) ، وقد انخفضت مساهمة الإيرادات الضريبية من (١٢,٣%) الى (١١,١%) من الإيرادات العامة ، وهذا يعزى إلى زيادة الإيرادات النفطية والذي قلل من أهمية الضرائب.

استمر هذا التراجع بسبب الاضطرابات السياسية والامنية التي ادت الى عدم قدرة الدولة من تحصيل اغلب الايرادات الضريبية حتى وصلت الى (٤١١) عام 1991، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (٥٥,١-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً ايضا (٨٤,٣-%)، وقد كانت نسبة مساهمة الضرائب في تلك المدة (٩,٧%) من إجمالي الإيرادات العامة.

شهد عام ١٩٩٢ ارتفاع الايرادات الضريبة بالاسعار الجارية إذ بلغت (٥٧٨)مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٤٠,٦%) ، وبعد استقرار الوضع الأمني، وأثناء مدة العقوبات الدولية ازدادت أهمية الضرائب بسبب تراجع الإيرادات النفطية واستمر هذ الارتفاع حتى وصل الى (٥٩٣٦٧٨) مليون دينار عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو سنوي (٢٨,٨%)، وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة (٨%)، أما نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية فقد بلغت (٣٢%) من الايرادات العامة .

سجلت سنة 2001 أعلى ايراد ضريبي خلال مدة الدراسة ساهم بتمويل ما نسبته(٣٥,٧%)من الايرادات العامة.وقد بلغ معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٥٢,٤%)، والشكل (٢٣) يوضح تطور الايرادات الضريبية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ .

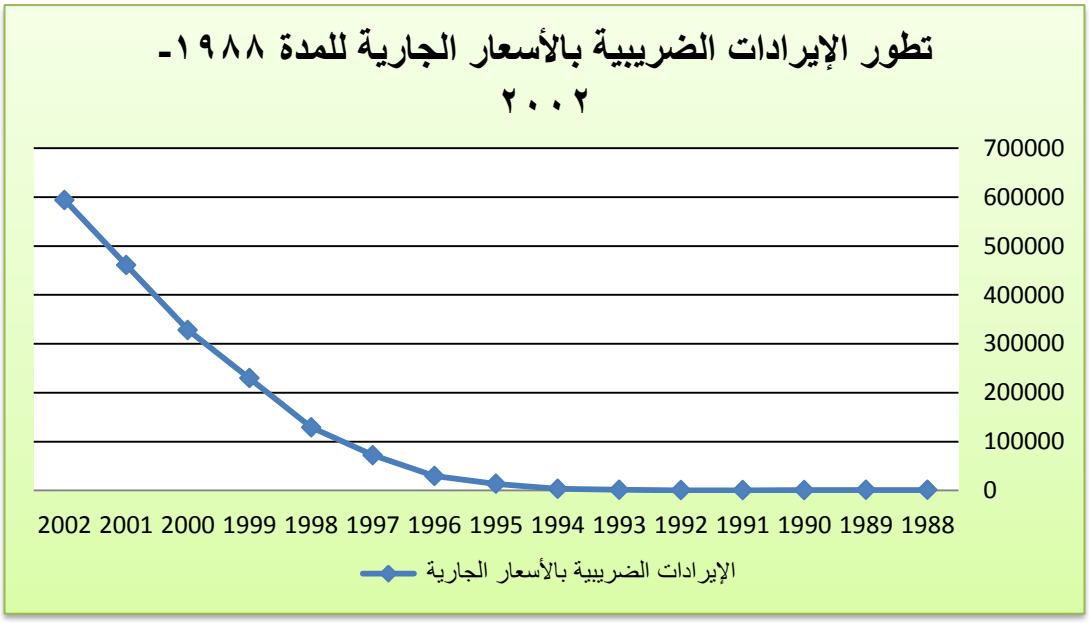

جدول (٥) تطور الإيرادات الضريبية للمدة ١٩٨٨ - ٢٠١٧ (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة ١٩٨٨=١٠٠	معدل النمو %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %	معدل النمو %
1988	1001		1001.0		12.3	
1989	987	-1.4	928.5	-7.2	11.1	-9.7
1990	915	-7.3	567.6	-38.9	10.8	-3.0
1991	411	-55.1	89.0	-84.3	9.7	-9.8
1992	578	40.6	68.1	-23.5	11.5	18.5
1993	1300	124.9	49.8	-26.9	14.4	26.0
1994	3436	164.3	22.2	-55.4	13.4	-6.9
1995	13641	297.0	19.5	-12.0	12.8	-4.5
1996	29699	117.7	50.3	157.5	16.7	30.8
1997	72264	143.3	99.5	97.8	17.6	5.4
1998	129081	78.6	154.9	55.6	24.8	40.9
1999	229548	77.8	244.7	58.0	31.9	28.7
2000	328113	42.9	333.2	36.2	29.0	-9.1
2001	460895.5	40.5	402.1	20.7	35.7	23.1
2002	593678	28.8	434.1	8.0	32.0	-10.4
*2003	349	-99.9	0.2	-100.0	0.02	-99.9
2004	159644	45643.3	69.4	34600	0.5	2400
2005	495282	210.2	157.1	126.5	1.2	140
2006	591229	19.4	122.5	-22.1	1.2	0
2007	1228336	107.8	194.3	58.8	2.2	83.3
2008	985837	-19.7	151.9	-21.8	1.2	-45.4
2009	3334809	238.3	528.8	248.0	6.0	400
2010	1532438	-54.0	237.2	-55.2	2.2	-63.3
2011	1783593	16.4	261.4	10.2	1.6	-27.3
2012	2633357	47.6	363.9	39.2	2.2	37.5

13.6	2.5	7.3	390.3	9.2	2876856	2013
-52	1.2	-35.9	250.1	-34.5	1885127	2014
150	3.0	5.4	263.6	6.9	2015010	2015
136.6	7.1	90.9	503.2	91.7	3861890	2016
-16.9	5.9	1.5	589.6	17.4	4533764	2017
6.5	18.9	-5.3		52.4	معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٢)	
45.5	2.3	69.4		86.8	معدل النمو المركب للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)	
-2.4	10.7	-1.7		32.02	معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧)	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٢)(١)

٢) تطور الايرادات الضريبية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

تراجعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية الى (٣٤٩) مليون دينارعام ٢٠٠٣، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (٩٩,٩-%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً ايضا (١٠٠-%)، وقد انخفضت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إلى أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة إلى (٠,٠٢%)، وان سبب هذا التراجع تدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية واغلب المؤسسات الحكومية الأمر الذي صعَّب من مهمة تحصيل الضرائب، فضلا عن تزايد الإيرادات النفطية قد قلل من أهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية.

عادت الايرادات الضريبية الى الارتفاع عام ٢٠٠٤ إذ بلغت (١٥٩٦٤٤) مليون دينار ، وحققت اعلى معدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة بلغ (٤٥٦٤٣,٣%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (٣٤٦٠٠%) ، وكانت نسبة مساهمتها (٠,٥%) من الايرادات العامة ، انخفضت حصيلة الضرائب بالاسعار الجارية عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٩٨٥٨٣٧) مليون دينار بعد حققت ارتفاعا عام ٢٠٠٧ بلغ (١٢٢٨٣٣٦)مليون دينار بمعدل نمو سنوي (١٠٧,٨%) ، ومن ثم عاودت الارتفاع حتى بلغت (٣٣٣٤٨٠٩) مليون دينار بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٩ ، بمعدل نمو سنوي (٢٣٨,٣%) اما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد بلغ (٢٤٨%) ،وقد بلغت نسبة الإيرادات الضريبية (٦%) من الإيرادات العامة في تلك السنة.

واستمرت حصيلة الضرائب بالتذبذب حتى سجلت انخفاضا عام ٢٠١٤ بمقدار (١٨٨٥١٢٧) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب (٣٤,٥-%) اما بالاسعار الثابتة فكان معدل النمو سالبا ايضا (٣٥,٩-%) ، إذ بلغت نسبة الايرادات الضريبية (١,٢%) من الايرادات العامة ، شهدت الايرادات الضريبية ارتفاعا خلال الاعوام (٢٠١٥-٢٠١٧) حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة (٤٥٣٣٧٦٤) مليون دينار عام ٢٠١٧، بمعدل نمو سنوي (١٧,٤%) وبلغ

معدل النمو بالاسعار الثابتة (١,٥%) ، إذ بلغت مساهمة الضرائب نسبة (٥,٩%) من الايرادات العامة ، كما ان نسبة الايرادات الضريبية من الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي لها دور ضعيف ، بسبب تخلف وتعقد الأنظمة الضريبية المتبعة، فضلاً عن التوزيع غير العادل للدخل مما يعني انخفاض الدخل لدى اغلب فئات المجتمع وبالتالي صعوبة تحصيل الضرائب ،وانتشار مشكلة التهرب الضريبي وكذلك تلعب الرشوة والفساد الإداري دوراً لا يستهان به في مسألة انخفاض حجم الإيرادات الضريبية، وشيوع ظاهرة الاقتصاد السري والذي تتم فيه الأنشطة الاقتصادية خارج حسابات الدخل القومي الأمر الذي يصعب من مهمة تحصيل الضرائب ، بلغ معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٨٦,٨%) اما معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة فقد بلغ (٣٢,٠٢%)، إذ الشكل (٢٤) يوضح تطور الايرادات الضريبية بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ .

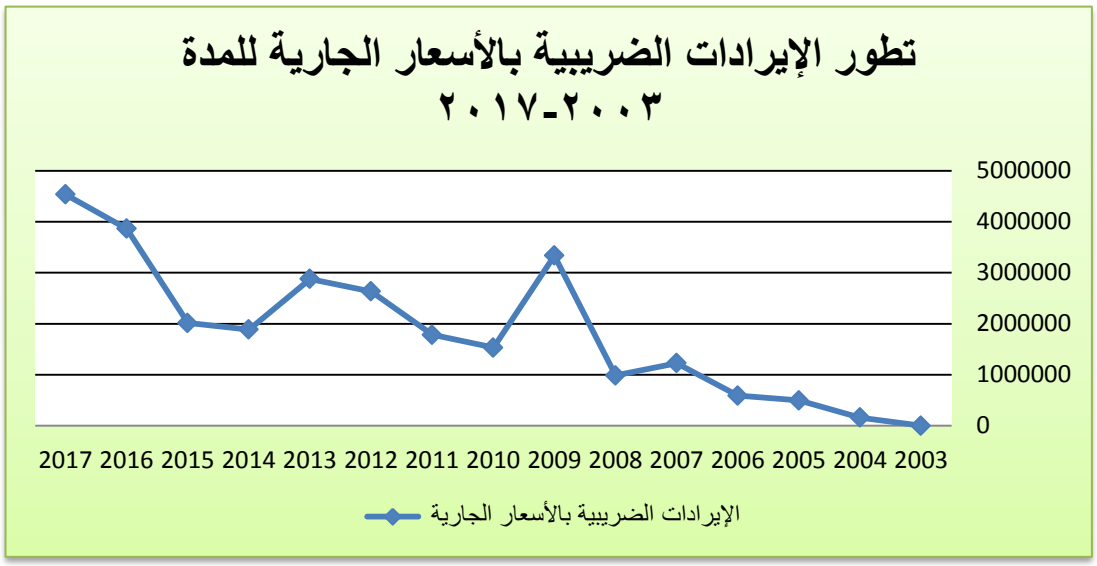

ثانياً) الايرادات الجمركية

تمثل الايرادات المتأتية من الضرائب الجمركية حصيلة وفيرة تمد اقتصاد الدولة بالايرادات اللازمة لتسيير وتمويل نفقاته ، وان ماحصل في الاقتصاد العراقي من عملية التحرير التجاري والاكتفاء بفرض ضريبة موحدة (ضريبة الاعمار بنسبة ٥%) على السلع الواردة ، جعل السوق العراقية عرضة لعملية الاغراق السلعي، ما ادى الى تراجع اداء الانشطة الاقتصادية وتردي الانتاج الزراعي وتعطيل المصانع وتزايد معدلات البطالة، وهذه الاجراءات ادت الى تهميش الدور المالي لهذه الضريبة، وادرك القائمون على رسم السياسة الاقتصادية للبلد انه لايمكن لبلد نامي مثل العراق ان ينجز عملية التنمية الاقتصادية واسواقه مفتوحة على مصراعيها لمختلف

انواع السلع ومن مناشئ مختلفه وجودة متنوعه ، لذا صدر قانون التعريفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠، وهو خطوة تصحيح في مسار السياسات الاقتصادية ، وحالة مماثلة لما موجود في دول العالم لمثل هذا التشريع ، لكن لم يطبق هذا القانون الى الان [١].

١) تطور الايرادات الجمركية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

انعكست الاوضاع السياسة والاقتصادية التي شهدها العراق على حصيلة ايرادات الضرائب الجمركية ، فنتيجة حرب الخليج الاولى والثانية ، وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق اثرت كثيرا على حصيلة الايرادات الجمركية ، إذ بلغت قيمة الضرائب الجمركية كما في جدول (٦) في العراق (٣٢١,٥) مليون دينار عام ١٩٨٨ ، وتراجعت عام ١٩٨٩ الى (٣٠٦,٢) مليون دينار ، بمعدل نمو سنوي سالب (٤,٨-%) ، اما معدل النمو بالاسعار الثابتة كان سالبا ايضا (١٠,٤-%) ، كما انخفضت نسبة مساهمتها الى الايرادات العامة من (٣,٩%) الى (٣,٤%) ، واستمر هذه الانخفاض حتى ١٩٩٣ إذ بلغت قيمة الضرائب الجمركية(٥٣) مليون دينار ، بمعدل نمو سنوي سالب (١,٩-%) ، وبالاسعار الثابتة بلغ معدل النمو (٦٧,٩-%)، وكانت مساهمة الايرادات الجمركية (٠,٦%) من الايرادات العامة ، وهذا التراجع بسبب توقف حركة التجارة بسبب العقوبات الاقتصادية.

ثم ارتفعت الضرائب الجمركية مرة اخرى عام ١٩٩٤ إذ بلغت (١١٧) مليون دينار ، بمعدل نمو سنوي بلغ (١٢٠,٨ %) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ (٦٢,٩-%) ، واستمر هذا الارتفاع خلال عام ١٩٩٥- ٢٠٠٢ إذ بلغت قيمة الضرائب الجمركية بالاسعار الجارية (٢٦٠١٣٩) مليون دينار، وشهدت هذه المدة معدلات نمو موجبة لكن تنازلية وبشكل تدريجي حتى بلغ معدل النمو عام ٢٠٠٢ (١٣,٧%) اما بالاسعار الثابتة فقد كان سالبا (٤,٨-%) ، وكانت نسبة مساهمتها (١٤%) من الايرادات العامة ، على الرغم من حدوث زيادات في قيمة الضرائب الجمركية خلال المدة ١٩٩٤-٢٠٠٢ الا انها بقيت تشكل نسب متواضعة من الايرادات العامة ، وكان معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨- ٢٠٠٢ (٥٥,٥%)، وهذا التراجع في قيمة الضرائب الجمركية يعود لعدة اسباب منها قلة الاستيرادات بسبب استمرار العقوبات الاقتصادية ، ومنها ضعف الجهاز الاداري في المنافذ الحدودية ، والشكل (٢٥) يوضح تطور الايرادات الجمركية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢.

(١) منتظر فاضل البطاط ، محمد جواد جمعة ، الاثار المالية للضرائب الجمركية في الاقتصاد العراقي ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ٤٤، العدد ٤، ٢٠١٦، ص٨-٩

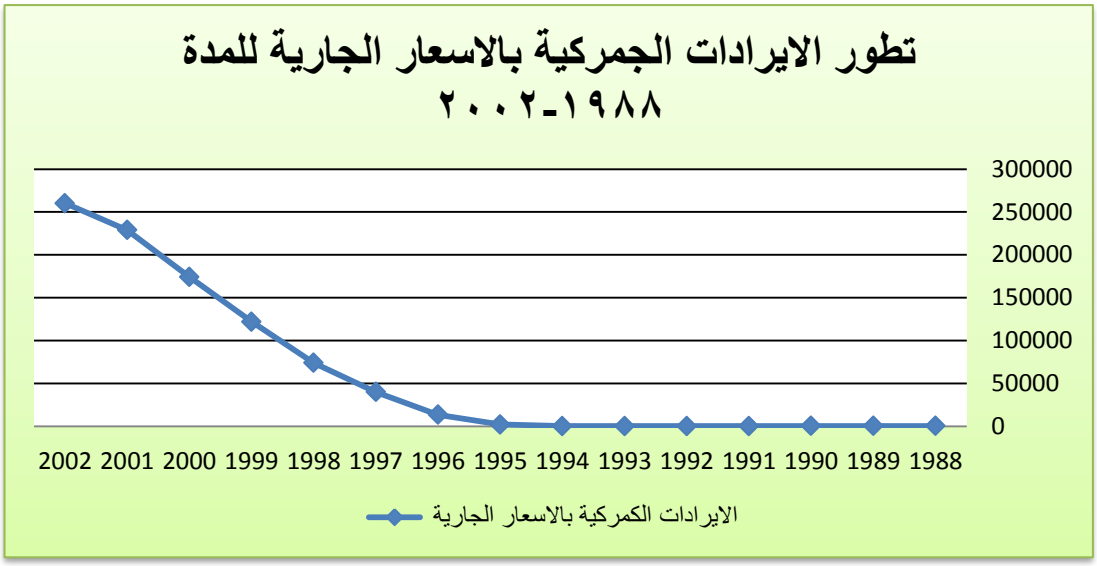

جدول (٦) تطور الإيرادات الجمركية للمدة ١٩٨٨ - ٢٠١٧ (مليون دينار)

السنوات	الايرادات الجمركية بالاسعار الجارية	معدل النمو %	الايرادات الجمركية بالاسعار الثابته ١٩٨٨=١٠٠	معدل النمو %	نسبة الإيرادات الجمركية إلى الإيرادات العامة %	معدل النمو %
1988	321.5		321.5		3.9	
1989	306.2	-4.8	288.1	-10.4	3.4	-12.8
1990	241	-21.3	149.5	-48.1	2.8	-17.6
1991	112	-53.5	24.2	-83.8	2.6	-7.1
1992	54	-51.8	6.3	-73.9	1.1	-57.7
1993	53	-1.9	2.02	-67.9	0.6	-45.5
1994	117	120.8	0.75	-62.9	0.5	-16.6
1995	2015	1622.2	2.9	286.7	1.9	280
1996	13369	563.5	22.7	682.7	7.5	294.7
1997	39927	198.7	54.9	141.9	9.7	29.3
1998	73869	85.0	88.6	61.4	14.2	46.4
1999	121897	65.0	129.9	46.6	16.9	19.0
2000	174205	42.9	176.9	36.2	15.4	-8.8
2001	228863	31.4	199.7	12.9	17.8	15.6
2002	260139	13.7	190.2	-4.8	14.0	-21.3
2003	223.7	-99.9	0.12	-99.9	0.01	-99.9
2004	81020	36118.1	35.2	29233.3	0.2	1900
2005	118176	45.9	37.5	6.5	0.3	50
2006	219032	85.3	45.3	20.8	0.4	33.3
2007	229076	4.6	36.2	-20.0	0.4	0
2008	376539	64.4	58.02	60.3	0.5	25
2009	590688	56.9	93.7	61.5	1.1	120
2010	507341	-14.1	78.5	-16.2	0.7	-36.3
2011	373943	-26.3	54.8	-30.2	0.3	-57.1
2012	480850	28.6	66.4	21.2	0.4	33.3
2013	541633	12.6	73.5	10.7	0.5	25
2014	489500	-9.6	65.0	-11.6	0.5	0

2015	396400	-19.0	51.9	-20.1	0.6	20
2016	632380	59.5	82.4	58.5	1.2	100
2017	1764507	179.02	229.5	178.5	2.3	91.7
معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٢)		55.5	-3.4		7.4	8.8
معدل النمو المركب للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)		80.8	64.6		0.6	43.1
معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧)		32.8	-1.1		4.05	-1.7

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٢)(١)

٢) تطور الايرادات الجمركية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

شهدت قيمة الضرائب الجمركية انخفاضاً عام ٢٠٠٣ إذ بلغت (٢٢٣,٧) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالبا بلغ (٩٩,٩-%) وهذا التراجع حدث بسبب الانفلات الامني بعد احتلال العراق وفتح الحدود امام حركة التجارة بدون قيود[1].ارتفعت قيمة الضرائب الجمركية عام ٢٠٠٤ لتصل الى (٨١٠٢٠) مليون دينار إذسجلت خلال هذه السنة اعلى معدل نمو بلغ (٣٦١١٨,١٥%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (٢٩٢٣٣,٣%) ، وكانت نسبة مساهمتها (٠,٢%) من الايرادات العامة واستمرت هذه الزيادة في الضرائب الجمركية حتى ٢٠٠٩ اذ بلغت (٥٩٠٦٨٨) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي بلغ (٥٦,٩%) وبالاسعار الثابتة بلغ معدل النمو (٦١,٥%) مع تحسن الوضع الامني والاقتصادي في العراق، وقد تراجعت الضرائب الجمركية خلال العامين(٢٠١٠ -٢٠١١) اذ سجلت معدلات نمو سنوية سالبة بلغت على الترتيب (١٤,١- % - ٢٦,٣- %) ، اما بالاسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالبا ايضا (١٦,٢-% - ٣٠,٢-%) مع انخفاض نسبة مساهمتها من (٠,٧%) الى (٠,٣%) وسبب التراجع هو ضعف الاداء في المنافذ الحدودية وضعف السيطرة عليها بسب حالات عدم الاستقرار الامني بين مدة واخرى في بعض المنافذ فضلا عن حالات التهرب الضريبي والفساد المالي والاداري وضعف الرقابة.

شهدت الاعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ ارتفاع الضرائب الجمركية وبمعدلات نمو متفاوتة ، لكنها تراجعت عام ٢٠١٤ وكذلك عام ٢٠١٥ إذبلغت (٣٩٦٤٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (١٩-%) اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد بلغ (٢٠,١-%) ، وكانت نسبة المساهمة (٠,٦%) من الايرادات العامة ، وهذا التراجع في قيمة الضرائب ناتج عن تراجع الاستيرادات. كما عاودت الضرائب الجمركية الى الارتفاع خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ إذبلغت (٦٣٢٣٨٠ ، ١٧٦٤٥٠٧) مليون دينار على الترتيب، بمعدلات نمو سنوية (٥٩,٥% ، ١٧٩,٠٢%)،

(١) حيدر مجيد الفتلاوي معوقات فرض الضرائب الجمركية على نشاط التجارة الالكترونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد ٩، العدد ٢٩، ٢٠١٣، ص٥٣.

وحققت نسبة مساهمة على الترتيب(١,٢% ، ٢,٣%) من الايرادات العامة، وقد بلغ معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٨٠,٨%) في حين بلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة (٣٢,٨%)، والشكل (٢٦) يوضح تطور الضرائب الجمركية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

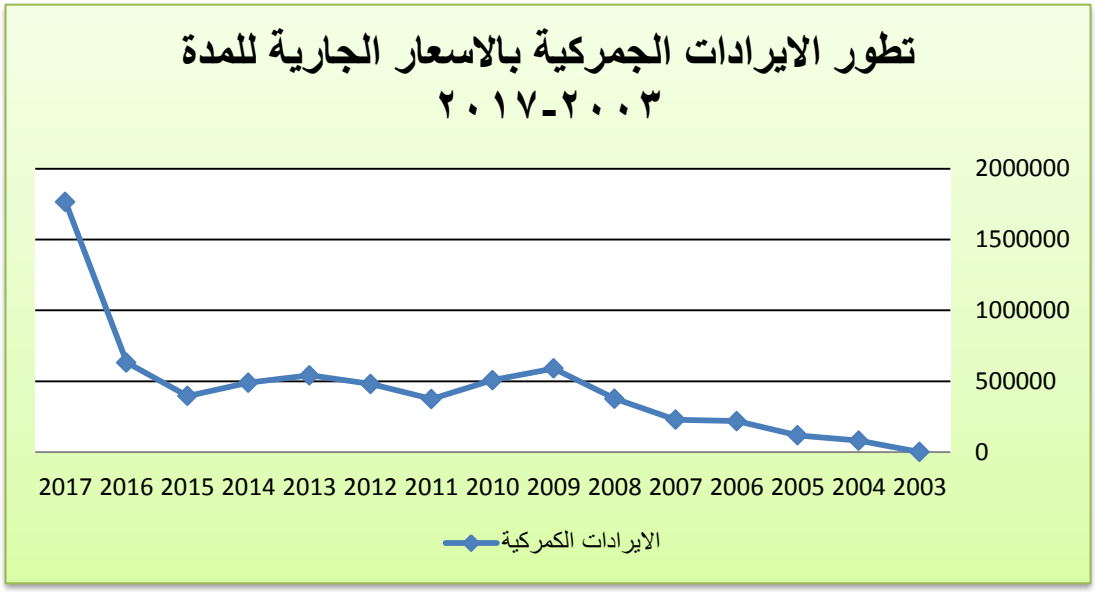

ثالثا) الايرادات الاخرى

١) تطور الايرادات الاخرى للمدة ١٩٨٨- ٢٠٠٢

تتضمن الايرادات الاخرى جميع مصادر الإيرادات العامة التي لم يتم ذكرها، والتي تشمل (الرسوم، إيرادات إيجار أملاك الدولة، خدمات الدوائر للغير، المنح والمساهمات الاجتماعية، وغيرها من الإيرادات الأخرى)، ومن خلال الجدول(٧) نلحظ ارتفاع حصيلة الإيرادات الأخرى بالأسعار الجارية من (٣٣١٢) مليون دينار عام ١٩٨٨ إلى (٣٩٢٨) مليون دينار عام ١٩٨٩، بمعدل نمو سنوي (١٨,٦%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد بلغ (١١,٦%)، كما ارتفعت نسبة الايرادات الاخرى من (٤٠,٥%) إلى (٤٤,٢%) من الايرادات العامة نتيجة لتراجع مساهمة الإيرادات النفطية في تلك المدة. وقد تراجعت الايرادات الاخرى خلال العامين ١٩٩٠-١٩٩١ وذلك بسبب الاوضاع السياسية غير المستقرة واحداث حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية الدولية.

ارتفعت الايرادات الاخرى من (٢٢٧٨) مليون دينار عام ١٩٩٢ الى (٦٦١٥٠) مليون دينار عام ١٩٩٥، بمعدل نمو سنوي على الترتيب(٢٣% ، ٢٨٣,٧%) اما معدل النمو بالاسعار الثابتة

كان سالباً (٣٣,١-%، ١٥-%) ، وقد ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات الاخرى من (٤٥,١%) الى(٦١,٨%) من اجمالي الايرادات، وكان سبب ذلك تراجع أهمية الإيرادات النفطية بفعل العقوبات الدولية. كما ارتفعت الإيرادات الأخرى بالاسعار الجارية خلال العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧ من (٩٠٦٠٩) مليون دينار إلى (١٣٨٣٨٣) مليون دينار بالأسعار الجارية ، بمعدل نمو سنوي (٣٧%، ٥٢,٧%) على الترتيب، أما معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة فقد بلغ (٦٢%، ٢٤,١%) على الترتيب، وقد بلغت مساهمة الإيرادات الأخرى (٥٠,٩%، ٣٣,٧%) من الإيرادات العامة، واستمرت هذه النسبة بالانخفاض حتى وصلت الى (١٣%) عام ٢٠٠٢ وان هذا الانخفاض في نسبة الإيرادات الأخرى عما كانت عليه عام ١٩٩٥ بسبب استئناف تصدير النفط . وكان معدل النمو المركب للايرادات الاخرى بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٣٢,٧%)، والشكل (٢٧) يوضح تطور الايرادات الاخرى بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ .

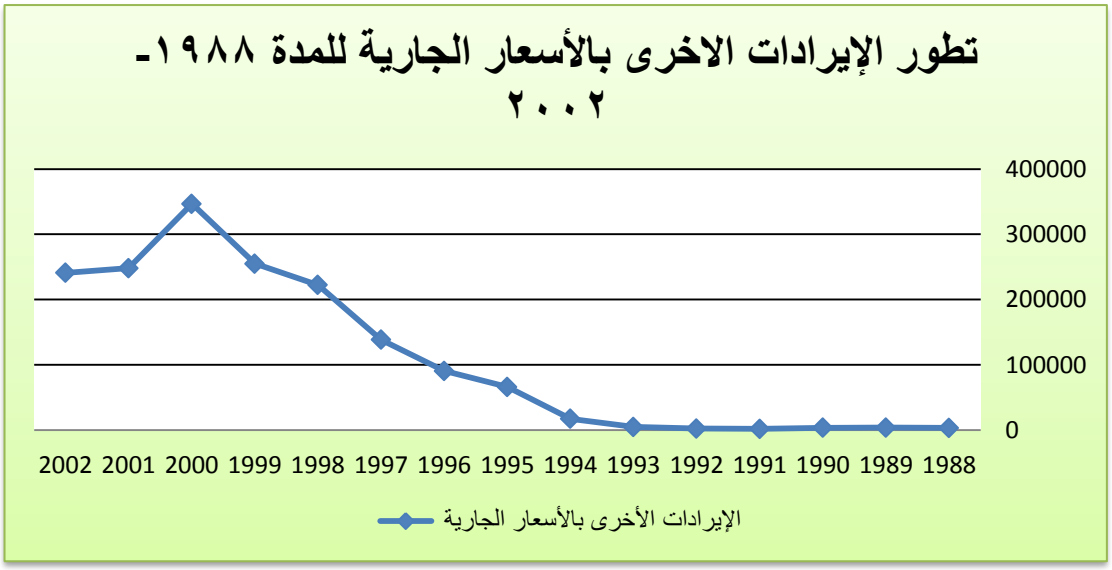

جدول (٧) تطور الإيرادات الأخرى للمدة ١٩٨٨ - ٢٠١٧ (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات الأخرى بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الإيرادات الأخرى بالأسعار الثابتة ١٩٨٨= ١٠٠	معدل النمو %	نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة %	معدل النمو %
1988	3312		3312.0		40.5	
1989	3928	18.6	3695.2	11.6	44.2	9.1
1990	3466	-11.8	2150.2	-41.8	40.8	-7.7

1991	1852	-46.6	401.0	-81.4	43.8	7.3
1992	2278	23.0	268.4	-33.1	45.1	3.0
1993	4828	111.9	184.9	-31.1	53.7	18.9
1994	17242	257.1	111.5	-39.7	67.2	25.2
1995	66150	283.7	94.8	-15.0	61.8	-8.0
1996	90609	37.0	153.5	62.0	50.9	-17.7
1997	138383	52.7	190.6	24.1	33.7	-33.8
1998	222326	60.7	266.8	40.0	42.7	26.7
1999	254868	14.6	271.7	1.8	35.4	-17.0
2000	346764	36.1	352.1	29.6	30.6	-13.7
2001	248190	-28.4	216.5	-38.5	19.3	-37.1
2002	240885	-2.9	176.1	-18.7	13	-32.5
2003	304539	26.4	168.0	-4.6	14.2	9.2
2004	195892	-35.7	85.1	-49.3	0.6	-95.8
2005	527539	169.3	167.3	96.6	1.3	116.6
2006	1930006	265.9	399.5	138.8	3.9	200
2007	1669815	-13.5	264.2	-33.9	3.1	-20.5
2008	3908054	134.0	602.3	128.0	4.9	58.1
2009	3002836	-23.2	476.1	-20.9	5.4	10.2
2010	1826115	-39.2	282.6	-40.6	2.6	-51.9
2011	8933585	389.2	1309.2	363.3	8.2	215.3
2012	586791	-93.4	81.1	-93.8	0.5	-93.9
2013	212997	-63.7	28.9	-64.4	0.2	-60
2014	6429086	2918.4	853.1	2851.9	6.1	2950
2015	13142621	104.4	1719.1	101.5	19.8	224.5
2016	6280320	-52.2	818.3	-52.2	11.5	-41.9
2017	5968331	-4.9	776.2	-5.2	7.7	-33.1
معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٢)		32.7		-17.6	41.5	-7.2
معدل النمو المركب للمدة(٢٠٠٢-٢٠١٧)		21.7		10.6	6	-3.9
معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧)		28.1		-4.6	23.7	-5.3

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٢)(١)

٢) تطور الايرادات الاخرى للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

كما بلغت حصيلة الإيرادات الأخرى بالاسعار الجارية عام ٢٠٠٤ (١٩٥٨٩٢) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (٣٥,٧-%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً ايضاً (٤٩,٣-%)، كما تراجعت الأهمية النسبية لهذه الإيرادات إلى (٠,٦%) من الإيرادات العامة، وكما ذكرنا أن سبب ذلك هو ارتفاع عائدات النفط. وقد استمرت الإيرادات الأخرى بالتذبذب ضمن مستويات متواضعة حتى بلغت حصيلتها عام ٢٠٠٩ بالأسعار الجارية (٣٠٠٢٨٣٦) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب (٢٣,٢-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً ايضاً (٢٠,٩-%)، في حين ارتفعت نسبتها إلى (٥,٤%) من الإيرادات العامة، بسبب تراجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بفعل الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، وقد وصلت مساهمة

الايرادات الاخرى الى ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة (٠,٢%) عام ٢٠١٣، إذبلغت الايرادات الاخرى بالاسعار الجارية (٢١٢٩٩٧) مليون دينار اما بالاسعار الثابتة فقد وصلت الى ادنى مستوى لها (٢٨,٩) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب(٦٣,٧-%) اما بالاسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً (٦٤,٤-%).

اما اعلى مستوى وصلت اليه الايرادات الاخرى بالاسعار الجارية (١٣١٤٢٦٢١) مليون دينار عام ٢٠١٥ اذ حققت معدل نمو سنوي (١٠٤,٤%)، اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد بلغ (١٠١,٥%)، إذ ارتفعت مساهمتها الى (١٩,٨%) بعد ان حققت انخفاضاً طوال السنوات الماضية من ٢٠٠٣ والى ٢٠١٤ ، ثم شهدت الاعوام (٢٠١٦ -٢٠١٧) انخفاضاً في الايرادات الاخرى إذ بلغت (٦٢٨٠٣٢٠، ٥٩٦٨٣٣١) مليون دينار على الترتيبوبمعدلات نمو سنوية سالبة (٥٢,٢-%، ٥-%)، اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد كان سالباً ايضاً (٥٢,٢-%، ٥,٢-%) على الترتيب، وقد انخفضت مساهمة الايرادات الاخرى من (١١,٥%) الى (٧,٧%) من اجمالي الايرادات، اما معدل النمو المركب للايرادات الاخرى بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٢١,٧%) ومعدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (٢٨,١%)، إذ ان الشكل (٢٨) يوضح تطور الايرادات الاخرى بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٧.

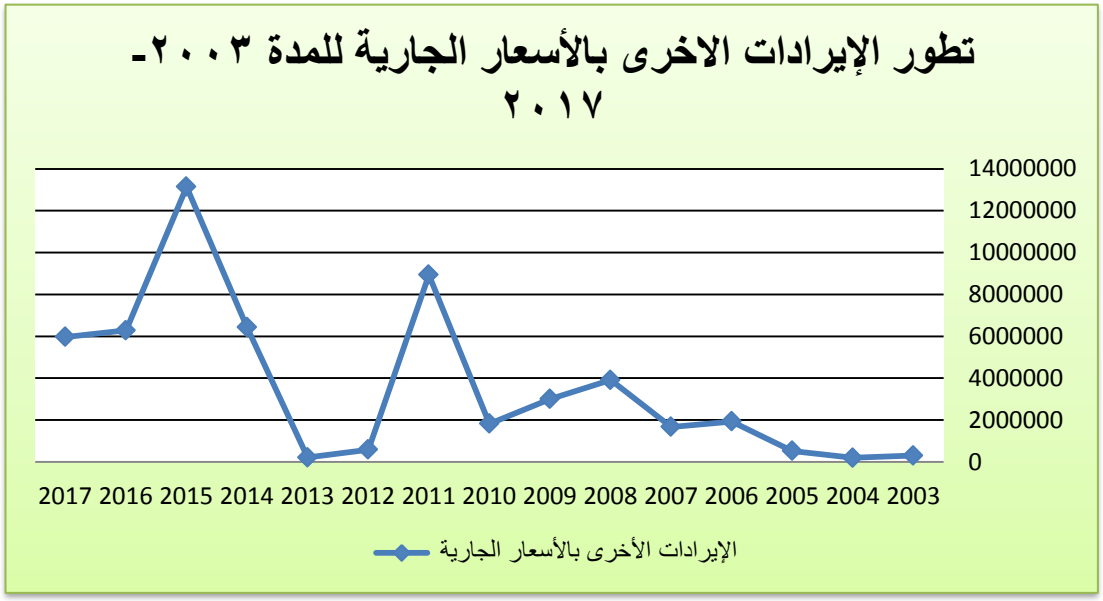

رابعاً) الايرادات النفطية

١) تطور الايرادات النفطية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

ارتفعت حصيلة الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية من (٣٨٥٥) مليون دينار عام ١٩٨٨ إلى (٣٩٦٧) مليون دينار عام ١٩٨٩ كما موضح في جدول (٨) ، بمعدل نمو سنوي (٢,٩%) و معدل نمو سنوي (٣,٢-%) بالاسعار الثابتة ، أما مساهمة الإيرادات النفطية فقد تراجعت من (٤٧,٢%) إلى (٤٤,٧%) كنسبة من الإيرادات العامة للدولة ، وشهدت حصيلة الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية انخفاضا عام ١٩٩١ إذ بلغت (١٩٦٥) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (٥٢,٢-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً (٨٣,٣-%)، وكانت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (٤٦,٥%) من الايرادات العامة ، وكانت هذه النسبة بسبب تراجع الإيرادات العامة. وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية وحرب الخليج الثانية وعمليات التخريب التي طالت المنشات النفطية .

ارتفعت الإيرادات النفطية بالاسعار الجارية من(٥٧٧٠٥) مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى(١٩٩٨٩٠) مليون دينار عام ١٩٩٧ ، بمعدل نمو سنوي (١١٢,٢% ، ٢٤٦,٤%) على الترتيب، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي (١٥٠,٩% ، ١٨١,٦%) على الترتيب، في حين ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من (٣٢,٤%) إلى (٤٨,٧%) من الإيرادات العامة ، كان ذلك بسبب استئناف تصدير النفط بموجب مذكرة التفاهم الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية خلال تلك المدة. إلا أنها عاودت الانخفاض عام ١٩٩٨ لتبلغ (١٦٩٠٢٣) مليون دينار نتيجة لانخفاض أسعار النفط في أسواق النفط العالمية بسبب تداعيات الازمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق اسيا .

عاودت الإيرادات النفطية ارتفاعها متأثرة بانتعاش أسعار النفط عالمياً حتى وصلت عام ٢٠٠٢ الى (١٠٢٠٠٢٢)مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٧٥,٨%)، اما بالاسعار الثابتة فقد كان (٤٧,٧%) ، وكانت نسبة مساهمة الايرادات النفطية (٥٥%) من الايرادات العامة . وبلغ معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٤٤,٥%)، والشكل (٢٩) يوضح تطور الايرادات النفطية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ .

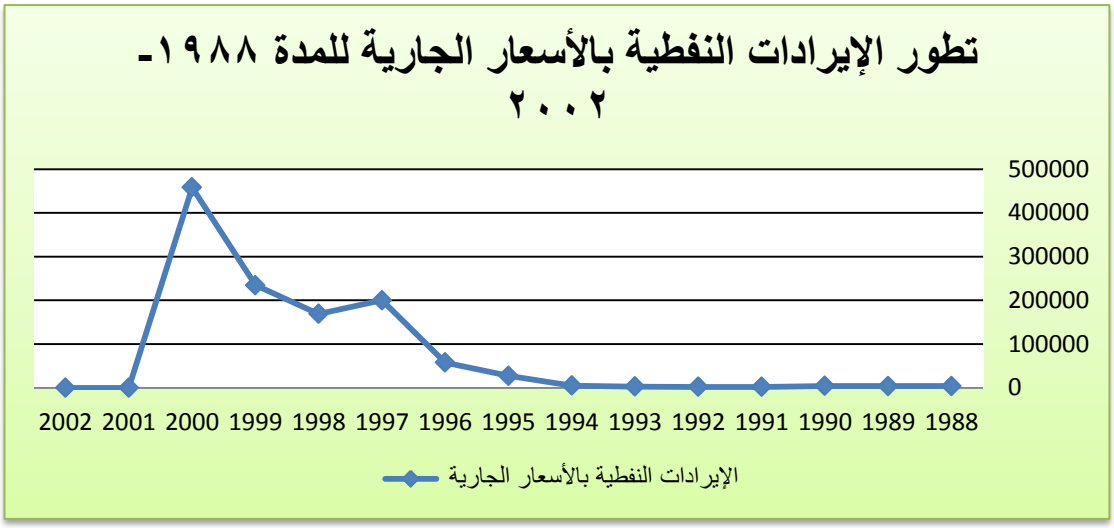

جدول (٨) تطور الإيرادات النفطية للمدة ١٩٨٨ - ٢٠١٧ (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة ١٩٨٨=١٠٠	معدل النمو %	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	معدل النمو %
1988	3855		3855		47.2	
1989	3967	2.9	3731.9	-3.2	44.7	-5.4
1990	4110	3.6	2549.6	-31.7	48.4	8.4
1991	1965	-52.2	425.3	-83.3	46.5	-4.0
1992	2191	11.5	258.1	-39.3	43.4	-6.6
1993	2869	30.9	109.9	-57.4	31.9	-26.5
1994	4981	73.6	32.3	-70.7	19.4	-39.1
1995	27195	446.0	39.0	21.0	25.4	30.9
1996	57705	112.2	97.8	150.9	32.4	27.5
1997	199890	246.4	275.3	181.6	48.7	50.2
1998	169023	-15.4	202.8	-26.3	32.5	-33.3
1999	234649	38.8	250.1	23.3	32.6	0.3
2000	458157	95.3	465.1	86.0	40.4	23.9
2001	580160.7	26.6	506.3	8.8	45.0	11.3
2002	1020022	75.8	746.0	47.7	55.0	22.3
2003	1841458	80.5	1015.7	36.2	85.8	56.0
2004	32627203	1671.8	14174.4	1295.5	98.9	15.3
2005	39480069	21.0	12523.1	-11.7	97.5	-1.5
2006	46534310	17.9	9632.9	-23.1	94.9	-2.7
2007	51701300	11.1	8180.2	-15.1	94.7	-0.2
2008	75358291	45.8	11613.4	42.0	93.9	-0.8
2009	48871708	-35.1	7748.6	-33.3	88.5	-5.7
2010	66819670	36.7	10340.2	33.4	95.2	7.5
2011	98090214	46.8	14340.3	38.6	90.1	-5.4
2012	116597076	18.9	16111.4	12.4	97.3	8.0
2013	110677542	-5.0	15014.8	-6.8	97.2	-0.1
2014	97072410	-12.3	12880.3	-14.2	92.1	-5.2
2015	51312621	-47.1	6711.9	-47.9	77.1	-16.3

5.6	81.2	-14.1	5768.1	-13.7	44267060	2016
3.3	84.2	46.7	8473.6	47.2	65155570	2017
1.01	39.5	-10.2		44.5	معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٢)	
-0.12	91.1	15.0		26.5	معدل النمو المركب للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)	
1.9	65.4	2.63		37.9	معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧)	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٢)(١)

٢) تطور الايرادات النفطية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

ازدادت حصيلة الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٣ لتصل إلى (١٨٤١٤٥٨) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٨٠,٥%) وبالاسعار الثابتة بلغ معدل النمو (٣٦,٢%)، وان هذه الزيادة المتحققة في الإيرادات النفطية ناجمة عن رفع الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد، وانتهاء العمليات العسكرية وزيادة الصادرات النفطية فضلا عن تحسن أسعار النفط عالمياً، إذ ارتفعت مساهمة الإيرادات النفطية إلى (٨٥,٨%)، بسبب تزايد صادرات النفط ، وقد ارتفعت الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٤إلى (٣٢٦٢٧٢٠٣) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي (١٦٧١,٨%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ (١٢٩٥,٥%)، كما ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة إذ بلغت (٩٨,٩%) من الإيرادات العامة، ذلك بسبب زيادة أسعار النفط الخام وزيادة الصادرات النفطية، ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية.

حققت الإيرادات النفطية بعد عام ٢٠٠٤ نمواً مستمراً ، بسبب الزيادات المستمرة في أسعار النفط ، وصولا إلى عام٢٠٠٨إذ بلغت (٧٥٣٥٨٢٩١) مليون دينار بمعدل نمو سنوي(٤٥,٨%) وبالاسعار الثابتة بلغ معدل النمو (٤٢%) وكانت نسبة مساهمة الايرادات النفطية (٩٣,٩%) أما عام ٢٠٠٩ وانخفضت الإيرادات النفطية ووصلت ٤٨٨٧١٧٠٨ مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-٣٥,١%) ، وقد تراجعت الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٩ إلى (٤٨٨٧١٧٠٨) مليون دينار، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب (٣٥,١-%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً (٣٣,٣-%)،وقد انخفضت مساهمة الإيرادات النفطية إلى (٨٨,٥%) كنسبة من الإيرادات العامة، وان سبب هذا التراجع كان نتيجة لانخفاض أسعار النفط والاضطرابات المالية في الأسواق العالمية والناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي كثير التأثير في الصدمات الخارجية[١]. ثم عادت الايرادات النفطية الى الارتفاع عام ٢٠١٠ لتصل الى (٦٦٨١٩٦٧٠) مليون دينار ، بمعدل نمو

(١) احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ٩٤، العدد٢٢، ٢٠١٦، ص٤٣٩

سنوي (٣٦,٧%) اما بالسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (٣٣,٤%) ، إذ ارتفعت نسبة المساهمة الى (٩٥,٢%)، واستمرت الإيرادات النفطية بالارتفاع لتصل إلى(٩٨٠٩٠٢١٤) مليون دينار عام ٢٠١١ و(١١٦٥٩٧٠٧٦) مليون دينا عام ٢٠١٢ بنسبة مساهمة (٩٧,٣%) من الايرادات العامة وذلك بسبب زيادة اسعار النفط .

اما عام ٢٠١٣ فقد تراجعت الإيرادات النفطية الى (١١٠٦٧٧٥٤٢) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٥-%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (٦,٨-%)إذ بلغت نسبتها الى الايرادات العامة (٩٧,٢ %) بسبب انخفاض اسعار النفط و تراجع الكمية المصدرة من النفط العراقي ، واستمر التراجع في الايرادات النفطية ليصل الى (٤٤٢٦٧٠٦٠) مليون دينار عام ٢٠١٦، وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٣,٧-%) وبالاسعار الثابتة بلغ (١٤,١-%) ،والسبب في تراجع الايرادات النفطية هو استمرار انخفاض اسعار النفط وبمعدلات كبير ويعود ذلك لعدة اسباب منها حدوث زيادة في المعروض النفطي، وكذلك بدء انتاج النفط الصخري فضلا عن اسباب سياسية اخرى ، وقد ازدادت الايرادات النفطية بالاسعار الجارية والثابتة عام ٢٠١٧ إذبلغت (٦٥١٥٥٥٧٠) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٤٧,٢%) ، ونسبة مساهمة الايرادات النفطية (٨٤,٢ %) من الايرادات العامة، هذه الزيادة في الايرادات ناتجة عن ارتفاع اسعار النفط. وبلغ معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٢٦,٥%) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (٣٧,٩%). والشكل (٣٠) يوضح تطور الايرادات النفطية بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

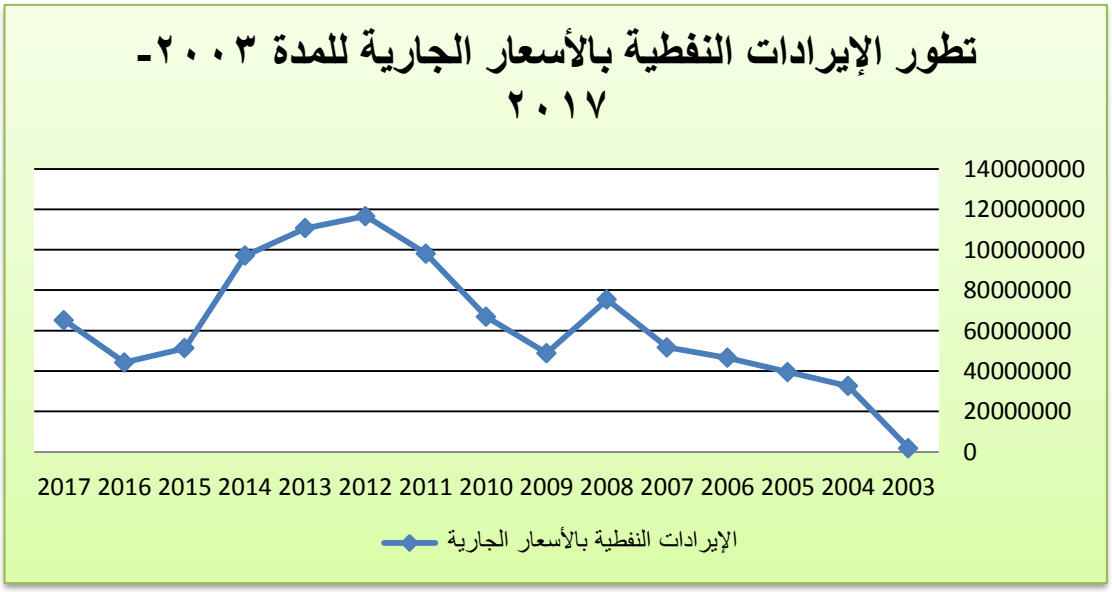

المطلب الثالث) تطور الفائض والعجز في الموازنة للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧

اولاً) تطور الفائض والعجز للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

تعبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للبلد، عن طريق بيان حجم الفائض أو العجز أو التوازن في بعض الحالات النادرة، ويمكن ارجاع العجز في الموازنة العامة العراقية الى :-

١) **الفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة** :- أي يحدث العجز بسبب زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة .

٢) **اختلال هيكل النفقات العام :-** نلحظ ارتفاع النفقات الجارية سنة بعد اخرى إذ بلغ متوسط نسبة مساهمتها خلال مدة الدراسة ٨٠% من النفقات العامة ، ومع مرور الوقت فان النفقات الجارية تتزايد بسبب عوامل التضخم والتوسع في مرافق الدولة ما لم يكن تخفيض هذه النفقات في الحسبان، اما النفقات الاستثمارية فقد شكلت نسبة (٢٠%) من النفقات العامة ، وهذا يعني أن معظم الانفاق العام يوجة الى الاستهلاك و الصحيح هو ان يوجه الى الانفاق الاستثماري كما يعكس هذا الهيكل الانفاقي المختل سياسة استهلاكية تبذيرية.

٣) **اختلال هيكل الايرادات العامة :-** أن الاعتماد على ايرادات النفط في تمويل الموازنة يجعلها في حالة غير مستقرة فتتغير الايرادات مع التغير في اسعار النفط صعوداً ونزولا مما يؤثر سلباً في تنبؤ تخطيط الموازنة العامة، إذبلغ متوسط نسبة مساهمة الايرادات النفطية قبل عام ٢٠٠٣ (٤٠%) وبعد عام ٢٠٠٣ بلغت (٩١,٢%) من الايرادات العامة إذ ان هذه الزيادة في نسبة المساهمة تعود الى رفع العقوبات الدولية واعادة تصدير النفط وزيادة الايرادات النفطية لتلك المدة .

٤) **تخلف وتعقد الأنظمة الضريبية المتبعة:-** ان تخلف الانظمة الضريبية وانخفاض الدخل لدى اغلب فئات المجتمع بسبب التوزيع غير العادل ومن ثم صعوبة تحصيل الضرائب ، فضلا عن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وهذا يفقد الدولة مصدراً مهماً من مصادر التمويل، إذ تشكل نسبة مساهمة الضرائب (١٩%) من الايرادات العامة قبل ٢٠٠٣ إذ انخفظت هذه النسبة الى (٢,٦%) بعد عام ٢٠٠٣.

اما حالة الفائض في الموازنة العامة يمكن ارجاعها الى زيادة الايرادات العامة الناتجة عن زيادة الايرادات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط، إذ تحقق الفائض خلال الاعوام من (٢٠٠٣ – ٢٠١٢) ويمكن ملاحظة ان نسبة الفائض من الناتج المحلي الاجمالي وصلت الى(١٩,٢%) في سنة ٢٠٠٥

وهي نسبة كبيرة لابد أن يكون لها أثرٌ على الاقتصاد العراقي، وأقل نسبة هي في سنة **٢٠١٠** إذ وصلت الى (٠,٠٢%) .

ومن الجدول (٩) يمكن توضيح حالة الموازنة العامة والذي يبين أن الموازنة العامة قد حققت عجزاً عام ١٩٨٨ بمقدار (٥١٩٥) مليون دينار، وبنسبه (٢٦,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك بسبب تزايد النفقات العامة بجانبيها الجارية والاستثمارية بشكل عام والنفقات العسكرية في تلك المدة بشكل خاص في الوقت الذي لم تزداد فيه بل تراجعت الإيرادات العامة للبلد بسبب تراجع صادرات النفط نتيجة لحرب الخليج الأولى. وقد أنخفض مقدار العجز بالأسعار الجارية إلى (٥٠٥٢) مليون دينار عام ١٩٨٩، وبمعدل نمو سنوي سالب (٢,٨-%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (٨,٥-%)، وانخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢٤,٨%)، بسبب توقف حرب الخليج الأولى ومن ثم انخفاض الإنفاق العسكري والذي يشكل النسبة الأكبر في مجال النفقات العامة في مدة الحرب.

ارتفعت قيمة العجز بالأسعار الجارية من (١٣٢٦٩) مليون دينار عام ١٩٩١ بمعدل نمو (١٣٣,٣%) إلى (٢٧٨٣٦) مليون دينار عام ١٩٩٢ بمعدل نمو سنوي (١٠٩,٨%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو لعام١٩٩٢(١٤,٢%)، في حين كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٢٤,٢%)، وكان ذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة لإعادة بناء ما دمرته حرب الخليج الثانية. كما استمر ارتفاع مقدار العجز خلال السنوات الآتية لها بالأسعار الجارية ، إلا أن قيمته الحقيقية قد استمرت بالتراجع، إذ كانت تلك الزيادة في العجز تعد ظاهرية بسبب ارتفاع معدلات التضخم، و قد انخفض العجز بالأسعار الجارية عام ١٩٩٦ إذ بلغ (٣٦٤٥٢٩) مليون دينار، وقد تراجعت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (٥,٦%)، وكذلك انخفض العجز عام ١٩٩٧ مقارنة في السنة السابقة لها ليصل إلى (١٩٥٢٦٥) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (٤٦,٤-%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً (٥٦,٥-%)، ويعد هذا أدنى مستوى للعجز الحقيقي خلال مدة الدراسة (٢٦٨,٩) مليون دينار، كما تراجع العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (١,٣%)، وكان سبب التراجع في قيمة العجز هو زيادة الإيرادات العامة على الرغم من ارتفاع النفقات العامة إلا أن الزيادة في نسبة الإيرادات العامة (لاسيما النفطية) كانت أكبر من نسبة الزيادة في النفقات العامة.

وقد استمرت حالة العجز في الموازنة العامة بالارتفاع طوال مدة العقوبات الدولية، حتى بلغ حجم العجز بالأسعار الجارية (١٣٧٢٣٤٢) مليون دينارعام ٢٠٠٢ وبمعدل نمو سنوي

(٧٥,٨%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل نمو العجز (٤٧,٤%)، كما كانت نسبة العجز (٣,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٤٤,٥%) ، وقد لجأت الحكومة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد وما نتج عن ذلك من أثار سلبية في الاقتصاد الوطني. والشكل (٣١) يوضح تطور الفائض والعجز في الموازنة بالاسعار الجارية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

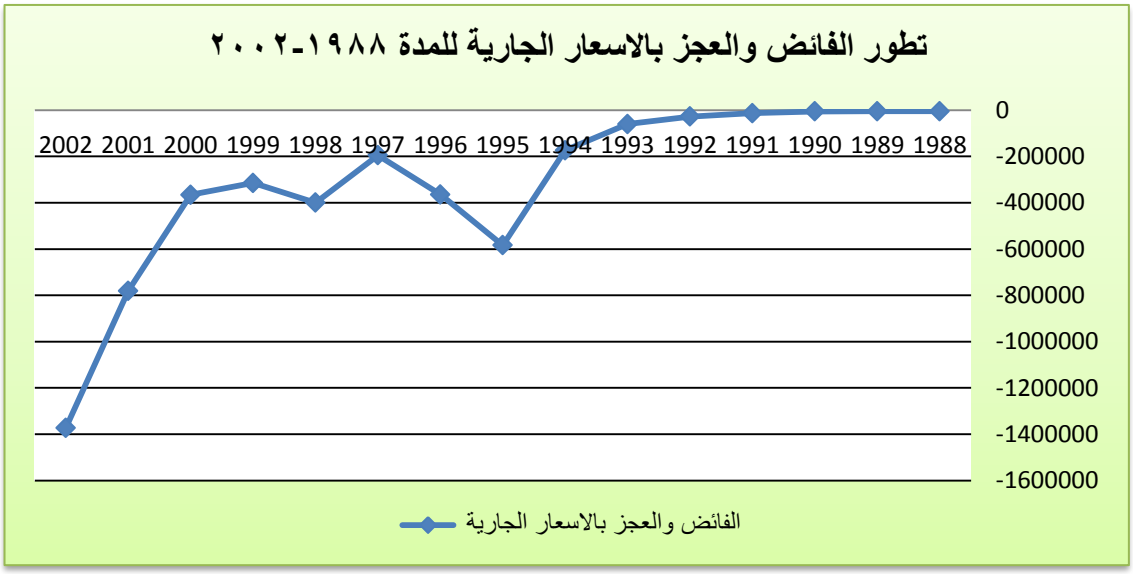

جدول (٩) الفائض أو العجز في الموازنة العامة للمدة ١٩٨٨ - ٢٠١٧ (مليون دينار)

السنوات	الفائض والعجز بالاسعار الجارية	معدل النمو %	الفائض والعجز بالاسعار الثابتة ١٩٨٨=١٠٠	معدل النمو %	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل النمو %
1988	-5195		-5195		-26.7	
1989	-5052	-2.8	-4752.6	-8.5	-24.8	-7.1
1990	-5688	12.6	-3528.5	-25.8	-10.2	-58.9
1991	-13269	133.3	-2872.8	-18.6	-31.3	207.3
1992	-27836	109.8	-3279.5	14.2	-24.2	-22.6
1993	-59957	115.4	-2296.2	-30.0	-18.6	-23.1
1994	-173783	189.8	-1123.9	-51.1	-10.5	-43.8
1995	-583798	235.9	-836.5	-25.6	-8.7	-17.1
1996	-364529	-37.6	-617.6	-26.2	-5.6	-35.7
1997	-195265	-46.5	-268.9	-56.5	-1.3	-76.8
1998	-400071	104.9	-480.1	78.5	-2.3	76.9
1999	-314487	-21.4	-335.2	-30.2	-0.9	-60.9
2000	-365666	16.3	-371.3	10.8	-0.7	-22.2
2001	-780481	113.4	-680.9	83.4	-1.9	171.4

73.7	-3.3	47.4	-1003.5	75.8	-1372342	2002
-118.2	0.6	-109.0	90.4	-111.9	163798	*2003
166.6	1.6	315.8	375.9	428.2	865248	2004
1100	19.2	1092.2	4481.3	1532.8	14127715	2005
-44.2	10.7	-52.7	2121.6	-27.5	10248866	2006
30.8	14.0	16.1	2463.2	51.9	15568219	2007
-4.3	13.4	30.4	3213	33.9	20848807	2008
-85.1	2.0	-87.0	419	-87.3	2642328	2009
-99	0.02	-98.4	6.8	-98.3	44022	2010
68900	13.8	64661.7	4403.8	68160.7	30049725.7	2011
-57.9	5.8	-53.9	2028.2	-51.1	14677648.3	2012
-132.7	-1.9	-135.9	-727.2	-136.5	-5360605	2013
57.9	-3.0	47.6	-1073	50.9	-8086894	2014
-36.6	-1.9	-52.1	-513.7	-51.4	-3927264	2015
236.8	-6.4	221.1	-1649.367	222.3	-12658160	2016
-114.1	0.9	-115.2	251.3	-115.2	1932057	2017
-12.8	-11	-10.2		44.5	معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠٠٢)	
2.7	4.6	6.9		17.6	معدل النمو المركب للمدة(٢٠٠٢-٢٠١٧)	
	-3.4	-190.4		-21.4	معدل النمو المركب للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧)	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٢)(١)

ثانيا) تطور الفائض والعجز للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

ارتفعت الايرادات النفطية بعد حرب الخليج الثالثة ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد عام ٢٠٠٣ ما ادى الى ارتفاع الايرادات العامة ، إذ كانت نسبة مساهمة الايرادات النفطية (٨٥%) من الايرادات العامة ، وقد كانت الزيادة في الإيرادات العامة تفوق الزيادة في النفقات العامة ما أدى إلى حصول فائض في الموازنة العامة بلغت قيمته بالأسعار الجارية (١٦٣٧٩٨) مليون دينار، كان معدل نمو العجز السنوي سالباً (١١١,٩-%)، أما معدل نمو العجز بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً ايضا (١٠٩-%)، وكانت نسبة الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (٠,٦%)، وأن هذا الفائض كان متأتياً من زيادة إيرادات مصدر واحد فقط وهو النفط في ظل تراجع حجم ونسبة الإيرادات الأخرى ، استمرت حالة الفائض في الموازنة العامة سواء أكانت بالأسعار الجارية أم الثابتة حتى عام ٢٠٠٥ اذ بلغت قيمة الفائض بالاسعار الجارية (١٤١٢٧٧١٥) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي (١٥٣٢,٨%)، يقابله أعلى حالة فائض بالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة بمقدار (٤٤٨١,٣) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي (١٠٩٢,٢%)، وقد بلغت اعلى نسبة للفائض (١٩,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات العامة لاسيما النفطية وتراجع النفقات العامة.

تراجع حجم الفائض خلال العامين ٢٠٠٩- ٢٠١٠ إلى (٢٦٤٢٣٢٨، ٤٤٠٢٢) مليون دينار بالأسعار الجارية، بمعدل نمو سنوي سالب في تلك المدة (٨٧,٣-%، ٩٨,٣-%) ، اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد كان سالباً (٨٧-%، ٩٨,٤-%)، كما تراجع الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢% ، ٠,٠٢%)، وان سبب هذا التراجع في قيمة الفائض كان نتيجة لارتباط ايرادات النفط الخام العراقية بالسوق العالمية اذ كان للأزمة المالية أثر واضح على تراجع اسعار النفط وانخفاض الايرادات النفطية ما ادى الى انخفاض سعر صرف الدولار الامريكي والذي سرعان ماأثر على الايرادات العامة في العراق في تلك المدة([1]).

ارتفع حجم الفائض الى اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة ليصل الى (٣٠٠٤٩٧٢٥,٧) مليون دينار عام ٢٠١١، اذ حقق حجم الفائض اعلى معدل نمو سنوي بالاسعار الجارية والثابتة، إذ بلغ معدل النمو السنوي بالاسعار الجارية (٦٨١٦٠,٧%)، اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو(٦٤٦٦١,٧%)، وكانت نسبة الفائض (١٣,٨%) من الناتج المحلي الاجمالي، وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات العامة وعلى وجه الخصوص النفطية .

شهد عام ٢٠١٣ حصول عجز في الموازنة بمقدار(٥٣٦٠٦٠٥-) مليون دينار، اذ حقق معدل نمو سنوي سالب (١٣٦,٥-%) ، اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد كان سالباً ايضاً (١٣٥,٩-%)، وقد بلغت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (١,٩-%)، واستمر العجز في الموازنة العامة ليصل الى اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة (١٢٦٥٨١٦٠-) مليون دينار عام ٢٠١٦، بمعدل نمو سنوي (٢٢٢,٣%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل نمو العجز (٢٢١,١%) ، إذ بلغت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (٦,٤-%)، وعلى اساس ذلك فان احد اسباب العجز في الموازنة العامة العراقية هو تزايد الانفاق العام على الايردات العامة ، بسبب انخفاض الايرادات العامة نتيجة لانخفاض اسعار النفط ومن ثم انخفاض الايرادات النفطية، فضلا عن تردي الاوضاع الامنية واستمرار العمليات العسكرية ضد المجاميع الارهابية (داعش) التي وجدت في عدد من المحافظات العراقية والتي ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية في هذه المناطق.

كما شهد عام ٢٠١٧ حصول فائض في الموازنة العامة إذ بلغت قيمة الفائض بالاسعار الجارية (١٩٣٢٠٥٧) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (١١٥,٢-%) اما معدل النمو بالاسعار

([1]) عبد الكريم جابر العيساوي ، محمد منعم غانم ، عجز الموازنة العامة (العراق أنموذجاً) ،جامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد٥١ ، ٢٠١٦ ، ص٨٨

الثابتة فقد بلغ (١١٥,٢-%)، وقد بلغت نسبة الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (٠,٩%)، وان سبب حصول الفائض هو زيادة الايرادات العامة الناتجة من زيادة عوائد الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع اسعار النفط، كما بلغ معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (١٧,٦%) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة بلغ (٢١,٤-%)، وفي الشكل (٣٢) يوضح تطور حالة الفائض والعجز بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ .

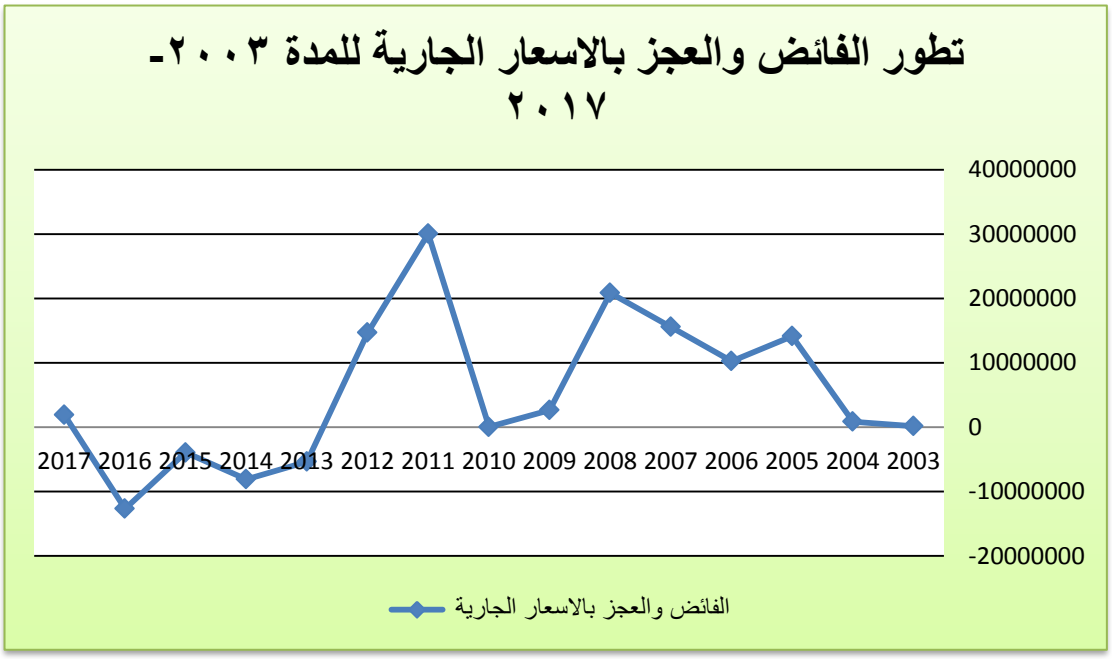

المبحث الثاني

تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧

المطلب الاول :- الناتج المحلي الاجمالي

ان تطور ونمو الناتج بشكل عام يعبر عن الكفاءة الاقتصادية و تطور المستوى المعاشي ومن ثم كمقياس للرفاهية، كما يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاساسية التي تستخدم فضلاً عن مؤشرات اخرى لرسم السياسات الاقتصادية و اجراء المقارنات الدولية و المحلية [١].
إذ يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه قيمة المخرجات التي تنتج داخل البلد خلال مدة زمنية عادة ١٢ شهراً ، ويقسم الى قسمين الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والحقيقي إذ ان الناتج الاسمي يقيس الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار السائدة في ذلك الوقت ولاياخذ التضخم بنظر الاعتبار، اما الناتج الحقيقي فيقيس الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار التي تحققت في سنة معينة نسبة الى سعر سنة الاساس وهذا يعني استبعاد اثر التضخم والتخلص من الزيادات في الناتج المحلي الاجمالي الناجمة عن ارتفاع الاسعار وليس عن زيادة قيمة السلع والخدمات[٢].

إذ يمكن احتساب الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (الحقيقي) وفقا للصيغة الآتية [٣]:-

$$\text{الناتج المحلي الاجمالي الجقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} * 100$$

اولاً :- تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

بداية عقد الثمانينات بدأت الحرب العراقية الإيرانية ، التي ترافق معها تراجع الإيرادات النفطية بسبب تدمير منشآت النفط من لدن القوات الإيرانية وتوقف تصدير النفط ، وهذا التراجع أدى إلى تدهور معدلات الناتج المحلي الإجمالي .

وقد تعرض البلد لحرب أخرى على اثر غزو الكويت في مطلع عقد التسعينيات، ودمرت الحرب ما تبقى من بنى تحتية وغيرها، فضلاً عن فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ومنع تصدير

(١) نضال الهاشمي،غفران الجبوري،تشخيص اثر الحصار الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة قياسية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد٥، ٢٠٠٢،ص١٢٣.

(٢) Johan Sloman, Economics, 6th Ed, pearson prentice Hall, England, 2006, P373-374

(٣) حسام علي داوود ، مصدر سابق ، ص١٦٨

النفط العراقي الذي يشكل المورد الأكبر لخزينة الدولة، ومع حاجة الحكومة إلى الإنفاق لتمويل الحاجات المتزايدة، فأنها اضطرت إلى تمويل هذا الإنفاق عن طريق الإصدار النقدي الجديد، والذي عمل على توسيع التضخم .

وشهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً واضحاً بسبب الظروف التي مر بها البلد من حروب وفرض الحصار الاقتصادي عليه، إذ نلحظ عن طريق الجدول (١٠) زيادة الناتج المحلي الاجمالي من عام ١٩٨٨ بالاسعار الجارية (١٩٤٣٢,٢) مليون دينار (٢٠٤٠٧,٩) عام ١٩٨٩ بمعدل نمو سنوي (٥,٠٢%) اما بالاسعار الثابتة فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (١٨٨٢٦,٢) بمعدل نمو سنوي سالب (٣,١٢-%)

وفي عام ١٩٩٠ بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (٥٥٩٢٦,٥) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي (١٧٤,٠٤%) اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد بلغ (٥٧,٨٢%) ،ثم انخفض الناتج عام ١٩٩١ الى (٤٢٤٥١,٦) مليون دينار بالاسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٢٤,٠٩- %)، في حين سجل الناتج بالأسعار الثابتة نمواً سالباً قدره (٦٤,٠٥- %) وهذا الانخفاض يعود الى فرض العقوبات الاقتصادية وحظر تصدير النفط. ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة الارتفاع عام ١٩٩٢ ليبلغ (١١٥١٠٨,٤) مليون دينار بالاسعار الجارية، واستمر هذا الارتفاع حتى عام ١٩٩٥ إذ بلغ (٦٦٩٥٤٨٢,٩) مليون دينار بالاسعار الجارية، بمعدل نمو سنوي عال بلغ (٣٠٣,٧٥%) وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع مستويات الاسعار اي بسبب تصاعد موجة التضخم، اما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد بلغ (٢,١٢%).

تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عام ١٩٩٦ الى (٦٥٠٠٩٢٤,٦) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٢,٩١- %) بسبب انخفاض مستويات الاسعارنتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم واستئناف تصدير النفط ، في حين بلغ معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة (١١,٠٢%)، شهد الناتج ارتفاعاً بالاسعار الجارية والثابتة خلال الاعوام من (١٩٩٧-٢٠٠٠) إذ بلغ الناتج (٥٠٢١٣٦٩٩,٩) مليون دينار بالاسعار الجارية عام ٢٠٠٠، وحقق نمو سنوي بلغ (٤٥,٧٠%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو(١,٤١%).

انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال العامين (٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) الى (٤١٣١٤٥٦٨,٥ ، ٤١٠٢٢٩٢٧.٤) مليون دينار على الترتيب ، بمعدل نمو سنوي سالب مقداره (١٧,٧٢- % ، ٠,٧١- %) على الترتيب ، وبالاسعار الثابتة فقد ارتفع معدل النمو عام

٢٠٠١ الى (٢,٣١%) اما عام ٢٠٠٢ فقد سجلت معدل نمو سالب بلغ (٦,٩٠-%)، وهذا التراجع كان بسبب احداث ١١ ايلول وتراجع اسعار النفط ، وبلغ معدل النمو المركب للناتج بالاسعار الجارية للمدة من ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٦٥,٧%)وبالأسعار الثابتة (٤,٩%)، والشكل (٣٣) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢.

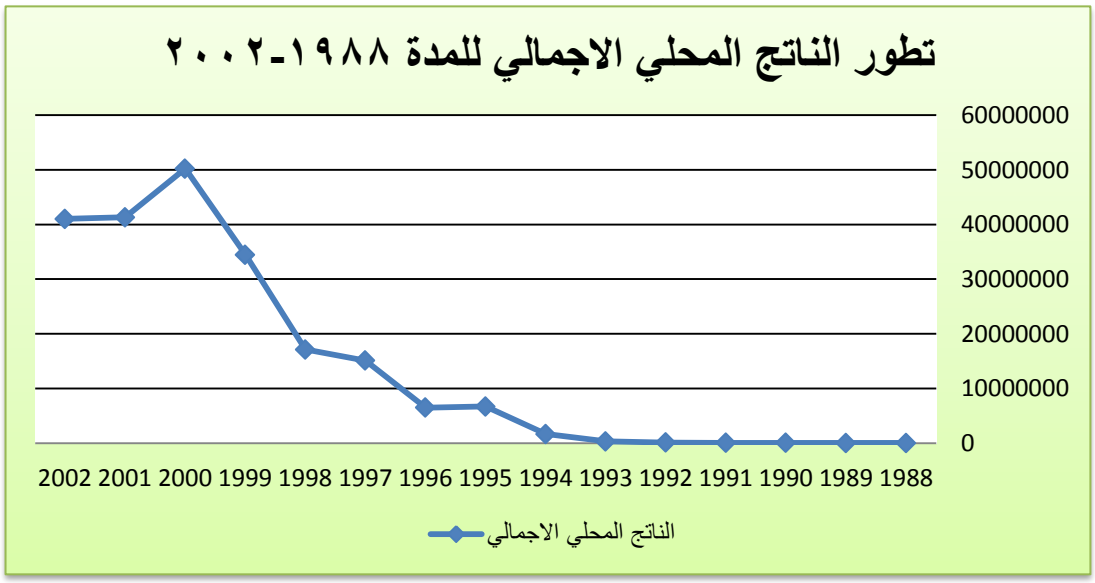

جدول (١٠) تطور الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار

السنة	GDP بالأسعار الجارية	معدل النمو%	GDPبالأسعارالثابتة ١٩٨٨= ١٠٠	معدل النمو%
1988	19432.2		19432.2	-0.02
1989	20407.9	5.02	18826.2	-3.12
1990	55926.5	174.04	29711.1	57.82
1991	42451.6	-24.09	10682	-64.05
1992	115108.4	171.15	14163.5	32.59
1993	321646.9	179.43	18453.6	30.29
1994	1658325.8	415.57	19164.9	3.85
1995	6695482.9	303.75	19571.2	2.12
1996	6500924.6	-2.91	21728.1	11.02
1997	15093144	132.17	26342.7	21.24
1998	17125847.5	13.47	35525	34.86
1999	34464012.6	101.24	41771.1	17.58
2000	50213699.9	45.7	42358.6	1.41
2001	41314568.5	-17.72	43335.1	2.31
2002	41022927.4	-0.71	40344.9	-6.90
2003	29585788.6	-27.88	26990.4	-33.10
2004	53235358.7	79.94	41607.8	54.16
2005	73533598.6	38.13	43438.8	4.40
2006	95587954.8	29.99	47851.4	10.16

2007	111455813.4	16.60	48510.6	1.38
2008	157026061.6	40.89	51716.6	6.60
2009	130642187	-16.8	54720.8	5.80
2010	162064566	24.1	57751.6	5.53
2011	217327107	34.1	63650.4	10.21
2012	254225490.7	16.97	71680.8	12.61
2013	273587529.2	7.61	76922.0	7.31
2014	266420384.5	-2.61	77789.7	1.12
2015	207876191.8	-21.97	81560.1	3.54
2016	196536350.8	-5.45	86660.3	5.97
2017	225995179.1	14.98	90162.6	4.04
معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠٠٢		65.7%	4.9%	
معدل النمو المركب للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧		14.4%	8.3%	
معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠١٧		36.2%	5.2%	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٣)

ثانيا) تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٧

تراجع الناتج المحلي الاجمالي الى (٢٩٥٨٥٧٨٨,٦) مليون دينار بالأسعار الجارية و(٢٦٩٩٠,٤) مليون دينار بالاسعار الثابتة عام ٢٠٠٣ مسجلا نمواً سالباً بلغ (٢٧,٨٨- %) و (٣٣,١٠- %) على الترتيب ، بسبب احتلال العراق وعمليات التخريب والتدمير التي اجتاحت البلد. وشهد عام ٢٠٠٤ زيادة في الناتج بالأسعار الجارية والثابتة واستمرت هذه الزيادة بمعدلات متباينة حتى عام ٢٠٠٨ اذ بلغ الناتج (١٥٧٠٢٦٠٦١,٦) مليون دينار بالاسعار الجارية، إذ سجل الناتج نمواً سنوياً بلغ (٤٠,٨٩%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ (٦,٦٠%). كما ان بداية هذه المدة دخل العراق منعطفاً جديداً وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إذ تغير النظام السياسي في العراق، وما تبعه من تغيير جميع السياسات التي كانت متبعة. وبذلك طرأ تحسن ملحوظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية.

انخفض الناتج بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٩ الى (١٣٠٦٤٢١٨٧) مليون دينار بمعدل نموسنوي سالب بلغ (١٦,٨- %)، في حين سجل الناتج بالأسعار الثابتة معدل نمو بلغ (٥,٨٠%)، وهذا الانخفاض في الناتج بسبب الازمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض اسعار السلع ومنها المستوردة.

ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع خلال الاعوام ٢٠١٠-٢٠١٣ وبالأسعار الجارية والثابتة وبمعدلات نمو متباينة، إذ وصل الناتج الى اعلى مستوى له عام ٢٠١٣ بلغ

(٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢) مليون دينار بالاسعار الجارية، بمعدل نمو(٧,٦١%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (٧,٣١%). وقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً من عام ٢٠١٤ والى ٢٠١٦ بمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (٢,٦٢- % ، ٥,٤٥- %) على الترتيب ، في حين بلغ نمو الناتج بالأسعار الثابتة (١,١٢% ، ٥,٩٧%) على الترتيب، وهذا التراجع بسبب انخفاض اسعار النفط بشكل كبير، فضلا عن الاحداث التي شهدها العراق بسبب سيطرة داعش على بعض محافظات العراق وسيطرته على بعض الحقول النفطية.

اما عام ٢٠١٧ فقد شهد ارتفاعاً في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة إذ بلغ (٢٢٥٩٩٥١٧٩,١) مليون دينار بالاسعار الجارية بمعدل نمو سنوي (١٤.٩٨%) اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد بلغ (٤,٠٤)، وهذا الارتفاع في الناتج يعود الى ارتفاع اسعار النفط .

وقد بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧ (١٤,٤%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ (٨,٣%)، ولمدة الدراسة (٣٦,٢%) بالاسعار الجارية اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة (٥,٢%) . والشكل (٣٤) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

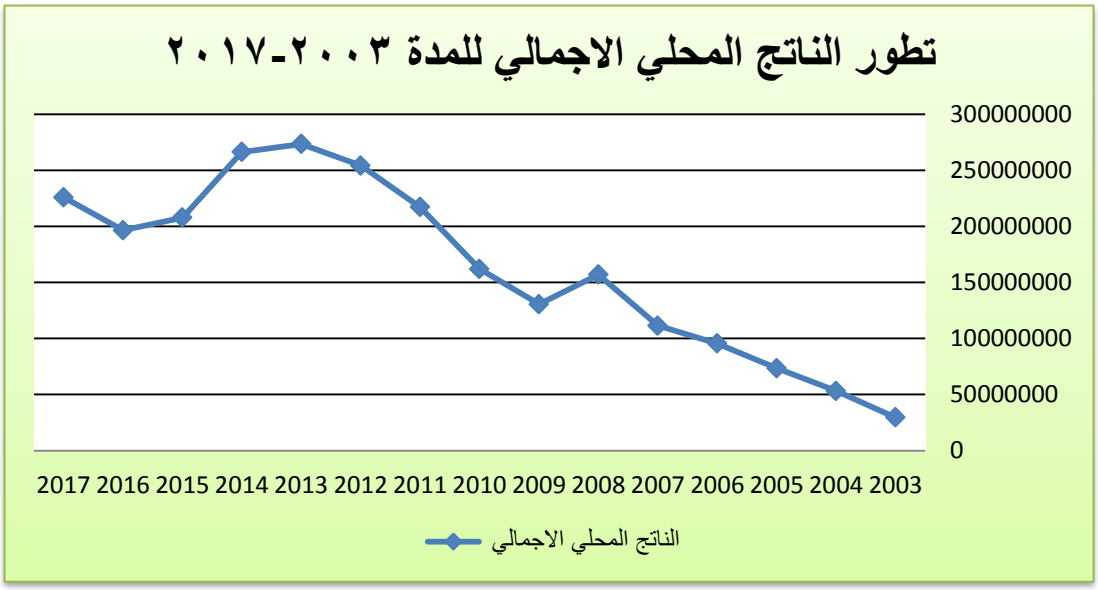

المطلب الثاني :- عرض النقد M2

يعد عرض النقد من العوامل الاساسية المؤثرة في الاقتصاد، ويعني كمية او حجم النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد ويمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم لعرض النقد وكالاتي [١].

أ) المفهوم الضيق لعرض النقدM1 :- يتكون من صافي العملة في التداول ويرمز لها CR زائداً ودائع تحت الطلب ويرمز لها DD ومن ثم فان معادلة عرض النقد M1= DD + CR .

ب) المفهوم الواسع لعرض النقدM2 :- يشتمل على عرض النقد الضيق M1 زائدا الودائع لأجل TD وكذلك حسابات التوفير S ومن ثم فان معادلة عرض النقد M2 = M1 + TD + S.

ت) المفهوم الاوسع لعرض النقدM3 :- ويشمل M2 مضافا اليه الودائع الاخرى والمتمثلة بالادخارات المودعة خارج البنوك التجارية اي لدى مؤسسات الادخار كبنوك الادخار المشتركة وصناديق الادخار [٢].

إذ شهد عرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينيات و التسعينيات زيادة واضحة وكبيرة جداً والذي انعكس بصورة مباشرة على ارتفاع المستوى العام للاسعار والزيادة في معدلات التضخم ومن ثم انخفاض في قيمة الدينار العراقي .من ذلك نستنتج بان علاقة عرض النقد بسعر صرف الدينار العرقي علاقة عكسية إذ كلما زاد عرض النقد ادى الى انخفاض قيمة العملة المحلية .

اولاً) تطور عرض النقد M2 للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

جدول (١١) يوضح بلوغ عرض النقد بالمعنى الواسع (١٥٥٥٦,١) مليون دينار عام ١٩٨٨، إذ استمر بالارتفاع حتى وصل الى (٣٥٢٤٥,٥) مليون دينار عام ١٩٩١ والى (٦٤٣١٤)مليون دينار عام ١٩٩٢ بمعدل نمو سنوي (٤١,٧% ، ٨٢,٥%) على الترتيب اما معدل النمو الحقيقي فقد كان سالبا (-١٤٤,٨% ، -١,٣%) على الترتيب ، وعززت هذه الزيادة تشوهات الأسعار وضعف اتساق السياسات الاقتصادية وتدهور سعر صرف الدينار العراقي، واستمرت هذه الزيادة في عرض النقد عام ١٩٩٥ وقد وصل معدل النمو السنوي لعرض النقد الى اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة بمقدار (١٨٢,٤%)، وهذا الارتفاع في عرض النقد يعود الى سياسة الاصدار النقدي الجديد الذي اتبعته الحكومة من اجل سد العجز الحاصل في الموازنة

(١) خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مصدر سابق ،ص٢٨٤-٢٨٥
(٢) Bradley R. Schiller (The Economy Today) , McGraw Hill Irwin , New York, Ninth Edition 2003,p226

العامة بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وحظر تصدير النفط وانخفاض الايرادات النفطية، فضلا عن زيادة الانفاق الحكومي لاسيما الانفاق الموجه لدعم القطاع الزراعي من اجل توفير الحاجات الاساسية للمواطنين .

شهد عام ١٩٩٦ معدل نمو اقل لعرض النقد من الاعوام التي سبقته اذ بلغ (٣٠,٢%) ، وذلك بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) بين العراق والامم المتحدة واعادة تصدير النفط وزيادة الايرادات النفطية ومن ثم تخفيض الاعباء على موازنة الدولة، وعلى الرغم من ذلك فإن العجز في الموازنة العامة بقي مستمراً ، وهذ ما جعل البنك المركزي يستمر في عملية الإصدار النقدي الجديد لتمويل هذا العجز، فارتفع عرض النقد في هذه المدة من (١١٥٤٦٢٧)مليون دينار في عام ١٩٩٦ إلى (٣٨٧١٠٦٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٢، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣٠,٢%، ٣٥,٨%) على الترتيب وبمعدل نمو حقيقي بلغ (١٦,٥%) عام ٢٠٠٢ . كما بلغ معدل النمو المركب لعرض النقد الواسع للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٤٣,٩%). والشكل (٣٥) يوضح تطور عرض النقد الواسع للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢.

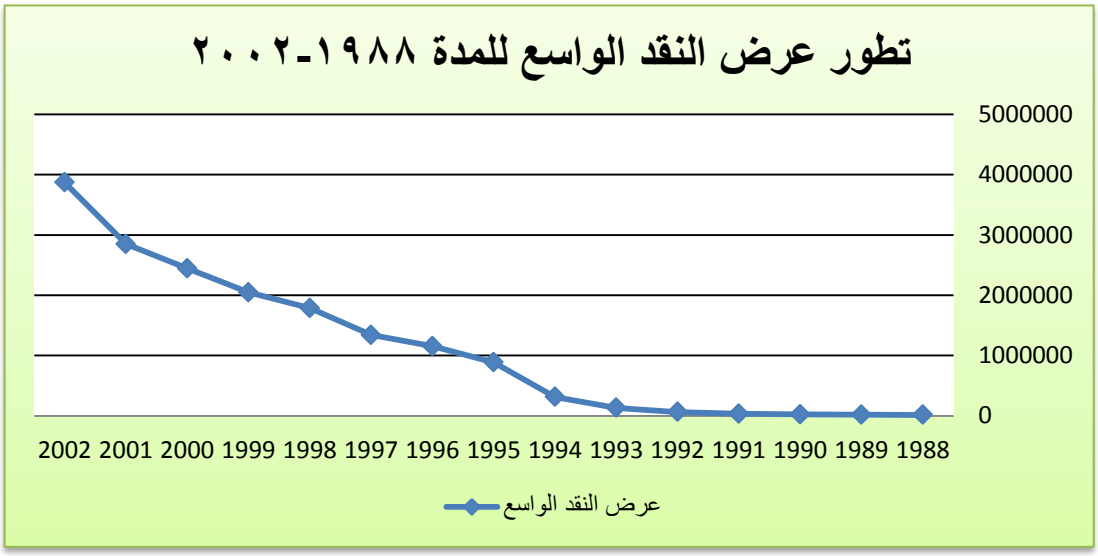

جدول(١١) تطور عرض النقد M2 بالاسعار الجارية في العراق للمدة ١٩٨٨- ٢٠١٧

مليون دينار

السنة	M2عرض النقد	معدل النمو%	معدل التضخم السنوي (3)	معدل النمو الحقيقي% (2-3)
1988	15556.1			
1989	19840.2	27.5	6.3	21.2
1990	24869.1	25.3	51.6	-26.3
1991	35245.5	41.7	186.5	-144.8
1992	64314	82.5	83.8	-1.3

-101.7	207.6	105.9	132434	1993
-355	492.1	137.1	314035	1994
-169	351.4	182.4	886894	1995
45.6	-15.4	30.2	1154627	1996
-6.92	23.02	16.1	1340262	1997
18.6	14.8	33.4	1787895	1998
1.9	12.6	14.5	2047438	1999
14.5	4.9	19.4	2445551	2000
0.1	16.4	16.5	2849598	2001
16.5	19.3	35.8	3871069	2002
47	32.6	79.6	6953420	2003
49.3	26.9	76.2	12254000	2004
-17.1	36.9	19.8	14684000	2005
-9.7	53.2	43.5	21080000	2006
-2.9	30.8	27.9	26956076	2007
26.8	2.7	29.5	34919675	2008
32.9	-2.8	30.1	45437918	2009
30.3	2.5	32.8	60386086	2010
13.84	5.66	19.5	72177951	2011
-1.55	6.05	4.5	75466360	2012
14.3	1.9	16.2	87679504	2013
1.3	2.2	3.5	90727801	2014
-10.3	1.4	-8.9	82595493	2015
6.2	0.4	6.6	88081993	2016
1.3	0.2	1.5	89441338	2017
		43.9%	معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠٠٢	
		18.4%	معدل النمو المركب للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧	
		33.1%	معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠١٧	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٣)

ثانيا) تطور عرض النقد M2 للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

قام البنك المركزي بعدة اجراءات للسيطرة على عرض النقد منها اصدار عملة جديدة بدلا من العملة القديمة بمواصفات جديدة تحد من تزويرها، وهذا ما ساعد في تعزيز ثقة الافراد بها كما ساعدت سياسة تحرير سعر الفائدة وبشكل كبير في زيادة نسبة الودائع الجارية إلى اجمالي عرض النقد وزيادة ثقة الافراد بالجهاز المصرفي، بسبب استقرار قيمة العملة، إذ ادت هذه

التطورات إلى استقرار الطلب النقدي فضلا عن الغاء ظاهرة تعدد اسعار صرف الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية[١]

ارتفع عرض النقد الى (٦٩٥٣٤٢٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣ بمعدل نمو سنوي بلغ (٧٩,٦٣%) وتعود هذه الزيادة الى اعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي بعد حرب الخليج الثالثة ، وفي عام ٢٠٠٥ بلغ عرض النقد (١٤٦٨٤٠٠٠) مليون دينار بمعدل نمو اقل ما كان عليه في العامين السابقين اذ بلغ (١٩,٨%) وسبب الانخفاض في معدل النمو يعود الى سعي البنك المركزي لمعالجة مشكلة التضخم بعد حصوله على استقلاليته بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤[٢].إذ كان معدل النمو الحقيقي ذات قيمة سالبة لعرض النقد الواسع خلال الاعوام من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ على الترتيب(١٧,١-% ، ٩,٧-%، ٢,٩-%) و استمرنمو عرض النقد الواسع بمعدلات متزايدة خلال الاعوام ٢٠٠٧ -٢٠١٠ إذ بلغ (٢٧,٩% ، ٣٢,٩%).

وقد شهدت الاعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ انخفاضاً في معدل نمو عرض النقد ، فقد بلغ معدل النمو السنوي للعامين على الترتيب (١٩,٥% ، ٤,٥%)، وبمعدل نمو حقيقي سالب عام ٢٠١٢ اذ بلغ (١,٥٥-%)، ويعود السبب في تدني النمو الى حصول حالة من الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي بفعل حرص البنك المركزي للحصول على توازن في النمو في القطاعين النقدي والحقيقي[٣]. سجل عام ٢٠١٤ اعلى مستوى لعرض النقد إذ بلغ (٩٠٧٢٧٨٠١) مليون دينار بمعدل نمو سنوي منخفض (٣,٥%) مقارنة بعام ٢٠١٣ الذي بلغ فيه معدل النمو (١٦,٢%)، وهذا التراجع في معدلات النمو بسبب انخفاض ايرادات النفط وحدوث حالة من الانكماش الاقتصادي في عام ٢٠١٤ مع انخفاض في صافي الموجودات الاجنبية[٤]. واستمر التراجع في معدل النمو السنوي لعرض النقد حتى عام ٢٠١٥ اذ حقق نمواً سالباً مقداره (٨,٩-%)، كما انخفض عرض النقد الواسع الى (٨٢٥٩٥٤٩٣) مليون دينار، وهذا التراجع في عرض النقد ومعدل النمو يعود الى استمرار تراجع الايرادات النفطية بفعل الانخفاض الحاد في أسعار النفط .

(١) جليل كامل غيدان ، استبرق اسماعيل حمه، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 2012-1990، واسط، مجلة الكوت للعلوم ا لاقتصادية و الادارية، ، العدد(17)، 2015 ، ص 8.
(٢) مظهر محمد صالح،السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد،اذار،٢٠١٢،ص٢.
(٣) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢، ص١٨.
(٤) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤، ص٣١.

شهد عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ زيادة في عرض النقد إذ بلغت (٨٨٠٨٢٠٠٠ ، ٨٩٤٤١٣٣٨) مليون دينار بمعدل نمو مرتفع عن العامين السابقين بنسبة (٦,٦٤% ، ١,٥%) ، إذ كانت هذه الزيادة ناتجة من الاثر التوسعي لصافي الديون الحكومية (الائتمان المحلي).كما كان معدل النمو المركب لعرض النقد الواسع للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (١٨,٤%) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (٣٣,١%) . والشكل (٣٦) يوضح تطور عرض النقد الواسع للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٧

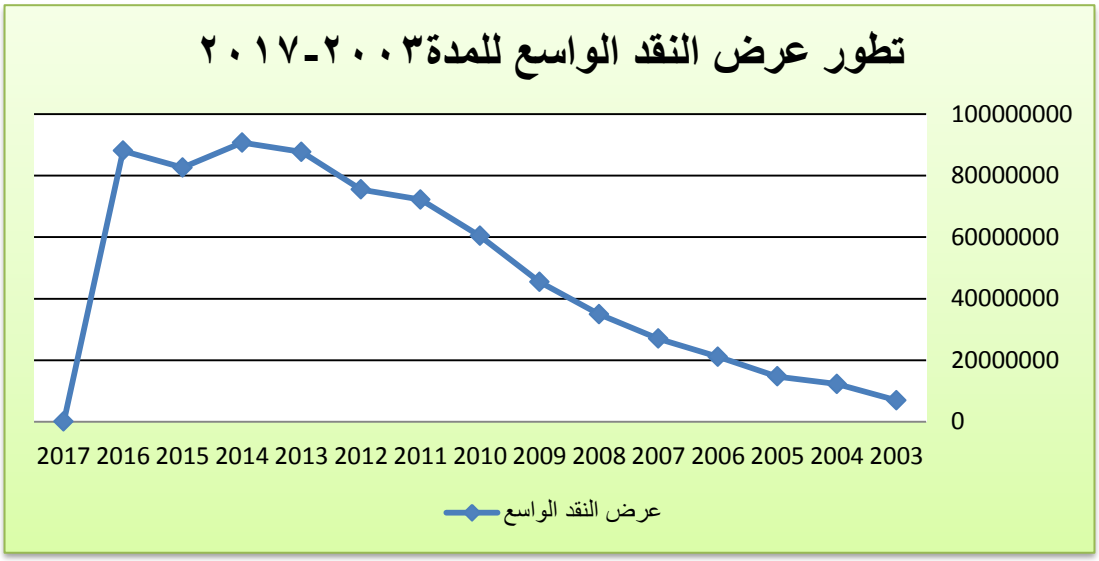

المطلب الثالث) اسعار الصرف

يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي عن طريق تاثيره في حجم التجارة والميزان التجاري، او عن طريق تاثيره في الاستثمار الخارجي وتدفقات رؤوس الاموال من و الى الخارج، فعند حدوث زيادة في معدلات الفائدة المحلية فانها تعمل على جذب رؤوس الاموال الى الداخل، وفي حال عدم ثبات سعر الصرف فان قيمة العملة المحلية سترتفع وتعيد ميزان المدفوعات الى التوازن، وفي حال ثبات سعر الصرف فان الزيادة غير المتوقعة في اسعار الفائدة ستؤدي الى تدفقات راسمالية ومن ثم زيادة عرض النقد [١].

تعد أسعار الصرف في العراق قبل عام ٢٠٠٣ أسعاراً تشويهية ، إذ لا تعبر عن القيمة الحقيقية للدينار العراقي، فضلاً عن تعددية أسعار الصرف دون مبرر اقتصادي مقبول إذ كان هناك سعر صرف رسمي وموازي واسعار صرف إدارية وسعر صرف حوالات المواطنين والسعر التحاسبي .. الخ ،وتقدر أسعار الصرف السائدة بما يقارب عشرة أسعار وقد تكون هناك أسعار

(١) سندس حميد موسى ، البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي ،ط١ ، عمان ، دار الايام ، ٢٠١٨، ص٦٢-٦٣

أكثر من ذلك، ان هذه التعددية في اسعار الصرف لها آثار سلبية كبيرة على الإقتصاد منها عدم تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص وعدم توجيه موارد كافية من النقد الأجنبي للتجارة الخارجية[١]

وقد ارتبط الدينار العراقي بسعر صرف ثابت تقريباً مدة طويلة، إذ كان سعر الصرف للدولار الأمريكي يتخذ وسيطاً لتقييم الدينار العراقي يومياً مقابل العملات الأجنبية ، لذا كان سعر صرف الدينار العراقي يتأثر تجاه العملات الأخرى بالنسبة نفسها لارتفاع وانخفاض الدولار تجاهه[٢]. إذ اتبع العراق نظام الصرف الثابت في الثمانينيات والتسعينيات وحتى حلول عام ٢٠٠٢، وبعد احداث عام ٢٠٠٣ اتبع العراق نظام الصرف المعوم المدار .

اولاً) تطور اسعار الصرف للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

يوضح جدول (١٢) سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي اتجاه الدولار، إذ يبين بان سعر الصرف الرسمي في عام ١٩٨٨ كان يساوي (٠,٣١) دينار لكل دولار، واتسم سعر الصرف الرسمي بالثبات لغاية ٢٠٠٢ لان النظام المتبع في تلك المدة هو نظام الصرف الثابت .اما سعر الصرف الموازي كان يساوي (٢,٠٨) دينار لكل دولار عام ١٩٨٨، كما ارتفع سعر الصرف الموازي الى (٣,٠٦) دينار لكل دولار عام ١٩٨٩ بمعدل نمو سنوي (٤٧,١%)، واستمر سعر الصرف الموازي بالارتفاع وبمعدلات نمو عالية خلال الاعوام من ١٩٩٠ والى ١٩٩٥ إذ بلغ سعر الصرف الموازي (١٦٧٤) ديناراً لكل دولار عام ١٩٩٥، بمعدل نمو سنوي بلغ (٢٦٥,٥%) وهذا الارتفاع في سعر الصرف الموازي يعود الى الارتفاع الكبير في مستويات الاسعار في العراق نتيجة لفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، اذ هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و الاسعار، وقد شهد عام ١٩٩٦ انخفاض سعر الصرف الموازي الى (١١٧٠) ديناراً لكل دولار، بمعدل نمو سنوي سالب (٣٠,١١- %) وهذا التراجع جاء بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة وانخفاض مستويات الاسعار.

عاودت اسعار الصرف الموازية الى الارتفاع من عام ١٩٩٧ الى عام ١٩٩٩ بمعدلات نمو موجبة متفاوتة وعلى الترتيب (٢٥,٧% ، ١٠,١% ، ٢١,٩%)، اما في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ فحقق معدلات نمو سالبة كانت (٢,٢٨- % و٠,٠٥-%).وفي عام ٢٠٠٢ شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً طفيفاً إذ بلغ (١٩٥٧) ديناراً لكل دولار بمعدل نمو سنوي (١,٤٥%)، بعد ان

(١) اديب قاسم شندي ، سعرصرف الدينارالعراقيوالعوامل المؤثرةفيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ١١، ٢٠٠٦،ص٣-٤
(٢) حسن علي بخيت، إيمان عبد خضير، العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة (١٩٩٥-١٩٩٨)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السابع، العدد ٢٤، ٢٠٠٠، ص ٣٤.

انخفض في عام ٢٠٠١ الى (١٩٢٩) ديناراً لكل دولار. إذ بلغ معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠٠٢ لسعر الصرف الموازي (٥١,١٢%)اما سعر الصرف الرسمي قد بقي ثابتاً كون النظام المتبع للصرف هو نظام الصرف الثابت ومن ثم فان النمو المركب سيكون (صفراً)، والشكل (٣٧) يوضح تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢.

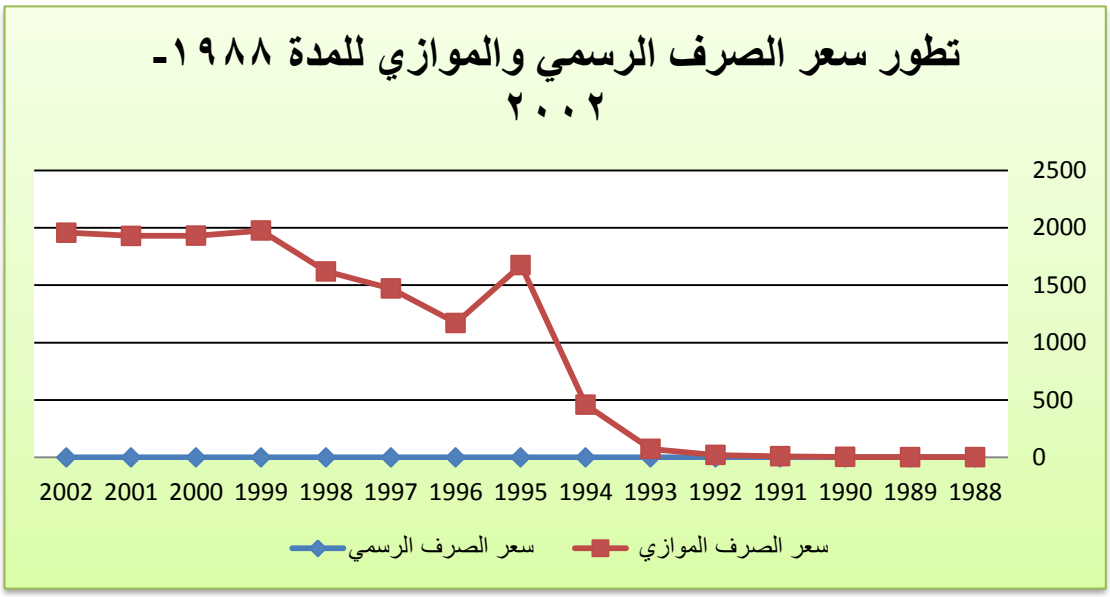

جدول (١٢)تطور اسعار الصرف في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو %	سعر الصرف الموازي	معدل النمو%	الفرق بين السعرين
1988	0.31		2.08		1.76
1989	0.31	0	3.06	47.1	2.74
1990	0.31	0	4	30.7	3.68
1991	0.31	0	10	150	9.68
1992	0.31	0	21	110	20.68
1993	0.31	0	74	252.4	73.68
1994	0.31	0	458	518.9	457.68
1995	0.31	0	1674	265.5	1673.68
1996	0.31	0	1170	-30.1	1169.68
1997	0.31	0	1471	25.7	1470.68
1998	0.31	0	1620	10.1	1619.68
1999	0.31	0	1975	21.9	1974.68
2000	0.31	0	1930	-2.3	1929.68
2001	0.31	0	1929	-0.05	1928.68
2002	0.31	0	1957	1.5	1956.68
2003	1836	590633.6	1936	-1.07	100
2004	1453	-20.9	1453	-24.9	0
2005	1469	1.1	1472	1.3	3
2006	1467	-0.1	1475	0.2	8

12	-14.1	1267	-14.5	1255	2007
10	-5.05	1203	-4.9	1193	2008
12	-1.7	1182	-1.9	1170	2009
15	0.25	1185	0	1170	2010
26	0.9	1196	0	1170	2011
67	3.09	1233	-0.3	1166	2012
66	-0.08	1232	0	1166	2013
48	-1.5	1214	0	1166	2014
80	2.7	1247	0.08	1167	2015
93	2.2	1275	1.3	1182	2016
75	-1.3	1259	0.16	1184	2017
51.12%			0%	معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠٠٢	
2.8-%			2.9-%	معدل النمو المركب للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧	
23.5%			31.3%	معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠١٧	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٣)

ثانيا) تطور سعر الصرف للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

ومن جملة الاجراءات التي قام بها البنك المركزي لتحقيق الإستقرار في قمية العملة المحلية هو استبدال العملة القديمة بمواصفات جديدة، وعند دخول العملة الجديدة الى التداول لاقت قبولاً عاماً من قبل الجمهور بسبب توفيرها الأمان وصعوبة التزوير، كما إن عملية إستبدال العملة قد رفعت من قيمة الدينار العراقي وقللت من ظاهرة الدولرة التي كانت منتشرة بشكل كبير بسبب فقدان الثقة في العملة المحلية، فضلا عن الرواتب التي كانت تدفع بالدولار الامريكي بعد عام ٢٠٠٣ [(١)]، كما اخذ البنك المركزي على عاتقه تأمين العرض من العملة الاجنبية بالشكل الذي يغطي حاجة الطلب المحلي على العملة الاجنبية وتسديد اقيام الاستيرادات من السلع والخدمات ، فضلا عن سحب الجزء الفائض من العملة المحلية للحفاظ على قيمتها وذلك يتم عن طريق نافذة بيع العملة اي بيع وشراء العملة الاجنبية .

وقد شهد عام ٢٠٠٣ ارتفاع سعر الصرف الرسمي إذ بلغ (١٨٣٦) ديناراً لكل دولار وقد حقق اعلى معدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة بلغ (٥٩٠٦٣٣,٦%) وهذا الارتفاع جاء نتيجة اعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي بعد حرب الخليج الثالثة، اما سعر الصرف الموازي فقد انخفض الى (١٩٣٦) ديناراً لكل دولار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (١,١ -%). كما شهد عام ٢٠٠٤ انخفاضاً في كل من سعر الصرف الرسمي و الموازي إذ بلغ كلاهما (١٤٥٣) دينار لكل دولار وبمعدل نمو

(١)صباح نوري عباس صباح ، مصدر سابق ، ص 68

سنوي سالب بلغ (٢٠,٩-% ، ٢٤,٩-%) على الترتيب ، اما في عام ٢٠٠٥ فحقق سعر الرسمي والموازي نمواً موجباً بلغ (١,١% ، ١,٣%) على الترتيب، تراجع سعر الصرف الرسمي عام ٢٠٠٦ الى (١٤٦٧) دينار لكل دولار بمعدل نمو سنوي سالب (٠,١-%) واستمر بالتراجع حتى عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (١١٧٠) ديناراً لكل دولار وحقق نمواً سالباً مقداره (١,٩-%) ، في حين حقق سعر الصرف الموازي ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠٠٦ بلغ (١٤٧٥) ديناراً لكل دولار بمعدل نمو سنوي موجب مقداره (٠,٢%) ، وبعد ذلك شهد سعر الصرف الموازي انخفاضا حتى عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (١١٨٢) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سالب (١,٧-%).

بقي سعر الصرف الرسمي ثابتاً في العامين (٢٠١٠، ٢٠١١) و بلغ (١١٧٠) ديناراً لكل دولار، كما ارتفع سعر الصرف الموازي على الترتيب الى (١١٨٥ ، ١١٩٦) دينار لكل دولار بمعدل نمو سنوي موجب بلغ على الترتيب (٠,٢٥% ، ٠,٩%)، اما عام ٢٠١٢ فقد انخفض سعر الصرف الرسمي الى (١١٦٦) دينار لكل دولار، وبمعدل نموسنوي سالب بلغ (٠,٣-%)، اما سعر الصرف الموازي فقد حقق نموا موجبا عام ٢٠١٢ بلغ (٣,٠٩%). وفي العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ شهد سعر الصرف الرسمي استقرارا بسبب سعي البنك المركزي لتحسين قيمة الدينار العراقي، اما سعر الصرف الموازي فقد انخفض الى (١٢٣٢ ، ١٢١٤) دينار لكل دولار وحقق نمواً سنوياً سالباً بلغ (٠,٠٨-% ، ١,٥-%) على الترتيب. ويعزى ذلك الى قيام البنك المركزي العراقي بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الاجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية[(١)] ارتفع سعر الصرف الرسمي الى (١١٦٧) ديناراً لكل دولار في عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٠,٠٨%) ، واستمر بالارتفاع حتى عام ٢٠١٧ اذ بلغ (١١٨٤) دينار لكل دولار بمعدل نمو بلغ (٠,١٦%)، في حين حقق سعر الصرف الموازي نمو بمقدار (٢,٧% ، ٢,٢%) في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ اما في العام ٢٠١٧ فقد انخفض سعر الصرف الموازي الى (١٢٥٩) ديناراً لكل دولار بمعدل نمو سالب (١,٣-%) بعد ان حقق ارتفاعا في العام السابق بلغ (١٢٧٥) ديناراً لكل دولار، كما بلغ معدل النمو المركب لسعر الصرف الرسمي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٢,٩ -%) وبلغ معدل النمو المركب للسعر الموازي للمدة نفسها (٢,٨-%) ، وقد سجل سعر الصرف الرسمي نموا مركبا للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧ (٣١,٣ %) اما السعر الموازي بلغ (٢٣,٥%) . والشكل (٣٨) يوضح تطور اسعار الصرف للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

(١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤، ص٤٠

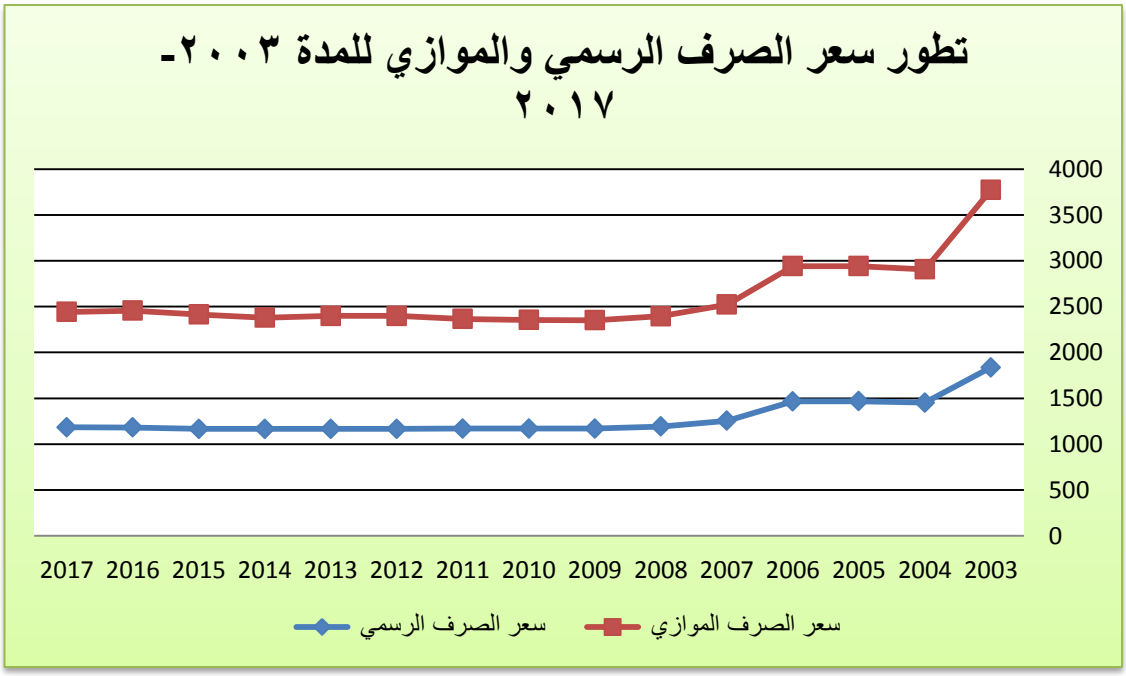

المطلب الرابع) سعر الفائدة

يعبر عن سعر الفائد بانه تكلفة اقتراض النقود ، وتقاس اسعار الفائدة بنسبة مئوية سنوية وهي تختلف باختلاف صفات القرض من ناحية وموعد الاستحقاق والمخاطرة والسيولة، وتعد اسعار الفائدة اكثر المتغيرات الاقتصادية مراقبة وتؤثر في قرارات الافراد بشكل مباشر عن طريق الاستهلاك والادخار، وتؤثر في قرارات رجال الاعمال والمنشآت عن طريق الاستثمار[١]، إذ نميز بين نوعين من اسعار الفائدة ، سعر الفائدة الاسمي وهو السعر المعلن عنه في الصحف وداخل البنوك ويرمز له بالرمز (i) اما سعر الفائدة الحقيقي يرمز له بالرمز (r) ويعبر عن القوة الشرائية للفائدة ، اي هو عبارة عن سعر الفائدة الاسمي مخصوما منه معدل ارتفاع الاسعار (التضخم)(f)، وعندها يمكن الحصول على المعادلة الاتية: ($r = i - f$) وهذه المعادلة تسمى بمعادلة فيشر[٢].

لقد عانى الاقتصاد العراقي في المدد السابقة من جمود في اسعار الفائدة ، إذ كانت اسعار الفائدة تحدد اداريا من لدن البنك المركزي، فيرفعها في حالة رغبته في زيادة المدخرات ويخفضها في الحالة المعاكسة دون ان ياخذ بنظر الاعتبار بقوى العرض والطلب في السوق النقدي. وقد ادى ارتفاع التضخم إلى جعل قيمة اسعار الفائدة الحقيقية سالبة وهو ما ادى الى الغاء دور اسعار الفائدة خلال تلك المدة، كما ان وجود أسعار فائدة حقيقية سالبة في الاقتصاد تعد مصدر من

(١) سندس حميد موسى ، مصدر سابق ، ص١٦٥
(٢) خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مصدر سابق ، ص١٨٣-١٨٤

المصادر المولدة للتوقعات التضخمية وتدهور في القيمة الداخلية للعملة ومن ثم فان البنك المركزي قد نجح عن طريق إشارة سعر الفائدة على تحقيق عوائد قوية على الدينار العراقي وتحويله الى عملة جاذبة ومصدة قوية في مواجهة التوقعات التضخمية التي عانت منها البلاد سابقاً[١] ،إذ ان ضعف الاسواق المالية وانخفاض درجة الوعي المصرفي لدى الافراد وعدم وجود سوق نقدية متطورة بين المصارف جعل من اسعار الفائدة ذات تأثير قليل ومن ثم لا يمكن عد سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي اداة فاعلة في خلق الاستقرار النقدي ومحاربة الضغوط التضخمية وكقوة دافعة للنمو الاقتصادي .

اولاً) تطور سعر الفائدة للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

نلحظ من جدول (١٣) ان سعر الفائدة في العراق في عام ١٩٨٨ كان (٦,١٣%) واستمر عند هذا المستوى حتى عام ١٩٩٢ ، وفي عام ١٩٩٣ ارتفع سعر الفائدة الى (٦,٥%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (٦,٠٤%)، وقد ارتفع سعر الفائدة عام ١٩٩٥ الى (٧,٢٥%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (١١,٥٤%) وبقي عند هذا المستوى حتى عام ١٩٩٨ .

ثم شهد سعر الفائدة ارتفاعاً طفيفاً في عام ١٩٩٩ ليصبح (٧,٣٥%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (١,٣٨%) واستمر سعر الفائدة عند هذا المستوى لسعر حتى عام ٢٠٠١، ثم انخفض سعر الفائدة عام ٢٠٠٢ الى (٦,٣٥%) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (١٣,٦١-%) ، إذ كانت أسعار الفائدة في اغلب الاعوام ثابتة وفي الاعوام الاخرى حدث فيها ارتفاع طفيف عدا ٢٠٠٢ الذي شهد انخفاضاً في اسعار الفائدة والسبب في ذلك ان السلطة النقدية لم تستخدم أسعار الفائدة للتأثير في النشاط الاقتصادي او معالجة مشكلة التضخم التي كانت تعصف بالاقتصاد العراقي كذلك لم يمارس سعر الفائدة الدور الفعال في اجتذاب المدخرات وسحب السيولة للحد من الضغوط التضخمية[٢].

بلغ معدل النمو المركب لأسعار الفائدة للمدة ١٩٨٨ – ٢٠٠٢ (٠,٢٣%)، والشكل (٣٩) يوضح تطور سعر الفائدة للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢.

(١) مظهر محمد صالح ، مصدر سابق ، ص: 6
(٢) جليل كامل غيدان و استبرق اسماعيل حمه، اثر السياسة النقدية على استقرار اسعار الصرف الاجنبي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ١٧، ٢٠١٥، ص١٢٩.

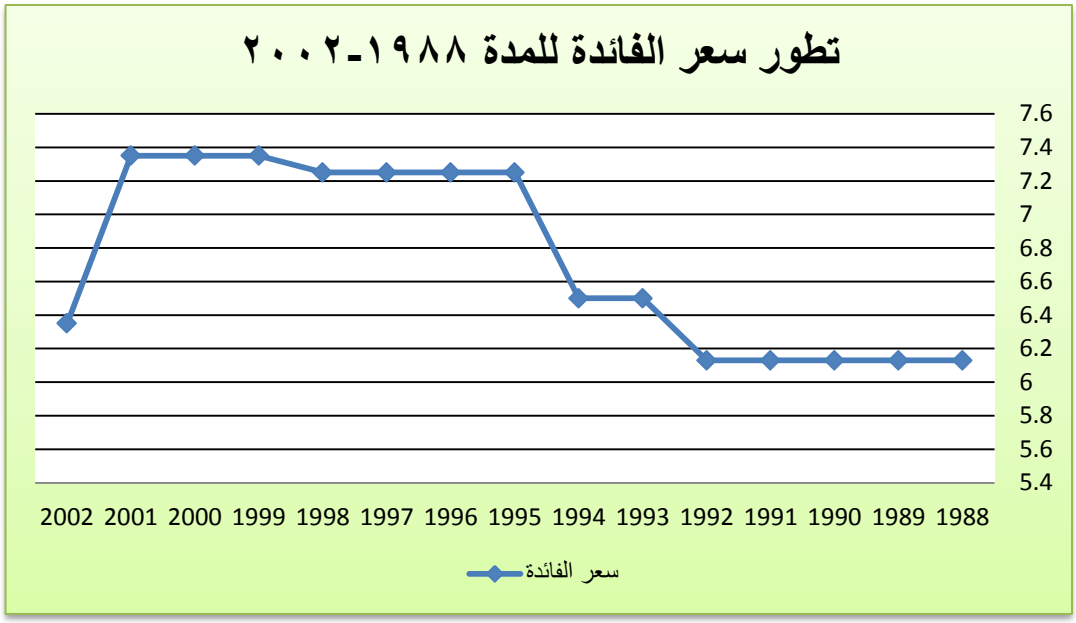

جدول (١٣) تطور سعر الفائدة في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧

السنة	سعر الفائدة الاسمي% (١)	معدل النمو %(٢)	معدل التضخم السنوي (٣)	سعر الفائدة الحقيقي (١-٣)
1988	6.13		21,36	-15.23
1989	6.13	0	6.3	-0.17
1990	6.13	0	51.6	-45.47
1991	6.13	0	186.5	-180.37
1992	6.13	0	83.8	-77.67
1993	6.5	6.03	207.6	-201.1
1994	6.5	0	492.1	-485.6
1995	7.25	11.5	351.4	-344.15
1996	7.25	0	-15.4	22.65
1997	7.25	0	23.02	-15.77
1998	7.25	0	14.8	-7.55
1999	7.35	1.4	12.6	-5.25
2000	7.35	0	4.9	2.45
2001	7.35	0	16.4	-9.05
2002	6.35	-13.6	19.3	-12.95
2003	6.35	0	32.6	-26.25
2004	6	-5.5	26.9	-20.9
2005	7	16.7	36.9	-29.9
2006	10.42	48.8	53.2	-42.78
2007	20	91.9	30.8	-10.8
2008	16.75	-16.3	2.7	14.05
2009	8.83	-47.3	-2.8	11.63
2010	6.25	-29.2	2.5	3.75
2011	6	-4	5.66	0.34
2012	6	0	6.05	-0.05

4.1	1.9	0	6	2013
3.8	2.2	0	6	2014
4.6	1.4	0	6	2015
3.6	0.4	-33.3	4	2016
3.8	0.2	0	4	2017
0.23%		معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠٠٢		
3-%		معدل النمو المركب للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧		
1.4-%		معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠١٧		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٣)

ثانيا) تطور سعر الفائدة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

شهد عام ٢٠٠٣ ثبات سعر الفائدة عند المستوى السابق اذ بقي عند معدل (٦,٣٥%)، اما في عام ٢٠٠٤ فقد انخفض سعر الفائدة الى (٦%) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٥,٥-%)، ثم عاود الارتفاع عام ٢٠٠٥ ليصل الى (٧%) وبمعدل نمو سنوي (١٦,٦%) واستمر هذا الارتفاع في سعر الفائدة حتى عام ٢٠٠٧ اذ بلغ (٢٠%) وبمعدل نمو سنوي (٩١,٩%)، وهذا الارتفاع في اسعار الفائدة كان بسبب سعي البنك المركزي للوصول الى اسعار فائدة توازنية ولغرض السيطرة على عرض النقد فضلاً عن التأثير في مستويات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب التقلبات في القطاع الحقيقي[١].الا ان هذا ا لاجراء ادى إلى آثار سلبية في القطاع الخاص إذ ادى إلى احجام المستثمرين عن الاقتراض بسبب الفوائد المرتفعة فضلا عن تردي الاوضاع الامنية .

انخفض سعر الفائدة عام ٢٠٠٨ الى (١٦,٧٥%) وبمعدل نمو بلغ (١٦,٣-%) نتيجة لتحسن سعر صرف الدينار امام الدولار عن طريق مزاد بيع الدولار، كما قام البنك المركزي بتخفيض اخر لسعر الفائدة في عام ٢٠٠٩ إلى (٨,٨٣%) بناءً على معلومات البنك بأن معدل التضخم قد انخفض، واستمر البنك المركزي بتخفيض اسعار الفائدة اذ وصل عام ٢٠١١ الى (٦%)وسجل معدل نمو بلغ (٤- %) ، واستمر سعر الفائدة عند هذا المستوى حتى عام ٢٠١٥، وسبب ذلك هو سعي البنك المركزي لتحفيز النمو الاقتصاد عن طريق توفير الائتمان المطلوب بأسعار فائدة متدنية[٢].

(١) نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٨، العدد٢٢، ٢٠١٢، ص٥٨.
(٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤، ص٣٦.

اما خلال الاعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ فقد شهد سعر الفائدة انخفاضا إذ بلغ (٤%) وجاء هذا الانخفاض انسجاما مع توجيهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حاليا في اسناد التنمية الاقتصادية [١] وبلغ معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٣-%)في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧ (١,٤ -%)والشكل (٤٠) يوضح تطور سعر الفائدة للمدة من ١٩٨٨-٢٠١٧.

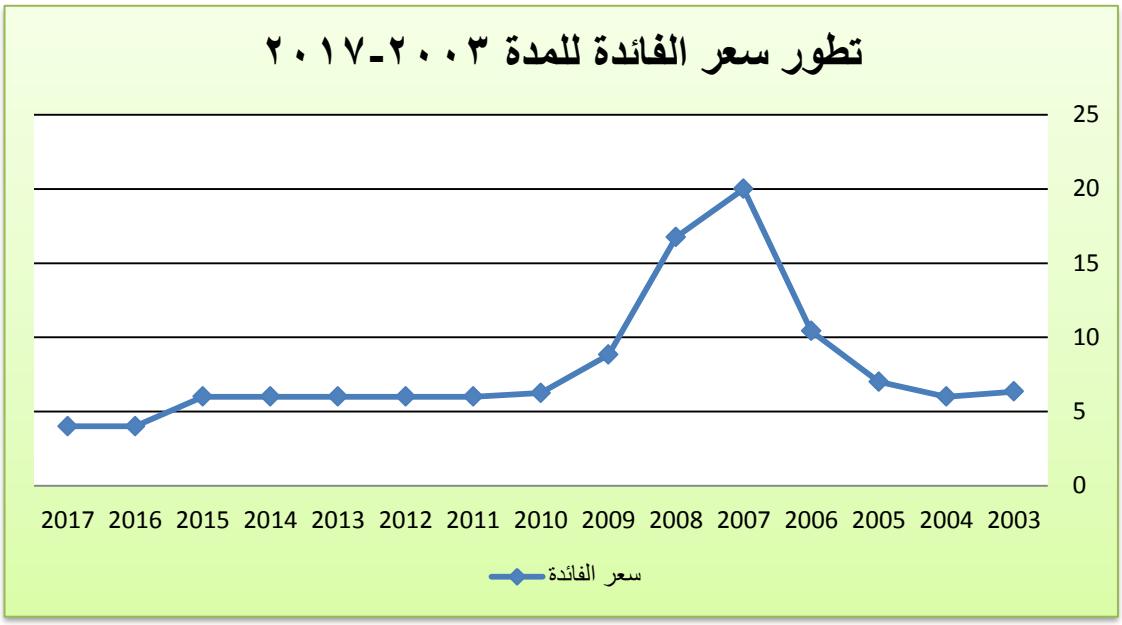

المطلب الخامس) التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار [٢]، او هو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار [٣]، ومن اهم العوامل الاقتصادية التي ينشئ بسببها التضخم :-

١) **تضخم جذب الطلب :-** ينشأ هذا التضخم نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي ، و من وجهة نظر نقدية فأنه يحدث نتيجة زيادة عرض النقد الذي يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع والخدمات في ظل حالة الاستخدام الكامل وعدم مرونة الجهاز الانتاجي سوف يرتفع المستوى العام للاسعار [٤].

(١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٦، ص٢٩
(٢) احمد عبد الرحيم زردق ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١، ص٢١٣-٢١٤
(٣) عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ١٩٩٩، ص١٧٤
(٤) عوض الدليمي، مصدر سابق ،ص٦٣٩

٢) **تضخم دفع الكلفة :-** يحدث هذا النوع إما بسبب ضغط النقابات العمالية من أجل زيادة الأجور النقدية بسرعة اكبر من الزيادة التي تحدث في الحالات الاعتيادية، أو نتيجة الممارسات الاحتكارية لأصحاب المشاريع الذين يرفعون الأسعار حتى في حالة غياب الزيادة في الطلب أو التكاليف وقد يسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور[١].

٣) **التضخم الهيكلي :-** إن التضخم الهيكلي ينتج عن تغيرات داخلية في العرض الكلي و الطلب الكلي حتى في حال عدم وجود زيادة في الطلب الكلي و يركز هذا النوع من التضخم على وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور و الأسعار مرنة في حالة الارتفاع و غير مرنة في حالة الانخفاض [٢].

٤) **التضخم الناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي :-** في حالة الحصار الكلي ينعدم الاستيراد والتصدير كما حصل للعراق ما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الاسعار بمعدلات عالية[٣].

اما بالنسبة للتضخم في العراق كانت جذوره نقدية في عقد السبعينيات ، نتيجة لارتفاع الايرادات النفطية وتزايد عرض النقد واتساع الطلب الكلي، وارتفع معدل التضخم عقد الثمانينات نتيجة حرب الخليج الاولى وما رافقتها من حدوث اسباب هيكلة في الاقتصاد العراقي كتراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي واستمرار نمو العملة بمعدلات عالية [٤] ، فضلا عما شهده العراق عن ارتفاع في الاسعار بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي كان بسبب الحصار الاقتصادي وحظر تصدير النفط ، ما اضطرت الحكومة الى زيادة عرض النقد عن طريق الاصدار النقدي وطبع العملة بشكل مفرط من اجل تغطية ،فضلا عن عدم وجود استيرادات وجهاز انتاجي مرن يستطيع استيعاب ضغوط الطلب المحلي على السلع والخدمات ، إذ تزامنت تلك الاسباب في التسعينيات لتخلف حالة بين التضخم والركود وهي الحالة الاسوء وتعرف بالتضخم الركودي.

اولاً) تطور معدل التضخم للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

من بيانات الجدول (١٤) نلحظ ان قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام ١٩٨٨ بلغ (١٠٠%) وفي عام ١٩٨٩ بلغ (١٠٦,٣%) وبلغ معدل التضخم (٦,٣%)، استمر الرقم القياسي

(١)مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة،مصدر سابق،ص٣٧٩.
(٢)عبد المنعم السيد علي،نزار سعد الدين، النقود و المصارف و الاسواق المالية ،دار الحامد للنشر ،الاردن،ط١، ٢٠٠٤.،ص٤٥٩.

(٣)عدنان كريم نجم الدين، محمد علي حميد ، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٨)، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩ ، ص٤
(٤) اديب قاسم شندي و حيدر كامل نعيم، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط ، المجلد١، العدد٥، ٢٠١١، ص١١

بالارتفاع حتى حدثت قفزة كبيرة في مستويات الاسعار عام ١٩٩١ اذ اصبح الرقم القياسي (٤٦١,٩%) وبلغ معدل التضخم السنوي (١٨٦,٥٤%)، واستمر معدل التضخم بالارتفاع وبمعدلات عالية خلال المدة ١٩٩٢-١٩٩٥ حتى وصل الى اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة (٤٩٢,١%) عام ١٩٩٤، و قد اصبحت معدلات التضخم خلال هذه المدة من النوع الجامح والتي لم يشهد الاقتصاد العراقي معدلات مثلها سابقا اذ بلغ معدل التضخم السنوي عام ١٩٩٥ (٣٥١,٣٩%)، وهذا الارتفاع في مستويات الاسعار بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وحظر تصدير النفط ما اضطرت الحكومة من اللجوء الى الاصدار النقدي الجديد وطبع العملة بشكل مفرط حتى تضخمت الكتلة النقدية ومع جمود العرض السلعي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي ادى ذلك الى حدوث ضغوط تضخمية شديدة.

و بعد توقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء مع الامم المتحدة واستئناف تصدير النفط اتاحت استيراد السلع الغذائية الأساسية، فتم تغطية الكثير من مفردات البطاقة التموينية مما قلل كثيراً من ضغوط الطب على السلع والخدمات، ومن ثم فإن معدلات التضخم السنوي انخفضت الى (-١٥,٤%) عام ١٩٩٦، وكذلك سعت الحكومة عن طريق الاجراءات التقشفية وضغط وتحديد اوجه الانفاق وتقليل الانفاق على الصحة والتعليم وزيادة موارد الدولة من الضرائب والغاء الدعم والاعفاءات[(١)]. ثم عاود معدل التضخم الارتفاع بمقدار (٢٣,٠٢%) عام ١٩٩٧ واستمر هذا الارتفاع في معدلات التضخم الى عام ٢٠٠٢ وبمعدلات متباينة اذ بلغ معدل التضخم (١٩,٣٢%). وهذا الارتفاع في معدلات التضخم جاء نتيجة استمرار البنك المركزي بعملية الاصدار النقدي الجديد من اجل تغطية العجز في الموازنة ، كما بلغ معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٦١,١ %)، والشكل (٤١) يوضح تطور التضخم للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢.

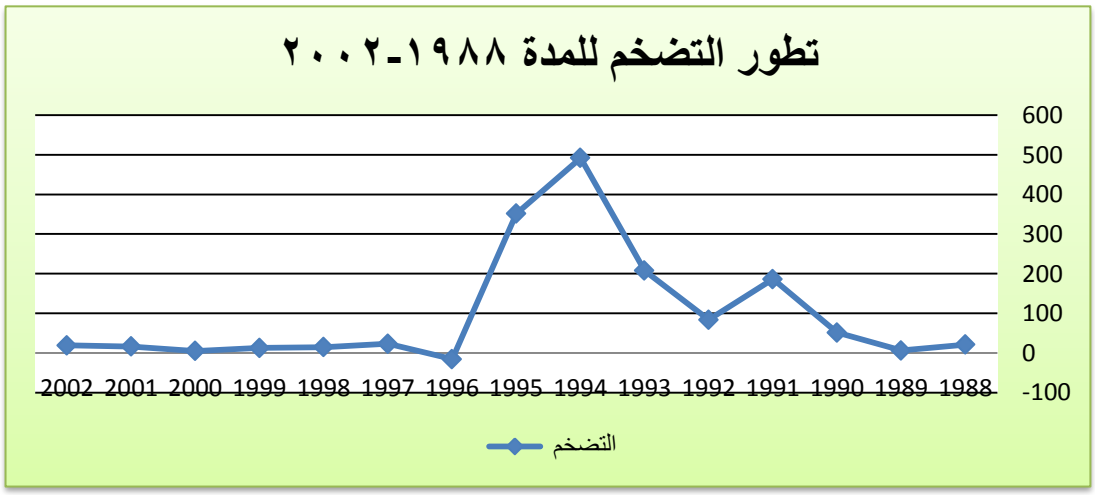

(١) ثريا عبد الرحيم الخزرجي، مصدر سابق ، ص١٤٦.

جدول (١٤) تطور معدل التضخم في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧

السنة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك ١٩٨٨= ١٠٠%	معدل النمو %
1988	100	21.36
1989	106.3	6.3
1990	161.2	51.6
1991	461.9	186.5
1992	848.8	83.8
1993	2611.1	207.6
1994	15461.6	492.1
1995	69792.1	351.4
1996	59020.8	-15.4
1997	72610.3	23.02
1998	83335.1	14.8
1999	93816.2	12.6
2000	98486.4	4.9
2001	114612.5	16.4
2002	136752.4	19.3
2003	181301.7	32.6
2004	230184.1	26.9
2005	315259	36.9
2006	483074.4	53.2
2007	632029.8	30.8
2008	648891.2	2.7
2009	630713.1	-2.8
2010	646208.1	2.5
2011	682366.6	5.66
2012	723690.7	6.05
2013	737122.1	1.9
2014	753651.8	2.2
2015	764499.4	1.4
2016	767448.3	0.4
2017	768922.7	0.2
معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢		61.1%
معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧		10%
معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧		34.34%

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق(٣)

ثانيا) تطور معدل التضخم للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

وقد شهدت الأعوام(٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥)ارتفاعا في معدلات التضخم وبمعدلات متقاربة بلغت (٣٢,٦% ، ٢٦,٩%، ٣٦,٩%) على الترتيب نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ودعم رواتب

الموظفين للشروع ببعض الخدمات[١]، واستمر معدل التضخم بالزيادة اذ وصل الى معدلات عالية لم يشهدها العراق منذ النصف الاول من عقد التسعينات اذ بلغ (٥٣,٢%)، والسبب يعود إلى الإسراع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلة ضمن البطاقة التموينية، في حين شهد عام(٢٠٠٧) انخفاضاً في معدل التضخم بلغ(٣٠,٨%) ويعود ذلك إلى السياسة النقدية المتبعة من لدن البنك المركزي لاستهداف التضخم ورفع قيمة الدينار العراقي عن طريق أسعار الفائدة[٢]، وشهد عام (٢٠٠٨) مستوى متدني لمعدل التضخم بلغ (٢,٧%) في حين سجل معدل التضخم قيمة سالبة عام (٢٠٠٩) بلغ (٢,٨-%) ويعود سبب ذلك الى الأزمة المالية التي أصابت الإقتصاد العالمي ، ثم عاودت معدلات التضخم الارتفاع خلال الاعوام (٢٠١٠-٢٠١٢) فقد بلغ معدل التضخم عام ٢٠١٢ (٦,٠٥%) والسبب يعود الى ارتفاع اسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للاسعار الناتج عن انخفاض عرضها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف هذه السلع المستوردة بارتفاع اسعارها إذ ينتقل التضخم من الخارج الى الداخل بسبب هذه السلع وهذ مايعرف بالتضخم المستورد [٣].كما سجل معدل التضخم نسبة (٢,٢%) عام ٢٠١٤ مقابل (١,٩%) عام ٢٠١٣، وهذا يعني ان ما نسبته (٠,٣%) من حجم التضخم لهذا العام يعد مؤقتا، وان الانخفاض في معدلات التضخم تشير الى تمكن السياسة النقدية من المحافظة على معدلات متدنية لمستوى التضخم ضمن حدود مقبولة في ظل الاوضاع الامنية المضطربة[٤] .

اما الاعوام من ٢٠١٥ الى ٢٠١٧ فقد شهدت انخفاضا في معدلات التضخم إذ بلغ معدل التضخم عام ٢٠١٧ (٠,٢%) وقد اسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في التاثير بمعدلات التضخم منها ازمة الركود الاقتصادي العالمي ومانجم عنها من تراجع معدلات النمو للانشطة الاقتصادية كافة ، فضلا عما حققته السياسة النقدية من الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للاسعار عن طريق اجرائاتها لدعم السيولة المحلية واستمرار تحقيق الاستقرار في سعر الصرف عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية[٥].

بلغ معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (١٠%) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (٣٤,٣٤%) والشكل (٤٢) يوضح تطور معدلات التضخم للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

---

(١) رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠١٢، ص٢٢٢ .
(٢) وسام حسين علي وسلام محمد محمود، سعر الصرف وأثره على التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٧)، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد للمدة (10-2011/5/11)، ص٢٤٢ .
(٣) مهدي سهر الجبوري ، خضير عباس حسين ، مصدر سابق ، ص١٤٤
(٤) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ٢٠١٤، ص٨٥
(٥) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ٢٠١٦، ص٧٦

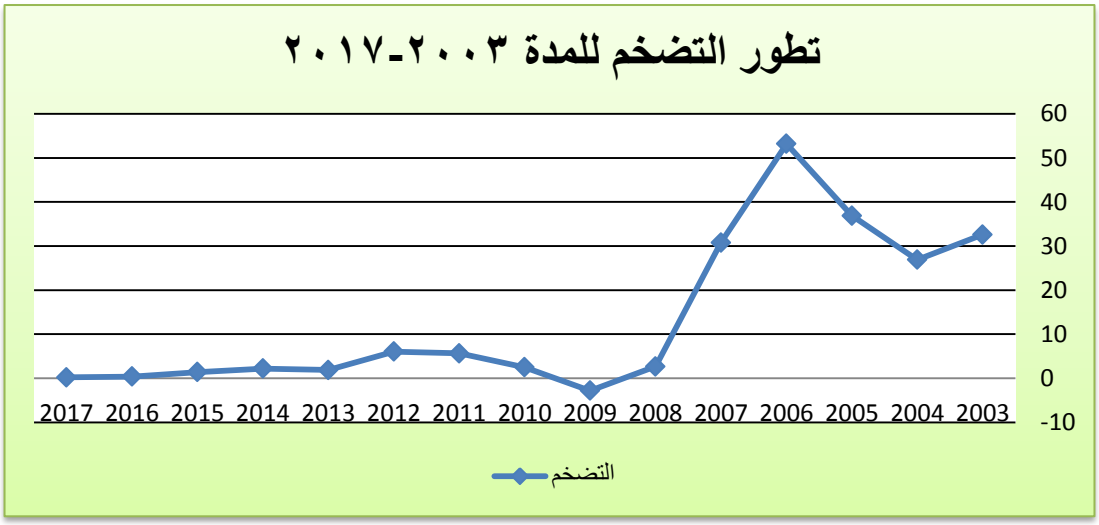

المطلب السادس :- الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري من المؤشرات المهمة لقياس اهمية التجارة الخارجية لاقتصاد اي دولة ، اذ يقيس الميزان التجاري صادرات وواردات الدولة للسلع الملموسة ، ويضم التجارة في السلع الراسمالية والمواد الاولية وسلع الاستهلاك ، وكذلك التجارة في المواد الغذائية والمواد الصناعية ...الخ، وتسمى عمليات الاستيراد والتصدير بالعمليات المرئية (المنظورة) كونها ملموسة وتمر عبر الكمارك ، إذ كلما كانت الاجهزة الادارية والفنية اكثر كفاءة كانت عمليات التسجيل اكثر دقة، كما ان الاستقرار السياسي والامني يؤدي دورا مهما في التقليل من عمليات التهريب، إذ ان تعليمات صندوق النقد الدولي (IMF) تبين ان صادرات البضائع يجب ان تحتسب بسعر فوب FOP اي بدون تكاليف النقل والتامين ، اما قيمة الواردات تحسب بسعر سيف CIF اي كلفتها بسعر فوب مضافاً اليها كلفة النقل والتامين [١].

اذ نلحظ ان قطاع النفط يؤدي دورا بارزا في تحديد حركة الميزان التجاري العراقي ، إذ ان الميزان التجاري العراقي بدون النفط يعاني من عجز دائم الى الان ، وهذا العجز ناجم عن احادية الاقتصاد العراقي واعتماده على قطاع النفط مع ترك بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى متخلفة ، وغير قادرة على ازالة العجز وكذلك نتيجة للدخول في حروب مستمرة منها حرب الخليج الاولى والثانية وكذلك الاحتلال الاميركي عما ٢٠٠٣ واثاره في الواقع الاقتصادي والسياسي والامني في العراق وكذلك تردي الاوضاع الامنية في بعض المحافظات العراقية عام ٢٠١٤ بسبب سيطرة داعش وما شهدتها من عمليات تخريب ودمار للبنى التحتية وسيطرتها على بعض المنافذ الحدودية ، فضلا عن الفساد الاداري والمالي الذي انتشر في مفاصل الدولة ،كما ان

(١) مايح شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، مصدر سابق ، ص١٤١

سبب أخر للعجز في الميزان التجاري هو الفساد الاداري والمالي الذي انتشر في مفاصل الدولة ، فضلا عن ضعف الجدران الجمركية وارتفاع الانفاق العام وضعف الصادرات غير النفطية، كما ان عمليات الاستيراد تتم بشكل صفقات فساد هدفها الربح الشخصي دون مراعاة حاجة الطلب المحلي واغراق السوق المحلي بمنتجات رديئة وتستهلك باقصر وقت.

اولا:- تطور الميزان التجاري للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧

يوضح الجدول (١٥) بان الاقتصاد العراقي يعاني من عجز في الميزان التجاري بمقدار (٢٠٤.٣-) مليون دينار عام ١٩٨٨ بسبب حرب الخليج الاولى وقد اختفى العجز خلال العامين ١٩٨٩و ١٩٩٠ اذ حقق الميزان التجاري فائضا مقداره (١١٧٤,٣) مليون دينار ، اما عام ١٩٩١ فقد حقق الميزان التجاري عجزا مقداره (١٤,٣-) مليون دينار ، واستمرت حالة العجز في الميزان التجاري بالتذبذب حتى عام ١٩٩٦ إذ بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي (٠,٠٢%) عام ١٩٨٩وقد انخفضت الى (٩,٣%) عام ١٩٩٠ بسبب الحرب والحصار الذي فرض على العراق ، كما استمرت هذه النسبة بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٢، كما نلحظ ان قيمة الاستيرادات عام ١٩٨٨بلغت (٣١٨٣,١) مليون دينار وقيمة الصادرات بلغت (٢٩٧٨.٨) مليون دينار، وقد شهد عام ١٩٨٩ تراجعاً في قيمة الاستيرادات وبمعدل نمو سالب بلغ (٣,٦-%)اما الصادرات فقد حققت معدل نمو موجب بلغ (٢٧,٨%) . استمرت الاستيرادات والصادرات بالتراجع خلال العامين ١٩٩٠ و١٩٩١، إذ بلغت قيمة الاستيرادات (١٣١,١) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٩٣,٥-%) والصادرات بلغت (١١٦,٩) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٩٦,٣-%) عام ١٩٩١ ، استمرت قيمة الصادرات والاستيرادات بالتذبذب بمعدلات نمو متباينة حتى سجلت الصادرات معدل نمو سالب بلغ (٠,٨-%) و(٦,٤-%) للاستيرادات ، مع استمرار الميزان التجاري في تحقيق عجز مقداره (١٤,٣-)مليون دينارفي عام ١٩٩٤، وهذا التراجع في قيم الصادرات والاستيرادات بسبب فرض العقوبات الاقتصادية والحظر الذي فرض على التصدير.

ارتفعت قيمة الصادرات الى (١٥٣,٨) مليون دينار عام ١٩٩٥ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٩,٥%) واستمرت بالارتفاع حتى عام ٢٠٠٠ اذ بلغت (٦٣١٧,٨) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٥٥,٩%) ، وهذه الزيادة في الصادرات جاءت بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء)، تراجعت الصادرات عام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بمعدلات نمو متباينة اذ حققت معدل نمو سنوي سالب بلغ (١٨,٩-%) عام ٢٠٠١ و (١٩,٧-%) عام ٢٠٠٢ ،اما الاستيرادات فقد حققت

زيادة في عام ١٩٩٥ اذ بلغت (٢٠٦,٢) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣٣,٣%) واستمر هذا الارتفاع حتى عام ٢٠٠١ اذ بلغت قيمة الاستيرادات (٤١٤٨,٤) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (١,٣%) وشهد عام ٢٠٠٢ انخفاضاً في قيمة الاستيرادات وبمعدل نمو بلغ (٢٦.٦- %). وهذا التراجع في قيمة الصادرات والاستيرادات عام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بسبب احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة والتي ترتب عنها تراجع في مستوى النشاط العالمي، علما ان الميزان التجاري استمر بتحقيق عجز خلال الاعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ مع استمرار فرض الحصار وحظر التجارة الخارجية للعراق عدا عام ١٩٩٧ اذا حقق الميزان التجاري فائضا بمقدار(٥٦,٧) مليون دينار ، وقد حقق الميزان التجار فائض خلال الاعوام من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢ اذ بلغ قيمة الفائض عام ٢٠٠٢ (١٠٦٤,٢) مليون دينار . وهذا الفائض جاء بعد توقيع مذكرة التفاهم واستئناف تصدير النفط وزيادة الايرادات النفطية ، بلغ معدل النمو المركب للصادرات للمدة ١٩٨٨- ٢٠٠٢ (٢,١%) وللاستيرادات بلغ معدل النمو المركب (٠,٣-%) . والشكل (٤٣) يوضح تطور قيمة الصادرات والاستيرادات للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢.

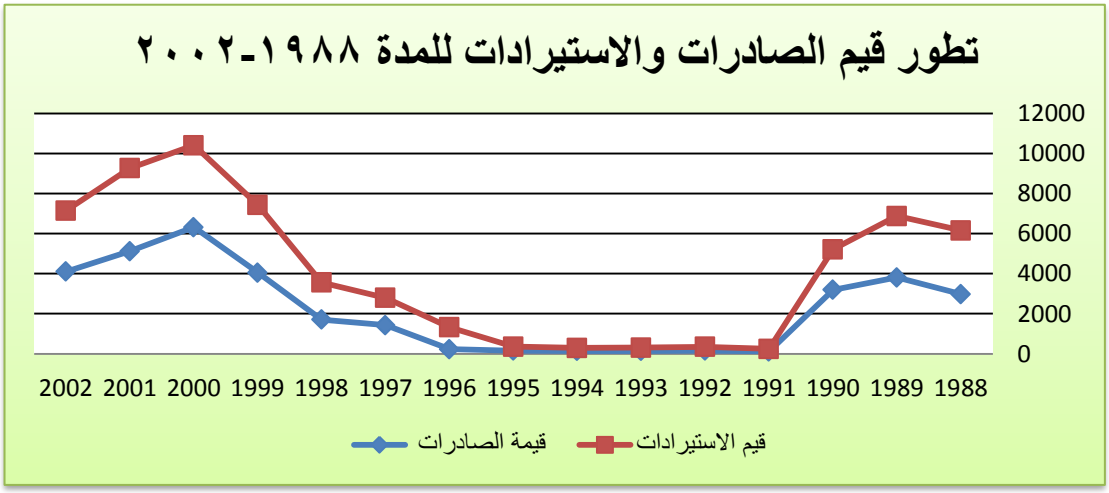

جدول (١٥) تطور الميزان التجاري بالاسعار الجارية في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٥

مليون دينار

السنة	الصادرات	معدل النمو	الاستيرادات	معدل النمو	الميزان التجاري مع النفط	الانكشاف الاقتصادي
1988	2978.8		3183.1		-204.3	31.7
1989	3808.0	27.8	3068.7	-3.6	739.3	33.7
1990	3197.3	-16.0	2023.1	-34.1	1174.3	9.3
1991	116.9	-96.3	131.1	-93.5	-14.3	0.6
1992	160.6	37.4	186.9	42.5	-26.4	0.3
1993	141.7	-11.7	165.2	-11.6	-23.6	0.09

0.01	**-14.3**	**-6.4**	**154.7**	**-0.8**	**140.4**	**1994**
0.005	**-52.4**	**33.3**	**206.2**	**9.5**	**153.7**	**1995**
0.02	**-868.3**	**431.1**	**1094.9**	**47.4**	**226.6**	**1996**
0.02	**56.7**	**25.1**	**1369.9**	**529.5**	**1426.6**	**1997**
0.02	**-149.7**	**35.4**	**1854.7**	**19.5**	**1705**	**1998**
0.02	**666.5**	**82.5**	**3384.3**	**137.6**	**4050.8**	**1999**
0.02	**2222.7**	**21.0**	**4095.1**	**55.9**	**6317.8**	**2000**
0.02	**969.7**	**1.3**	**4148.4**	**-18.9**	**5118.1**	**2001**
0.02	**1064.2**	**-26.6**	**3043.3**	**-19.7**	**4107.5**	**2002**
111.2	**-3569184**	**599216.7**	**18238824**	**357042.8**	**14669640**	**2003**
104.9	**-2127192**	**58.9**	**28993162**	**83.1**	**26865970**	**2004**
84.8	**7270081**	**-5.0**	**27540812**	**29.6**	**34810893**	**2005**
80.0	**13274883**	**14.4**	**31511160**	**28.6**	**44786043**	**2006**
70	**23990580**	**-15.0**	**26771660**	**13.3**	**50762240**	**2007**
73.4	**36789734**	**46.5**	**39235384**	**49.7**	**76025118**	**2008**
72.5	**-2435940**	**23.8**	**48569040**	**-39.3**	**46133100**	**2009**
64.3	**16890120**	**-10.1**	**43673760**	**31.3**	**60563880**	**2010**
70,5	**41444910**	**28.1**	**55929510**	**60.8**	**97374420**	**2011**
70.3	**41260076**	**23.0**	**68800996**	**13.0**	**110061072**	**2012**
63.5	**36083036**	**-0.4**	**68556136**	**-4.9**	**104639172**	**2013**
60	**35917464**	**-9.6**	**62004382**	**-6.4**	**97921846**	**2014**
55.7	**3872106**	**-9.6**	**56027670**	**-38.8**	**59899776**	**2015**
45.4	**8380380**	**-27.8**	**40433856**	**-18.5**	**48814236**	**2016**
50.5	**22250912**	**1.5**	**45898944**	**39.6**	**68149856**	**2017**
		-0.3%		**2.1%**	**معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢**	
		6.3%		**10.7%**	**معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧**	
		37.2%		**39.3%**	**معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧**	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانا ت الملحق (٤).

مؤشر الانكشاف الاقتصادي = $\frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100\%$ .....(١)

حيث كلما كانت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي كبيرة دل ذلك على انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومن ثم زيادة التبعية الاقتصادية وزيادة التاثر بالازمات الاقتصادية العالمية.

الميزان التجاري = الصادرات – الاستيرادات.....(٢)

ثانيا) تطور الميزان التجاري للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

شهد عام ٢٠٠٣ عجزاً في الميزان التجاري بقيمة (٣٥٦٩١٨٤-) مليون دينار وانخفض هذا العجز الى (٢١٢٧١٩٢-) مليون دينار عام ٢٠٠٤ ، وقد بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي

(١١١,٢%) ، و حدثت زيادة كبيرة في قيمة الاستيرادات فقد بلغت (١٨٢٣٨٨٢٤) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٥٩٩٢١٦.٧%) وهو اعلى معدل نمو للاستيرادات خلال مدة الدراسة ، كما حققت الاستيرادات خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ معدلات نمو بلغت (٥٩%) و (٥-%) بسبب الانفتاح الاقتصادي الكبير للاقتصاد العراقي على الاستيراد من الخارج وزيادة المستوى المعاشي للافراد بسبب زيادة الاجور والرواتب . وقد حقق الميزان التجاري فائضا عام ٢٠٠٥ مقداره (٧٢٧٠٠٨١) مليون دينار.

وكذلك حدثت زيادة كبيرة في قيمة الصادرات عام ٢٠٠٣ اذ اصبحت (١٤٦٦٩٦٤٠) مليون دينار مقارنة بعام ٢٠٠٢ التي كانت (٤١٠٧,٥) مليون دينار محققة اعلى معدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة بلغ (٣٥٧٠٤٢,٨%)، السبب هو تعديل قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار فضلا عن توجه قوات الاحتلال الى السعي لإعادة تدفق تصدير النفط العراقي. استمرت قيمة الصادرات بالارتفاع وبمعدلات نمو متباينة حتى بلغت قيمتها عام ٢٠٠٨ (٧٦٠٢٥١١٨) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٤٩,٧%) ، لكن في عام ٢٠٠٩ شهد الصادرات تراجعا إذ سجلت مبلغا قيمته (٤٦١٣٣١٠٠) مليون دينار وحققت نمواً سالباً بلغ (٣٩.٣٢- %) وهذا التراجع يعود الى حدوث الازمة المالية العالمية وتباطؤ مستوى النشاط العالمي.و ثم عاودت الصادارت الى الارتفاع بمعدل نمو (٣١,٣%) عام ٢٠١٠ و(١٣%) عام ٢٠١٢.

استمرت نسبة الانكشاف الاقتصادي بالتراجع حتى بلغت (٧٠%) عام ٢٠٠٧ كما شهد هذا العام تراجعاً في قيمة الاستيرادات محققة نموا سالبا بلغ (١٥- %) و هذا الانخفاض ناتج عن تردي الوضع الامني في بعض المناطق الساخنة وعدم تامين بعض الطرق البرية وهجرة الكثير من العوائل خارج العراق [(١)] ، واستمرت قيمة الاستيرادات بالتذبذب حتى حققت اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة (٦٨٨٠٠٩٩٦) مليون دينار عام ٢٠١٢ بمعدل نمو سنوي بلغ (٢٣%) . وكذلك الميزان التجاري استمر بتحقيق فائض عدا عام ٢٠٠٩ فقد حقق عجزا بلغ (٢٤٣٥٩٤٠-) مليون دينار ونسبة الانكشاف بلغت (٧٢,٥%) كنسبة منخفضة عما حققته في السنة السابقة،وان سبب العجز يمكن ارجاعه اتساع قاعدة الاستيرادات التي تضم شريحة واسعة من السلع والخدمات وضيق قاعدة التصدير والتأثر بالأسعار العالمية للنفط الخام من الصعود أو النزول.

(١) حالوب كاظم معله ومروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانظمام الى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد ٢٢، العدد٨٨، ٢٠١٦، ص٣٣٠.

وشهد عام ٢٠١٣ انخفاض فائض الميزان التجاري العراقي الى (٣٦٠٨٣٠٣٦) مليون دينار واستمر بالانخفاض اذ بلغت قيمته (٣٨٧٢١٠٦) مليون دينارعام ٢٠١٥ اما في عام ٢٠١٦ فقد ارتفع الفائض الى (٨٣٨٠٣٨٠) مليون دينار ، إذ انخفضت قيمة الصادرات والاستيرادات على الترتيب من (١٠٤٦٣٩١٧٢، ٦٨٥٥٦١٣٦) مليون دينار عام ٢٠١٣ الى (٤٨٨١٤٢٣٦، ٤٠٤٣٣٨٥٦) مليون دينار عام ٢٠١٦ و بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-١٨.٥%) للصادرات و (-٢٧.٨%) للاستيرادات ،وكذلك انخفضت نسبة الانكشاف الاقتصادي من (٦٣.٥%) عام ٢٠١٣ الى (٤٥.٤%) عام ٢٠١٦ ، وان هذا التراجع في فائض الميزان التجاري ونسبة الانكشاف الاقتصاي والصادرات والاستيرادات ناتج عن استمرار تراجع اسعار النفط وانخفاض الايرادات النفطية و بسبب الاحداث الاقتصادية والسياسية التي شهدها الاقتصاد العالمي في هذه الاعوام.

وفي عام ٢٠١٧ حقق الميزان التجاري فائضا بقيمة (٢٢٢٥٠٩١٢) مليون دينار ، إذ سجلت الصادرات مبلغاً مرتفعاً قليلا عن السنة السابقة بقيمة (٦٨١٤٩٨٥٦) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٣٩,٦%) ، وكذلك ارتفعت الاستيرادات الى (٤٥٨٩٨٩٤٤) مليون دينار بمعدل نمو (١,٥%) ، وكانت نسبة الانكشاف الاقتصادي (٥٠,٥%) ، وهذا الارتفاع في قيمة الفائض والصادرت والاستيرادات ناجم عن تحسن اسعار النفط وزيادة عوائد الصادرات النفطية ، وقد بلغ معدل النمو المركب للصادرات للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (١٠,٧%) اما الاستيرادات للمدة نفسها فقد بلغ (٦,٣%) ، وبلغ معدل النمو لمدة الدراسة للصادرات (٣٩,٣%) اما الاستيرادات فقد بلغ (٣٧,٢%). والشكل (٤٤) يوضح تطور الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

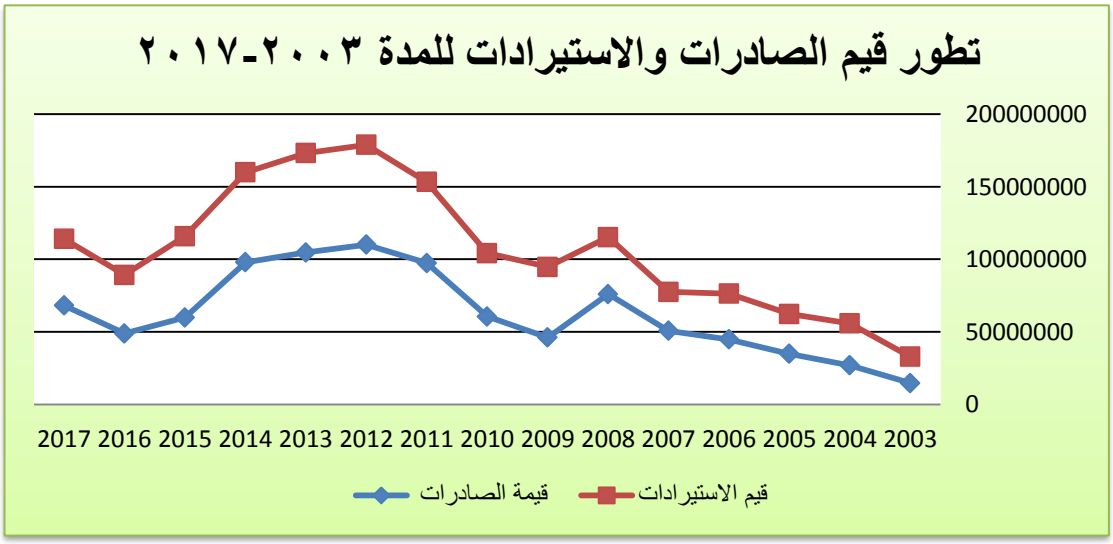

المبحث الاول:- الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

المطلب الاول :- توصيف وصياغة الانموذج القياسي

اولا :- توصيف الانموذج القياسي

تعد مرحلة التوصيف من اهم مراحل بناء الانموذج القياسي وأصعبها وذلك لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أَنْ يحتويها الأنموذج، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات الى معادلات رياضية بأستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

يعرف الانموذج القياسي بأَنَّه عبارة عن انموذج اقتصادي يبين رمزياً طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة اقرب الى الدقة مستخدماً في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة في سلوك الظاهرة جزيئاً أو كلياً[(١)].

تعد العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي والتي تم توضيحها مسبقاً، من الموضوعات المهمة، والتي لا يمكن أن يقتصر تحليلها على الجانب الوصفي فقط، بل لابد من تحديد وقياس أثرهما ونسبة مساهمتهما في التغييرات التي تحصل في عجز الموازنة خلال مدة الدراسة (١٩٨٨-٢٠١٧)، وهذا يتم عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يعد من الأساليب الكمية المميزة في هذا المجال، إذ أنها تتسم بالسهولة والإمكانية العالية في تحديد طبيعة المتغيرات التي يتم إدخالها أو استبعادها من النماذج، و يمكن توصيف هذه المتغيرات كما يأتي :-

١) **المتغيرات التابعة (المعتمدة) :-** وتقسم الى ثلاث متغيرات

أ) الموازنة العامة (BD) بالأسعار الثابتة

ب) الضرائب الجمركية (TC) بالأسعار الثابتة

ت) سعر الصرف الرسمي (EXM)

٢) **المتغيرات المستقلة**

أ) سعر الصرف الرسمي (**EXM**)

ب) الضرائب الجمركية (**TC**) بالأسعار الثابتة

ت) الناتج المحلي الاجمالي (**GDP**) بالأسعار الثابتة

ث) عرض النقد ($\mathbf{MS_2}$)

ج) الصادرات (**X**) والاستيرادات (**M**) بالأسعار الثابتة

٣) **المتغير العشوائي ($\mathbf{U_t}$)**

---

(١) وليد اسماعيل السيفو وأخرون، اساسيات الاقتصاد التحليلي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان،ط١، ٢٠٠٦، ص٤٧.

يتضمن المتغير العشوائي المتغيرات التي يصعب قياسها كالعادات والتقاليد وطبيعة السلوك، وقد يضم بعض المتغيرات الحقيقية أو المالية والنقدية فضلا عن التدفقات المالية والدولية التي تعذر احتسابها، فمن المحتمل عدم توفر البيانات الكافية عنها ولصعوبة قياسها كمياً .

ثانيا :- تقدير معلمات الانموذج

بعد ان يتم صياغة الانموذج بصورة صحيحة يتم استخدام احد الطرائق اللازمة لإيجاد تقديرات لمعلمات النموذج، وقد تتطلب هذه المرحلة معرفة بطرائق الاقتصاد القياسي المختلفة، إذ يمكننا ان نجد تقديرات لمعلمات العلاقة الاقتصادية بأكثر من طريقة من طرائق الاقتصاد القياسي المناسبة للانموذج، وان هذه المرحلة تتكون من الخطوات الآتية [١]:-

١) **تجميع البيانات :-** اذ يوجد العديد من انواع البيانات التي يتم تجميعها عن المتغيرات التي يحتويها النموذج، فقد تكون البيانات اما على شكل سلاسل زمنية تعطي معلومات عن القيم العددية للمتغيرات من مدة الى اخرى، او بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة او بيانات متصلة معبرة عن استقصاءات متكررة تتعلق بعينة واحدة لأوقات زمنية مختلفة وغيرها من البيانات، وفي بعض الاحيان لا يمكن قياس بعض المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيما عددية عادة ما تكون الصفر او الواحد وتعرف بالمتغيرات الصورية او تسمى بالمتغيرات الصماء.

٢) **اختيار طريقة القياس المناسبة :-**

ان هناك العديد من الطرائق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية ،ومن اهمها[٢]:-

أ) **طرائق تتناول معادلات فردية:-** والتي تطبق على معادلة واحدة ومن هذه الطرائق:-

١. طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

٢. طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

٣. طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة او ما تعرف بطريقة الشكل المختزل .

٤. طريقة الامكان الاعظم باستخدام بيانات محددة .

ب) **طرائق تتناول المعادلات الانية :-** وهي تطبق على جميع معادلات الانموذج في ان واحد ومن ثم ينتج عنها تقديرات انية لجميع معاملات النموذج، اهم هذه الطرائق :-

١. طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل.

٢. طريقة الامكان الاعظم باستخدام معلومات كاملة .

---

(١)نعمة الله نجيب ابراهيم ، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ .

(٢) أ كوتسوينس ، نظرية الاقتصاد القياسي ، ترجمة د. محمد عبد العال واخرون ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص (٣٤- ٣٥)

ثالثا :- تقييم تقديرات المعلمات

من بعد التوصل الى تقديرات الانموذج فأن الاقتصادي القياسي ينتقل الى مرحلة تقييم النتائج المتحصل عليها لكي يبين مدى الاعتماد على هذه النتائج ، ولهذا الغرض تستخدم عدة معايير وكما يأتي :-

١) **المعايير الاقتصادية :-** تحدد هذه المعايير مبادئ النظرية الاقتصادية بما يخص إشارة وحجم معلمات العلاقات الاقتصادية وعن طريق هذه المعايير يمكن اجراء مقارنة بين اشارات وقيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية وكذلك بيان نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كونها علاقة طردية ام عكسية [١].

٢) **المعايير الاحصائية :-** تحدد هذه المعايير النظرية الاحصائية عن طريق عدة اختبارات احصائية الهدف منها تقييم درجة الاعتماد على تقدير معلمات الانموذج ومدى معنوية المعلمات، ومن اهم هذه الاختبارات هي :-

أ) **اختبار (t):-** عن طريق هذا المعيار يتم التعرف على مدى معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في الانموذج، وان هذا الاختبار يبني على فرضيتين هما فرضية العدم (H0) والفرضية البديلة (H1)، ففي حالة الاولى الكون (t) المحتسبة اقل من (t) الجدولية، هذا يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يعني قبول فرضية العدم ونرفض فرضية البديلة (رفض النتيجة)، اما في حالة كون (t) المحتسبة اعلى من (t) الجدولية هذا يعني قبول فرضية البديلة بمعنى (قبول النتيجة) ونرفض فرضية العدم، اي معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع[٢].

ب) **اختبار (F) :-** ان هذا الاختبار يوضح المعنوية الاجمالية للانموذج المقدر وكذلك يختبر جوهرية معامل التحديد(R^2)، ويوجد له قيمتين تحتسب من نتائج تقدير الانموذج والثانية جدولية تعتمد على عدد المتغيرات ودرجة الحرية، وكلما كانت قيمة (F)المحتسبة اكبر من قيمة(F) الجدولية فأن ذلك يعني معنوية اكثر للانموذج والعكس صحيح[٣].

ت) **اختبار معامل التحديد (R^2) :-** عن طريق اختبار معامل التحديد (R^2) يتم التعرف على القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد ($0 \leq R^2 \leq 1$)، فكلما ارتفعت دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير بالمتغير التابع ، ويحدث العكس في حالة انخفاض قيمته [٤].

---

(١)عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي: نظرية وحلول، مراجعة – صادق علي الجبوري، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠، ص ٤٥ .

(٢) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٧، ص٨٨.

(٣) عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي –نظرية وحلول – مصدر سابق ، ص ٤٧ .

(٤)عادل عبد الغني محبوب ، اصول الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٢،ص ٢٠

٣) المعايير القياسية :- تحدد هذه المعايير نظرية الاقتصاد القياسي بهدف التعرف على جميع فرضيات طريقة الاقتصاد القياسي المستخدمة مستوفاة ام لا في حالة معينة، وكذلك تستخدم هذه المعايير كاختبارات من الدرجة الثانية، إذ فروض انموذج الانحدار المقدر تختلف من طريقة الى أخرى ومن ثم يوجد معيارا اقتصاديا لكل طريقة، ان من اهم المشاكل القياسية هي مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي وهذا ما يعرف بفرض الاضطرابات العشوائية، ويتم استخدام اختبار دوربن – واتسن (D-W) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي[١].

رابعا :- اختيار الانموذج وبناء العلاقة الدالية

وبشكل دقيق يمكن توصيف مجموعة من الدوال لهذا الانموذج القياسي وفقاً للصيغة الاتية:-

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 \ldots\ldots + B_nX_n + Ui$$

١) دالة عجز الموازنة العامة

$$BD = F(Tc\,, EXM)$$

$$BD = b_0 + b_1tc + b_2exm + ui$$

٢) دالة الضرائب الجمركية

$$TC = F(\,GDP\,, M\,,\,EXM)$$

$$TC = b_0 + b_1gdp + b_2m + b_3exm + ui$$

٣) دالة سعر الصرف الموازي

$$EXM = F(GDP\,,\,MS_2\,,\,X)$$

$$EXM = b_0 + b_1gdp + b_2ms_2 + b_3x + ui$$

اذ ان :-

BD: الموازنة العامة (عجز الموازنة الحكومية بالأسعار الثابتة)

TC : تمثل الضرائب الجمركية

EXM : يمثل سعر الصرف الرسمي

MS_2: عرض النقد بالمفهوم الواسع .

GDP:- الناتج المحلي الاجمالي

M :- الاستيرادات

X :- الصادرات

Ui: المتغير العشوائي

---

(١)أ٠كوتسوينس ،نظرية الاقتصاد القياسي ، مصدر سابق ، ص(٢٦٤-٢٦٥) ٠

المطلب الثاني :- توصيف انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)

تعد منهجية ARDL منهجية حديثة تم تطويرها من لدن (Pesaran عام ١٩٩٧، Shinand and Sun عام ١٩٩٨، وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام ٢٠٠١)، ويتميز هذا الانموذج انه لا يشترط ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran ان اختبار الحدود في اطار ARDL يمكن تطبيقة بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما اذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) او متكاملة من الدرجة الاولى I(1) او خليط من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الانموذج هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ،كما ان انموذجARDL ياخذ عدداً كافياً من مدد التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من انموذج الاطار العام، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل اكثر اتساقا من تلك التي في الطرائق الاخرى مثل جرانجر ١٩٨٧، طريقة جوهانسن ١٩٨٨[١]،لذا يعد انموذجARDL اكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة ٣٠ مشاهدة للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧.

ويمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير انموذج (ARDL):-

١) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، ويعد من اشهر الاختبارات المستعملة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية ، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث صيغ للتاكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية او عدم استقراره وهي كالاتي[٢]:-

أ) الصيغة الاولى :- عدم احتواء هذه الصيغة على الحد الثابت والاتجاه الزمن

$$\Delta Yt = \lambda Y_{t-1} + Ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ب) الصيغة الثانية :- احتواء هذه الصيغة على الحد الثابت فقط

$$\Delta Yt = C + \lambda Y_{t-1} + Ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ت) الصيغة الثالثة :- احتواء هذه الصيغة على الحد الثابت والاتجاه الزمني.

$$\Delta Yt = C + Bt + \lambda Y_{t-1} + Ut \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

إذ ان :-

ΔYt : تشير الى الفرق الاولي للسلسلة Yt .

---

(١) حماني محمد دريوش ، ناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، الجزائر ، ابحاث المؤتمر الدولي ، ٢٠١٤،ص١٧

(٢) عبد اللطيف حسن شومان ، عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، العدد ٣٤ ، المجلد ٩، ٢٠١٣،ص١٨٠

λ **:** معلمة المتغير المبطئ لفترة واحدة Yt-1

Ut: الخطأ العشوائي

C : الحد الثابت

Bt : الاتجاه الزمني

٢) تحديد عدد المتباطئات المثلى باستعمال انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وعن طريق مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) و شوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ)، وبعدها يتم تقدير انوذج تصحيح الخطأ للعلاقة المقدرة من اجل اتخاذ القرار وتحديد سرعة التكيف على الاجل الطويل بين متغيرات ARDL الاساسية [١].

٣) تقدير انموذج(ARDL) اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Tast).

٤) اختبار سلامة واستقرارية الانموذج عن طريق مجموعة من الاختبارات وهي [٢]:

أ) اختبار خلو الانموذج من الارتباط التسلسلي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).

ب) اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال اختبار (Wald Test).

ت) اختبار استقرارية الانموذج عن طريق اختبار (CUSUM , CUSUM Squares)

٥) تقدير المعلمات قصيرة الاجل (انموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الاجل والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الاتية[٣]:

$$\Delta(\boldsymbol{Y_t}) = \mathbf{c} + \boldsymbol{\lambda}\mathbf{Y_{t-1}} + \boldsymbol{\beta}\mathbf{X_{t-1}} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{a_1}\Delta(\mathbf{Y_{t-i}}) + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{m}} \mathbf{a_2}\Delta(\mathbf{X_{t-i}}) + \boldsymbol{\mu}_\mathbf{t} \ldots\ldots (\mathbf{4})$$

(١) نورة عبد الرحمن اليوسف ، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربي السعودية ، كلية ادارة الاعمال ، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ، مجلة السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، المجلد ١٠، العدد ٢٠، ٢٠١٣ ص٢٢

(٢)خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراء مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء ، ٢٠١٧، ص١٠٦

(٣)خضير عباس حسين الوائلي ، المصدرالسابق، ص١٠٧-١٠٨.

اذ ان :-

Δ: تمثل الفرق الاول **C:**، يمثل الحد الثابت، **N,M** تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع، **λ:** تمثل معلمة تصحيح الخطأ او هي النسبة المئوية من اخطاء الاجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل، **β:** تمثل معلمات الانموذج الطويل الاجل، **a_1.....a_2:** تمثل معلمات الاجل الطويل و **i :** يمثل الزمن، **μ_t:** تمثل حد الخطأ العشوائي.

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

اولا) اختبار استقرارية المتغيرات

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.9 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي تحتوي على جذذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (١٦):-

جدول (١٦) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		A	B	Non	A	B	Non
BD	I(1)	-1.1404	-1.9556	-1.1388	-3.9114*	-4.1714*	-3.9770*
TC	I(0)	-3.3278*	-3.5148**	-1.3196			
EXM	I(0)	-8.0280*	-2.6553	-0.1729			
GDP	I(0)	-1.0109	-4.0555*	1.0359			
M	I(1)	-1.2309	-2.3538	-0.6418	-4.8438*	-4.9161*	-4.9352*
MS2	I(0)	-3.3808*	0.1274	0.9264			
X	I(1)	-1.1068	-2.2503	-0.5523	-4.6195*	-4.7103*	-4.7061*

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط
b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام
non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام
* تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥%
** تعني معنوي عند مستوى معنوية ١٠%
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

نلحظ من الجدول (١٦) ان بعض السلاسل الزمنية كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع ام بوجود قاطع واتجاه عام اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات هي (Tc , EXM , Ms2 , GDP) عند مستوى معنوية ٥% و ١٠% وستكون متكاملة من الدرجة I(0)، في حين كانت بقية المتغيرات غير مستقرة لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (First - difference) للسلاسل الاصلية وتبين انها استقرت عند مستوى ٥% و ١٠% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام وهذه المتغيرات هي (BD , M ، X).

ثانيا) تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

١) دالة عجز الموازنة العامة

يتكون الانموذج من متغيرين مستقلين ومتغير تابع حيث تم احتساب قيم المعلمات باللوغاريتم وفقاً للصيغة الاتية:-

$$BD = B0 + B1LOG(TC) + B2LOG(EXM) + U$$

حيث ان :-

BD: يمثل الموازنة العامة (الفائض والعجز)

TC: الضرائب الجمركية

EXM: سعر الصرف الموازي

U: المتغير العشوائي

بعد اختبار استقرارية المتغيرات تم تقديرانموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة العجز في الموازنة وبمدد ابطاء (٣) كما في الملحق (1) في الملاحق القياسية . اذ حصلنا على النتائج الاتية:-

جدول (١٧) نتائج اختبارات دالة الموازنة العامة

المعلمات المقدرة	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	R^2	Adjusted R^2	F	D.W
B0	-0.9726	0.6285	-1.5474	0.97	0.96	80.006	1.96
B1	-0.4410	0.2294	-1.9221				
B2	0.5582	0.2797	1.9958				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

كانت هنالك عدة محاولات لتقدير دالة الموازنة العامة ، اذ لايمكن اخذ اللوغاريتم للقيم السالبة ولايمكن حذف الاشارة ، وكان الاختيار المناسب هو اخذ اللوغاريتم عن طريق $LOG\frac{\text{الايرادات العامة}}{\text{النفقات العامة}}$ ، وهذه الطريقة معتمدة لغايات العجز في الموازنة او الحساب الجاري ، وبعد الاختبار تم التوصل الى الصيغة الدالية الاتية:-

BD = -0.9726 - 0.4410LOG (TC) + 0.5582LOG (EXM)

S.E: (0.6285) (0.2294) (0.2797)

T: (-1.5474) (-1.9221) (1.9958)

R^2 =0.97 Adjusted R^2 = 0.96 F=80.008 D.W= 1.96

حيث ان تقيم النتائج وفقا للمعايير الاتية:-

١- المعيار الاحصائي

ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر R^2 كانت (97%) و قيمة Adjusted R-squared (96%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسره (0.97)من التغيرات في المتغير التابع، اما (0.3) الباقية فيعود سببها الى متغيرات اخرى غير متضمنه في الانموذج ، كما ان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة(80.008) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (2.48) عند مستوى معنوية 10% اي ان الانموذج المقدر معنوي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

حيث ان قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (TC) البالغة (1.9)هي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية 10% ، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B1) تأثير معنوي في الموازنة العامة(BD)، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (EXM) البالغة (1.9)وهي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية (10%)، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B2) تأثير معنوي في الموازنة العامة(BD).

٢- المعيار القياسي

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي وباستخدام **اختبار (D.W)** فقد كانت قيمة (D.W) لهذا النموذج (1.96) وبمقارنتها بالقيم الجدولية السفلى (DL=1.28) والعليا (DU=1.56) وحسب التوزيع الاحتمالي ، نلاحظ أن قيمة (D.W) المتحققة تقع في منطقة الحسم ، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

كما أظهر اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط التسلسلي و اختبار Heteroskedasticity Test: Harvey لعدم تجانس التباين لدالة الموازنة العامة كما في الملحق (1) من الملاحق القياسية ، اذ ان قيمة اختبار F و Chi-Square كانت غير معنوية اي سنقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي وكذلك خلوا الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين .

٣- المعيار الاقتصادي

BD = -0.9726 - 0.4410LOG (TC) + 0.5582LOG (EXM)

يظهر من الانموذج المقدر ان(0.97-) هو ثابت المعادلة الذي تمثل قيمته قيمة المتغير التابع في حالة كون المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، كما يبين الانموذج ان المعلمة (TC) الضرائب الجمركية ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الضرائب الجمركية (TC) وعجز الموازنة العامة(BD) ، اي ان زيادة الضرائب الجمركية بمقدار وحده واحده يؤدي الى انخفاض العجز بمقدار(0.44) ، حيث ان زيادة الضرائب الجمركية ستعمل على زيادة الايرادات العامة فضلا عن تخفيض الاستيراد نتيجة للعلاقة العكسية بين السعر والكمية وهذا ما ينعكس على حالة الموازنة العامة .

ويظهر الانموذج ان معلمة (EXM) سعر الصرف الموازي ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي (EXM) وعجز الموازنة العامة (BD) ، اي ان ارتفاع سعر الصرف الموازي بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة العجز بمقدار (0.55%) ، حيث ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي يعمل على ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية مايؤدي الى زيادة الاستيراد كون السلع الاجنبي ارخص من نظيراتها في الداخل ، ومن أجل سد الطلب المحلي يتطلب زيادة الانفاق على المستوردات وهذا سوف يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة ويزداد العجز.

كما نلحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (0.26-) وهي معنوية عند مستوى 5 % كما في ملحق (1) من الملاحق القياسية، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (26%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف منخفضة نسبيا في الانموذج، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل. اما الحد الثابت فلم يكن ذات دلالة معنوية.

٢) دالة الضرائب الجمركية

يتكون الانموذج من ثلاث متغيرات مستقلة ومتغير تابع حيث تم احتساب قيم المعلمات باللوغاريتم وفقاً للصيغة الاتية:-

$$TC = B0 + B1LOG(GDP) + B2LOG(M) + B3LOG(EXM) + U$$

حيث ان :-

TC: الضرائب الجمركية

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

M: الاستيرادات

EXM: سعر الصرف الموازي

U: المتغير العشوائي

بعد اجراء عملية تقدير دالة الضرائب الجمركية كما في ملحق (2) من الملاحق القياسية وفق منهج ARDL وبمدد ابطاء (2) حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (١٨).

جدول (١٨) نتائج اختبارات دالة الضرائب الجمركية

المعلمات المقدرة	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	R^2	Adjusted R^2	F	D.W
B0	-14.6979	3.6935	-3.9793	0.95	0.93	61.18	1.90
B1	4.9035	0.9354	5.2419				
B2	-0.6413	0.1096	-5.8493				
B3	-0.7217	0.2564	-2.8139				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

قدرت الدالة بعد اخذ قيم المتغيرات باللوغاريتم وبعد الاختبار تم التوصل الى الصيغة الدالية الاتية:-

TC = -14.6980 + 4.9035LOG (GDP) - 0.6414LOG (M) - 0.7217LOG (EXM)

S.E: (3.6935) (0.9354) (0.1096) (0.2564)

T: (-3.9793) (5.2419) (-5.8493) (-2.8139)

R^2 = 95% Adjusted R^2 = 93% F=61.18 D.W= 1.90

حيث تم تقيم النتائج وفقا للمعايير الاتية:-

١- المعيار الاحصائي

ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر R^2 كانت (95%) و قيمة Adjusted R-squared (93%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسره (0.95)من التغيرات في المتغير التابع، اما (0.05) الباقية فيعود سببها الى متغيرات اخرى غير متضمنه في الانموذج ، كما ان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة(61.18) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (2.92)عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

حيث ان قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (GDP) البالغة (5.24)وهي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.69)عند مستوى 5% ، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B1) تأير معنوي في الضرائب الجمركية (TC) ، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (M) البالغة (5.84)وهي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.69)معنوية عند مستوى 5% ، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B2) تأير معنوي في الضرائب الجمركية (TC)، كما بلغت قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (EXM) البالغة (2.81)وهي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.69)معنوية عند مستوى 5% ، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B3) تأير معنوي في الضرائب الجمركية.

٢- المعيار القياسي

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي وباستخدام **اختبار (D.W)** فقد كانت قيمة (D.W) لهذا النموذج (1.90) وبمقارنتها بالقيم الجدولية السفلى (DL = 1.21) والعليا (DU = 1.64)وحسب التوزيع الاحتمالي ، نلاحظ أن قيمة (D.W) المتحققة تقع في منطقة الحسم ، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

كما أظهر اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط التسلسلي و اختبار Heteroskedasticity Test: Harvey لعدم تجانس التباين لدالة الضرائب الجمركية كما في ملحق (2) من الملاحق القياسية ، اذ ان قيمة اختبار F و Chi-Square كانت غير معنوية اي سنقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي وكذلك خلوا الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين .

٣- المعيار الاقتصادي

TC = -14.6980 + 4.9035LOG (GDP) - 0.6414LOG (M) - 0.7217LOG (EXM)

يظهر من الانموذج المقدر ان(14.6980-) هو ثابت المعادلة الذي تمثل قيمته قيمة المتغير التابع في حالة كون المتغيرات المستقلة مساوية للصفر. كما يبين الانموذج ان معلمة (GDP) الناتج المحلي الاجمالي ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الناتج (GDP) والضرائب الجمركية (TC) ، اي ان زيادة الناتج المحلي بمقدار وحده واحده يؤدي الى زيادة الضرائب الجمركية بمقدار(4.90).

ويظهر الانموذج ان معلمة (M) الاستيرادات ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الاستيرادات (M) و الضرائب الجمركية، اي ان زيادة الاستيرادات بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض

الضرائب الجمركية بمقدار (0.64-%) ، وطبيعة هذه العلاقة ناتجة من العلاقة العكسية بين السعر والكمية ، اذ كلما ارتفع السعر ادى الى انخفاض الكمية المستوردة.

كما يبين الانموذج ان معلمة (EXM) سعر الصرف الموازي ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (EXM) و الضرائب الجمركية (TC)، اي ان ارتفاع سعر الصرف الموازي بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الضرائب الجمركية بمقدار (0.72-%) ، حيث ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي يعمل على ارتفاع الاسعار المحلية وانخفاض قيمة العملة المحلية ومع عدم وجود جهاز انتاجي مرن وعدم تنوع الصادرات ستزداد الاستيرادات ، ومن الضروري تخفيض نسبة الضرائب من أجل زيادة الاستيراد وسد الطلب المحلي .

كما نلحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (0.81-) وهي معنوية عند مستوى5 % كما في ملحق (2) من الملاحق القياسية، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (81%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل. اما الحد الثابت ايضا كان ذات دلالة معنوية عند مستوى 5%.

٣) دالة سعر الصرف

يتكون الانموذج من ثلاث متغيرات مستقلة ومتغير تابع حيث تم احتساب قيم المعلمات باللوغاريتم وفقاً للصيغة الاتية:-

$$EXM = B0 + B1LOG(GDP) + B2LOG(MS2) + B3LOG(X) + U$$

حيث ان :-

EXM: سعر الصرف الموازي

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

MS2: عرض النقد الواسع

X: الصادرات

U: المتغير العشوائي

تـم تقـدير دالــة سـعر الصـرف المـوازي كمـا فـي ملحـق (٣) مـن الملاحـق القياسـية حسـب انمــوذج ARDL وبوجــود مــدد ابطــاء عــدد (2) وبعــد اجــراء التقــدير حصــلنا علــى النتــائج الموضحة في الجدول (١٩).

جدول (١٩) نتائج اختبارات دالة سعر الصرف الموازي

المعلمات المقدرة	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	R^2	Adjusted R^2	F	D.W
B0	-3.2229	2.4458	-1.3176	0.99	0.98	250.9	2.40
B1	0.4594	0.6742	0.6815				
B2	0.6598	0.1206	5.4667				
B3	-0.3236	0.0368	-8.7884				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

قـدرت الدالــة بعـد اخـذ قـيم المتغيـرات باللوغـاريتم وبعـد الاختبـار تـم التوصـل الـى الصـيغة الداليـة الاتية:-

$$EXM = -3.2229 + 0.4595LOG(GDP) + 0.6598LOG(MS2) - 0.3237LOG(X)$$

S.E: (2.4458) (0.6742) (0.1206) (0.0368)

T: (-1.3176) (0.6815) (5.4667) (-8.7884)

$R^2 = 99\%$ Adjusted $R^2 = 98\%$ F= 250.9 D.W= 2.40

حيث تم تقييم النتائج وفقا للمعايير الاتية:-

١- المعيار الاحصائي

ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر R^2 كانت (99%) و قيمة Adjusted R-squared (98%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسره (0.99)من التغيرات في المتغير التابع، اما (0.01) الباقية فيعود سببها الى متغيرات اخرى غير متضمنه في الانموذج ، كما ان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة(250.9) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (2.92)عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

حيث ان قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (GDP) البالغة (0.68)وهي اصغر من قيمة T الجدولية البالغة (1.69)عند مستوى 5% ، وعليه قبول فرضية العدم ، ونستنتج من ذلك بأن المعلمة (B1) ليس

لها تأثير معنوي في سعر الصرف الموازي(EXM) ، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (MS2) البالغة (5.46)وهي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.69)معنوية عند مستوى 5% ، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B2) تأثير معنوي في سعر الصرف الموازي (EXM) ، كما بلغت قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (X) البالغة (-8.78)وهي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.69)معنوية عند مستوى 5% ، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B3) تأثير معنوي في سعر الصرف الموازي.

٢- المعيار القياسي

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي وباستخدام **اختبار (D.W)** فقد كانت قيمة (D.W) لهذا النموذج (2.40) وبمقارنتها بالقيم الجدولية السفلى (DL = 1.21) والعليا (DU = 1.64)وحسب التوزيع الاحتمالي ، نلاحظ أن قيمة (D.W) المتحققة تقع في منطقة الحسم ، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

كما أظهر اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط التسلسلي و اختبار Heteroskedasticity Test: Harvey لعدم تجانس التباين لدالة سعر الصرف الموازي كما في ملحق (3) من الملاحق القياسية ،ان قيمة اختبار F و Chi-Square كانت غير معنوية اي سنقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي وكذلك خلوا الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين .

٣- المعيار الاقتصادي

$$EXM = -3.2229 + 0.4595LOG\ (GDP) + 0.6598LOG\ (MS2) - 0.3237LOG\ (X)$$

يظهر من الانموذج المقدر ان (-3.2229) هو ثابت المعادلة الذي تمثل قيمته قيمة المتغير التابع في حالة كون المتغيرات المستقلة مساوية للصفر. كما يبين الانموذج ان معلمة (GDP) الناتج المحلي الاجمالي ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الناتج (GDP) والضرائب الجمركية (TC) ، لكنها غير معنوية عند مستوى 5% .

ويوضح الانموذج ان معلمة (MS2) عرض النقد الواسع ذات قيمة موجبة ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين (MS2) و سعر الصرف الموازي ، اي ان زيادة عرض النقد بنسبة (1%) يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الموازي بمقدار (0.65%)، اذ ان زيادة عرض النقد سينصب تأثيرها على زيادة القاعدة النقدية وارتفاع مستويات الطلب الكلي ومع ضعف الجهاز الانتاجي المحلي سوف تزداد الاستيرادات ويزداد الطلب على العملة الاجنبية فيرتفع سعرها ، مقابل انخفاض سعر صرف العملة المحلية.

كما يبين الانموذج ان معلمة (X) الصادرات ذات قيمة سالبة ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الصادرات (X) و سعر الصرف الموازي ، اي ان زيادة الصادرات بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض سعر الصرف بمقدار (0.32-%) ،حيث ان زيادة الصادرات تعني زيادة في الحصول على العملة الاجنبية والتي تمثل غطاء للعملة المحلية وتتحسن قيمة العملة وترتفع اسعار الصرف المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الاجنبي.

نلحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (0.38-) وهي معنوية عند مستوى 5% كما في ملحق (3) من الملاحق القياسية ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (32%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل. اما الحد الثابت فلم يكن ذات دلالة معنوية عند مستوى 5%.

الأستنتاجات والتوصيات

اولا) الاستنتاجات

لقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:-

١) هناك العديد من الاسباب التي ادت الى ظهور العجز في الموازنة العامة العراقية للمدة(١٩٨٨-٢٠١٧) وتقف في مقدمتها اختلال هيكل الانفاق العام والذي يعكسه نسبة مساهمة النفقات الجارية اذ بلغت خلال مدة الدراسة (٧٩.٦%) وهي نسبة كبيرة بينما بلغت نسبة النفقات الاستثمارية (٢٠.٤%) وهي نسبة منخفضة .

٢) عدم تنوع مصادر الإيرادات للموازنات السابقة فهي تعتمد بنسب كبيرة على ايرادات النفط الخام إذ وصلت نسبة مساهمة النفط إلى حدود ٩١.١% بعد عام ٢٠٠٣ وقد تدنت نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية الاخرى ، إذ بلغت نسبة مساهمة كل من (الضرائب الجمركية ٠.٦% ، الايرادات الضريبية ٢.٣% ، الايرادات الاخرى ٦%) .

٣) على الرغم من اتساع حجم الاستيرادات التي تمثل الوعاء الضريبي للضرائب الجمركية ، إلا انها لم تنعكس على حصيلة الايراد الكمركي ، بسبب انخفاض نسبة الاستقطاع الضريبي ، اذ بلغت النسبة ٥% على جميع السلع المستوردة وهو مادى الى خسارة مالية ، وضياع لرافد مالي مهم.

٤) ان ايقاف فرض الضرائب الجمركية أدى الى دخول معظم السلع المستوردة بكميات كبيرة الى العراق ودون ان يقابلها زيادة في الايرادات الجمركية ، اما في السنوات الاخيرة والوقت الحاضر نلحظ سعي الدولة لزيادة ايراداتها منها، إذ بلغ معدل نمو الضرائب الجمركية بالاسعار الثابتة للعامين ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ على الترتيب (٥٨.٥% ، ١٧٨.٥%). كما ارتفعت نسبة مساهمتها في الايرادات العامة الى (١.٢% ، ٢.٣%).

٥) استطاعت السلطة النقدية (البنك المركزي العراقي) المحافظة على قيمة العملة العراقية اذ تمكنت من رفع سعر الصرف الرسمي عن طريق نافذة بيع العملة والمحافظة عليه عند مستويات ثابتة تقريبا لاسيما في الاعوام الاخيرة إذ بلغت قيمة الدينار العراقي اتجاه الدولار (١١٨٤) ديناراً لكل دولارعام ٢٠١٧.

٦) يعد سعر الصرف المؤشر الذي تتحدد عن طريقه أسعار السلع والخدمات المحلية اتجاه السلع الأجنبية، وبيان مدى قيمة القوة الشرائية للعملة المحلية إذ يعمل سعر الصرف الموازي الذي يشكل حلقة الوصل للمعاملات الاقتصادية بين الدول على زيادة العجز في الموازنة من خلال تأثيره على مكونات الموازنة

العامة المتمثلة بالنفقات العامة والايرادات العامة ، ويكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق الاسعار المحلية .

٧) تشير نتائج تحليل استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان بعض المتغيرات كانت مستقرة في المستوى ومن هذه المتغيرات (TC , MS_2 , EXM, GDP) أي خلوها من الانحدار الزائف في حين استقرت بقية المتغيرات بعد أخذ الفروق الاولى.

٨) يشير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة العجز الى وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل فضلا عن الاجل الطويل بين عجز الموازنة والضرائب الجمركية وسعر الصرف ، فقد كان للضرائب الجمركية تاثير عكسي على عجز الموازنة ، اما تاثير سعر الصرف الموازي فكان طردياً .

٩) تبين من انموذج تصحيح الخطأ ان سرعة التكيف كانت كبيرة في بعض النماذج أي ان النسبة الاكبر من الانحراف يتم تعديله بسرعة تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل في السنة نفسها، فكانت سرعة التكيف في دالة العجز (٢٦%) في حين كانت في دالة الضرائب الجمركية (٨١%)، في حين كانت سرعة التكيف لدالة سعر الصرف بطيئة نسبيا (٣٨%).

ثانياً) التوصيات

لقد توصل الباحث الى مجموعة من التوصيات اهمها:-

١) التاكيد على ترشيد النفقات العامة ومعالجة الكثيرمن بنود النفقات الجارية كالعمل على ضغط الرواتب والاجور عن طريق التركيز على خفض رواتب ومكافئات الخط الاول من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتصحيح اختلال هيكل الانفاق العام واعادة اولوياتة بما يضمن معدلات نمو مقبولة، والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الانتاجية لما لذلك من اثر في تنويع القاعدة الانتاجية.

٢) لابد من تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية لأنها مصدر دائم للصدمات كونها ترتبط بعوامل خارجية منها سياسية واخرى اقتصادية، والاعتماد على مصادر الدخل الاخرى كالضرائب والرسوم وتحقيق ايرادات مستقبلية ،تساعد على تمويل العجز في الموازنة ، فضلا عن قيام الحكومة بتطوير القطاعات الاخرى وبصورة خاصة الزراعة والسياحة والصناعة ولاسيما السياحة الدينية لأنه يمكن ان يكون مصدراً غنياً يسد حاجات الحكومة.

٣) تفعيل قانون الضريبة الجمركية لزيادة الايرادات الجمركية ورفد موازنة الدولة، على ان يتم اجراء تعديلات بنسب الضريبة المفروضة على السلع المستوردة وفق التطورات الاقتصادية للسلع المستوردة، مع وضع تعريفة جمركية تصاعدية على سلع الاستهلاك غير الضرورية وعلى السلع الكمالية.

٤) توظيف نسبة من الايرادات الجمركية لرفد النشاط الصناعي والزراعي، لتعزيز قدرة هذه الانشطة على المنافسة الاجنبية، وتوظيف رقابة جمركية فعالة عن طريق الاستعانة بالملاكات الكفوءة والنزيه ليتم السيطرة على المواد الداخلة الى العراق مع وضع عقوبات شديدة على المخالفين.

٥) في ظل المساهمة العالية للقطاع النفطي في الايرادات العامة يمكن ان يؤدي إلى تشجيع بقية القطاعات الاقتصادية ،ومع رفع نسبة الضرائب الجمركية يمكن ان نحصل على نتيجتين الاولى زيادة انتاجية القطاعات الاخرى (الزراعة والصناعة والسياحة) وبالشكل المرغوب والاخرى حماية المنتج المحلي للقطاعين الزراعي والصناعي ، اذ يمكن توسيع العمل بالمبادرة الزراعية ودعم الفلاح من اجل النهوض بالقطاع الزراعي والاستغناء عن المنتج المستورد، لكي نتمكن من تخفيض الاعتماد على الايرادات النفطية التي تتسم بالتقلب المستمر.

٦) عن طريق ما توصلنا اليه في الجانب القياسي من وجود علاقة طردية في الاجل الطويل بين سعر الصرف الموازي والعجز فيمكن ان نستخدم سعر الصرف الموازي للتقليل من عجز الموازنة ، اي القيام بتخفيض سعر الصرف .

اولا: المصادر العربية

القران الكريم

١) الكتب

١- أ كوتسوينس ، نظرية الاقتصاد القياسي ، ترجمة د٠ محمد عبد العال واخرون ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩١.

٢- ابو شرار ، علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات ،الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠.

٣- احمد ،عبد الغفور ابراهيم ، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ،دار زهران للنشر.

٤- الاعسر ، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠١٦ .

٥- الامين ، عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولى ،دار الحامد للنشر ،عمان ، ٢٠٠٢.

٦- بركات ، عبد الكريم صادق ،والبطريق ، يونس احمد وآخرون، المالية العامة ، المكتبة الاقتصادية ، ١٩٨٦.

٧- البسيوني ، حلمي ، حسابات الضرائب الكمركية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهره ، ١٩٨٦.

٨- البطريق ، يونس احمد، ودراز، حامد عبد المجيد ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣.

٩- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، معهد التخطيط العربي، جسر التنمية، العدد (٢٣) ، السنة الثانية، الكويت، نوفمبر، / تشرين الثاني، ٢٠٠٣، ص٣ .

١٠-بني هاني ، عبد الرزاق ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، دار وائل ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٤ .

١١-بول ساملوسيون ، ويليام نورهاوس ، علم الاقتصاد ، ترجمة :هشام عبدالله ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥٢ .

١٢-الجبوري ، مهدي سهر ،وحسين ، خضير عباس ، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٧.

١٣-الجبوري ، مهدي سهر،والفتلاوي ، سلام كاظم ، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمالي ، دار الايام ، عمان ، ٢٠١٧.

١٤-جمال ،لعمارة ، اساسيات الموازنة العامة للدولة ، دار الفجر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٤.

١٥-الجنابي ، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، العاتك لطباعة الكتب ، طبعة منقحة ، القاهرة - مصر،٢٠٠٧.

١٦-الجنابي ، هيل عجمي جميل، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن،٢٠١٤.

١٧-الجنابي ، طاهر ، دراسات في المالية العامة ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠.

١٨-جوارتيني، جيمس، و استروب، ريجار، الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الرياض - السعودية، دار المريخ، الطبعة العربية، ١٩٩٩

١٩-الحجار ، بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣ .

٢٠-الحجار ، بسام ، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٩ .

٢١-الحسني ، عرفان تقي ، التمويل الدولي ،الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ،الأردن ،٢٠٠٢ .
٢٢-حشيش ، عادل احمد ، أصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الإسكندرية ،١٩٨٢.
٢٣-حشيش ،عادل احمد، وشهاب ،مجدي محمود ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
٢٤-حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٧.
٢٥-الحنفي ، عبد الرءوف احمد ، اثر تحرير سعر الصرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية ، دار النهضة العربية القاهره ، مصر، ٢٠٠٩.
٢٦-الخطيب ، خالد شحاده ، وشامية ، أحمد زهير ، (أسس المالية العامة) ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧.
٢٧-خلف ، فليح حسن ، التمويل الدولي ،الطبعة الاولى ، دار الورّاق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
٢٨-خلف ،فليح حسن ، المالية العامة ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، الاردن ، ٢٠٠٨ .
٢٩-خليل ، سامي ، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، الكويت، ١٩٩٤.
٣٠-خليل ، سامي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح ، ١٩٨٠ ، ص٨٩٦
٣١-خوشناو ، صباح صابر محمد ، الموازنة العامة في العراق دراسة تحليلية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠١٢.
٣٢-دانيالز ،جوزيف و فانهوز، ديفيد، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠١٠.
٣٣-داود ، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠١٤.
٣٤-الدباغ ، اسامة بشير، والجومرد ، اثيل عبد الجبار، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، ٢٠٠٣.
٣٥-الدليمي ، عوض فاضل إسماعيل ، (النقود والبنوك) دار الحكمة للطباعة و النشر ،بغداد، ١٩٩٠.
٣٦-الربيعي ، رجاء ، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠١٢.
٣٧-الرحاحلة ، محمد سعيد ،والخالدي ، ايناس، المدخل لدراسة علم الكمارك، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٢.
٣٨-زردق ، احمد عبد الرحيم ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١.
٣٩-زكي ، رمزي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، الطبعة الاولى ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢.
٤٠-زكي ، رمزي ، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي،. دار المدى للثقافة، دمشق ، ٢٠٠٠.
٤١-سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الطبعة الرابعة ، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة ، ١٩٩٥.
٤٢- السريتي ، السيد محمد احمد ، التجارة الخارجية ،الطبعة الاولى ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٨ .
٤٣-السريتي ، محمد احمد ، ومحمد عزت ، التجارة الخارجية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ،٢٠١٣.

٤٤-السيد ، سامي ، الاقتصاد الدولي ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، القاهره ، ٢٠٠٥ .
٤٥-السيد علي ، عبد المنعم ، (دراسات في النقود والنظرية) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٠.
٤٦-السيد علي ، عبد المنعم ، وسعد الدين ، نزار ، النقود و المصارف و الاسواق المالية، الطبعة الاولى ،دار الحامد للنشر ،الاردن، ٢٠٠٤.
٤٧-شامية ، احمد زهير، والخطيب ، خالد ، (المالية العامة)، الطبعة الثانية ، عمان ،تشرين الأول ١٩٩٩.
٤٨-الشايجي ، وليد خالد ، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس، الاردن ، ٢٠٠٥.
٤٩-شبلي ، خطار ، العلوم المالية – الموازنة ، الطبعة الرابعة ، دار المنشورات الحقوقية، لبنان، ١٩٧٩.
٥٠-شكري ، ماهر كنج ، وعوض ، مروان ،المالية الدولية ، الطبعة الاولى ، دار حامد للنشر،عمان ، ٢٠٠٤ .
٥١-الشمري ، مايح شبيب ، وحمزة ، حسن كريم، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية ، الطبعة الاولى ، دار الضياء ، النجف الاشرف، ٢٠١٥ .
٥٢-الصالحي ، بان عبد القادر، الضرائب الكمركية في العراق والاثار المترتبة عليها ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١١.
٥٣-الصرن ، رعد حسن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الاول، دار الرضا للنشر ، دمشق ، سوريا،٢٠٠٠.
٥٤-الصوص ، نداء محمد، التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ٢٠٠٨.
٥٥- الطائي ، غازي صالح ، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل ، ١٩٩٩.
٥٦-طعمة ، حيدر حسين، العجز المزدوج في بلدان الريع النفطي ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٢ .
٥٧-عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ٢٠٠٠، ص١٢٤
٥٨-عادل عبد الغني محبوب ، اصول الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٢.
٥٩-عايب ، وليد عبد الحميد ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى ، مكتبة حسين العصرية، بيروت - لبنان، ٢٠١٠.
٦٠-عبد الرزاق ، محمود، اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
٦١-عبد العال الصكبان ، (مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق) ، الجزء الاول ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، ١٩٧٦.
٦٢-عبد القادر ، السيد متولي ، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٦٣-عبد القادر، محمد ، ومقلد ، رمضان محمد احمد ، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر،٢٠٠٥.
٦٤-عبد الله ، خبابة ، اساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، المسيلة ، الجزائر، ٢٠٠٠ .

٦٥-عبد الله ، عقيل جاسم، النقود والمصارف ، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ١٩٩٩.
٦٦-عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي: نظرية وحلول، مراجعة – صادق علي الجبوري، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠.
٦٧-العربي ، علي ، وعساف ،عبد المعطي ، (إدارة المالية العامة) ، الكويت ، بلا تاريخ .
٦٨-العصار ، رشاد ، و الشريف ، عليان ، المالية الدولية ، الاردن ، ٢٠٠٠.
٦٩-عطوي، فوزي، المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، بيروت - لبنان،منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣
٧٠-عفر ،عبد المنعم ، واحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد الدولي ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ١٩٩٩.
٧١-العلي ، عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي ، بيروت ، لبنان .
٧٢-العلي ، عادل فليح ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الموصل ،٢٠٠٢
٧٣-العلي ، عادل فليح، التشريع المالي والضريبي ،الطبعة الاولى ، دار الحامد ، عمان ،٢٠٠٧.
٧٤-العلي ،عادل فليح ،وكداوي ، طلال محمود ، اقتصاديات المالية العامة الجزء الاول ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨.
٧٥-علي كنعان، الاقتصاد المالي، مطبعة الروضة، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩.
٧٦-العمري ،هشام صفوت ، اقتصاديات الموازنة العامة والسياسة المالية ، الجزء الثاني، الطبعة الثانية ،مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.
٧٧-عواضه ، حسن ، وقطيش ،عبد الرؤوف ، المالية العامة، الموازنة والضرائب والرسوم، الطبعة الاولى ، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.
٧٨-عوض ، طالب محمد ، التجارة الدولية نظريات وسياسات، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن ، ١٩٩٥.
٧٩-عوض الله، صفوت عبد السلام، الاقتصاد السري - دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
٨٠-العيساوي ، عبد الكريم جابر ، التمويل الدولي ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ٢٨٧
٨١-عيسى ، خليفي ، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي ، دار النفائس ، جامعة خيضر بسكرة ، الجزائر، ٢٠١١.
٨٢-الغالبي ، عبد الحسين جليل،سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار الصفاء ، عمان ، ٢٠١١.
٨٣- الفارس ، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والأنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية،ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠١، ، ص١٥٤.
٨٤-القريشي ، محمد صالح،والدليمي،فواز جار الله ، مقدمة في الاقتصاد الدولي، جامعة الموصل، الموصل، 1995 .
٨٥-قلادة ، نجيب، التعريفة الكمركية كاداة للسياسة الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٥.
٨٦-كريانين ،موردخاي ، الاقتصاد الدولي ، مدخل السياسات ، تعريب د. محمد إبراهيم منصور و د. علي مسعود عطية ،الطبعة العربية ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٧ .
٨٧-كنونة ، امين رشيد ، الاقتصاد الدولي،الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة بغداد،١٩٨٧.

٨٨-ماير ، توماس ، واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع، دار المريخ ،٢٠٠٢ .
٨٩-مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ،١٩٩٩، ص٣٣٤ – ٣٣٧.
٩٠-المحجوب ، رفعت ، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٠.
٩١-محمد ، جاسم ، التجارة الدولية ، زهران للنشر، الاسكندرية ، ٢٠٠٥.
٩٢-محمد عبد العزيز عجمية وصبحي تادرس قريصة، "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، مطبعة الكرنك، الإسكندرية ١٩٧٠
٩٣-مدحت القريشي ،تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨.
٩٤-مسعود ،سميح ، الموسوعة الاقتصادية ، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧.
٩٥-المعارك ، محمد عبد العزيز، و شفيق ، علي ، أصول وقواعد الموازنة العامة للدولة، جامعة الملك سعود ، الرياض،المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.
٩٦-معروف، هوشيار، التحليل الاقتصادي الكلي، عمان ـ الأردن، دار صفا للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٥.
٩٧-المعموري، عبد علي كاظم ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ـ الجزء الثاني ،ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، ٢٠٠٧.
٩٨-منصور ، عبود علوان ، جرائم التهريب الكمركي في العراق ،الطبعة الاولى ، بغداد ، ٢٠٠٢.
٩٩-المهايني، محمد خالد، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ـ مصر ، ٢٠١٠
١٠٠- موسجريف ، ريتشارد ،وموسجريف ، بيجي ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ،تعريب محمد السباخي ، عادل سليمان ، دار المريخ ، ٢٠١٠.
١٠١- الموسوي ، واثق علي ، الاستقرار الاقتصادي ، الجزء ٢ ، الطبعة الاولى ، دار الايام للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ،٢٠١٥
١٠٢- موسى ، سندس حميد ، البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي ،الطبعة الاولى ،دار الايام ، عمان، ٢٠١٨.
١٠٣- ناشد ، سوزي عدلي ، ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٠.
١٠٤- ناشد ،سوزي عدلي ، الوجيز في المالية العامة(النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة)، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٠.
١٠٥- نامق ، صلاح الدين ، التجارة الدولية،الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧.
١٠٦- النجار ، اسكندر مصطفى ، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وكالة المطبوعات للنشر ، الكويت ، ١٩٧٣ .
١٠٧- نعمة الله نجيب ابراهيم ، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٢.
١٠٨- الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن ، و الخشالي ، منجد عبد اللطيف ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى ، دار المنهج ، الأردن، ٢٠٠٦.
١٠٩- الوادي، محمود حسين، و العساف، احمد عارف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى ، دار المسيرة، عمان ـ الأردن،٢٠٠٩.
١١٠- الوزني ، خالد واصف ، وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

١١١- وليد اسماعيل السيفو وأخرون،اساسيات الاقتصاد التحليلي ، الطبعة الاولى ، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
١١٢- يونس ، منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة ، جامعة الفاتح ، ٢٠٠٤ .

٢) التقارير والنشرات

١- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث- قسم احصاءات ميزان المدفوعات.
٢- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات السنوية ٢٠١٥، ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١١ ، ٢٠١٠، ٢٠٠٩ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٧ ،٢٠٠٦، ٢٠٠٣ عدد خاص.
٣- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، ، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٦
٤- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة.
٥- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.
٦- وزارة المالية – الهيأة العامة للضرائب- قسم التخطيط والمتابعة.
٧- وزارة المالية – دائرة المحاسبة – قسم التوحيد.

٣) البحوث والدراسات

١- ابراهيم صالح العمر ، محمد عبد الهادي ، واخرون ، اثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الاردن ، دراسات العلوم الادارية ، المجلد ٤٠ ، العدد ١ ، ٢٠١٣ .
٢- احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ٩٤، العدد٢٢، ٢٠١٦.
٣- احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ٩٤، العدد٢٢، ٢٠١٦.
٤- اديب قاسم شندي ، سعرصرف الدينارالعراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ١١ ، ٢٠٠٦ .
٥- اديب قاسم شندي و حيدر كامل نعيم، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط ، المجلد١، العدد٥، ٢٠١١.
٦- امين محمد سعيد , صباح صابر محمد ، قياس وتحليل الدور الاقتصادي للموازنة العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٧ – ١٩٨٨) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، ٢٠١٢
٧- تغريد داوود سلمان ، الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٣ ، ٢٠١٥.
٨- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد١٣، العدد٤٨، ٢٠٠٧.

٩- جليل كامل غيدان ، استبرق اسماعيل حمه، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة ٢٠١٢-١٩٩٠، واسط، مجلة الكوت للعلوم ا لاقتصادية و الادارية، ، العدد(١٧)، ٢٠١٥.
١٠- جليل كامل غيدان و استبرق اسماعيل حمه، اثر السياسة النقدية على استقرار اسعار الصرف الاجنبي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ١٧، ٢٠١٥.
١١- حالوب كاظم معله ومروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانظمام الى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد ٢٢، العدد٨٨، ٢٠١٦.
١٢- حسن علي بخيت، إيمان عبد خضير، العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة (١٩٩٥-١٩٩٨)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السابع، العدد ٢٤، ٢٠٠٠
١٣- حماني محمد دريوش ، ناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي ، ٢٠١٤.
١٤- حمزة فائق وهيب ، هيفاء كاظم اسماعيل ، أثر التهريب الكمركي في الايرادات الضريبية على الايرادات العامة للدولة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد١ ، المجلد ١٩ ، ٢٠١٧ ،ص١٦٥
١٥- حيدر مجيد الفتلاوي معوقات فرض الضرائب الجمركية على نشاط التجارة الالكترونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد ٩، العدد ٢٩، ٢٠١٣.
١٦- حيدر نعمة بخيت ، فريق جياد مطر ، السياسة المالية في العراق ودورها في التاثير على عرض النقد للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٩، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،السنة الثامنة ، العدد ٢٥.
١٧- ربيع خلف صالح ، اشراك العراق في النظام التجاري متعدد الاطراف ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢٩ ، ٢٠١١.
١٨- رجاء خضير عبود وصباح رحيم مهدي ، آثر حركة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية، "دراسة تحليلية في بعض الدول العربية" للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، جامعة بابل ، المجلد ٣١٤ ، ٢٠١٣.
١٩- ستار جابر عمران ، يوسف عبد الله عبد ، التحديات الدولية لتمويل الموازنة العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٧ ، ٢٠١٤
٢٠- سهيلة عبد الزهرة ، تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٣، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٦ .
٢١- سونيا آرزروني وارتان ، الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد العاشر ، العدد٣٣ ، ٢٠١٥ .
٢٢- صباح نوري عباس ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ١٧ ، ٢٠٠٨.
٢٣- عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وسعر الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ٢٨، ٢٠١٣
٢٤- عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي خضير، تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة ، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، ٢٠٠٦

٢٥- عبد اللطيف حسن شومان ، عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، العدد ٣٤ ، المجلد ٩، ٢٠١٣.

٢٦- عدنان كريم نجم الدين، محمد علي حميد ، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٨)، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩.

٢٧- عوض فاضل الدليمي، عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي،بحث منشور في مجلة جامعة النهرين، المجلد (٥)، العدد(٧)، بغداد، ٢٠٠١.

٢٨- فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد ٣٠، العدد٧٥ ،٢٠١٤ .

٢٩- محمد خالد المهايني ، حسن عبد الكريم سلوم ، الموازنة الفيدرالية للعراق الاتجاهات ومعدلات النمو للانفاق والايرادات للفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧ ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد ٦٨ ، ٢٠٠٨

٣٠- محمود صالح عطية الجبوري ، زهير حامد سلمان ، السياسة المالية العراقية وتاثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة ديالى ، مجلة ديالى ، العدد٦١ ، ٢٠١٤ .

٣١- مصطفى علي أبراهيم ، التهرب الكمركي والسبل الكفيلة لمكافحته ،جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٧ ، ٢٠١٥.

٣٢- مظهر محمد صالح،السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد،اذار،٢٠١٢.

٣٣- منتظر فاضل البطاط ، محمد جواد جمعة ، الاثار المالية للضرائب الكمركية في الاقتصاد العراقي ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ٤٤، العدد ٤، ٢٠١٦.

٣٤- نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٨، العدد٢٢، ٢٠١٢.

٣٥- نضال الهاشمي،غفران الجبوري،تشخيص اثر الحصار الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة قياسية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد٥، ٢٠٠٢.

٣٦- نورة عبد الرحمن اليوسف ، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربي السعودية ، كلية ادارة الاعمال ، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ، مجلة السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد ١٠، العدد ٢٠، ٢٠١٣.

٣٧- وسام حسين علي وسلام محمد محمود، سعر الصرف وأثره على التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٧)، ٢٠١١.

٣٨- العيساوي عبد الكريم جابر، غانم محمد منعم ، عجز الموازنة العامة (العراق أنموذجاً) ،جامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد٥١ ، ٢٠١٦ ، ص٨٨.

٤) الرسائل والاطاريح

١- خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراء مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء ، ٢٠١٧.

٢- سلام كاظم شاني ، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، ٢٠١١.

٣- شيماء علي هاشم، اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي، اليابان حاله دراسيه للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٥)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٤- صابرين كاظم زيدان السلطاني ، أثر الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي حالة دراسية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة ، ٢٠١٤.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1) Books

1- Slavin L. Stephen, “Economics”, Sed the new school University, sixth edition , Mc Graw, Hill-Irwin, New York city ,2001 .

2- Johan Sloman, Economics, 6th Ed, pearson prentice Hall, England, 2006.

3- Andrew B.Abel et al, macroeconomecs , Addison Wesley,seven edition,pearson,2011,p416

4- Bradley R. Schiller (The Economy Today) , McGraw Hill Irwin , New York, Ninth Edition 2003.

5- Bradley R.Schiller, The Macro Economy Today, 14th ed, Mcgraw-Hill, USA, 2013.

6- Campbell R . McConnell , Stanley L. Brue ,"Macroeconomics (Principles, Problems and Policies)" ,sixteenth edition ,Mc Graw –Hill , Americas, 2005 , p 340

7- Daved N. Hyman , Puplic Finance , Tenth Edition, seuth western , Cengage Learning , 2010.

8- David C. Colander: Economics, Published By Mc Grow _ Hill Companies, American New York, Sixth Edition, 2006.

9- Dennis .R.Appleyard and Alfred J , Steven L. cobb , International Economics, 7th , Americas New York ,2010.

10- Dennis .R.Appleyard and Alfred J. , International Economics, 5th , Americas New York , 2006.

11- James Gerber , International economics , 4th , New York,2008.

12- Joseph G. Nellis,Daved Parker, Macroeconomics,England,2004.
13- Michael Parkin, Economics, 9th ed, Pearson, USA, 2010, P.745.
14- Paul A. Samuelson And William D. Nordhaus , macroeconomics ,13ed , Mcgraw – Hill , New York , 1989.
15- Paul R. Krugman , Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, , International Economics Theory&Policy, 9th ,America, 2012.
16- Richard T. Froyen, Macroeconomices; Theories and Policies,9th ,2009.
17- Roger A. Arnold , Economics , 11th Edition , South-Western , 2014
18- Steven Husted and Michael Melvin, International Economics,– Wesley, New York, 2010 .
19- W.Charles Sawyer , Richard L.Sprinkle, International economics , 3th ,United State Or Canada, 2009.
20- William J.Baumol & Alan S. Blinder : Macroeconomics , Principles And Policy , United States of America , Eleventh Edition ,2009.

2) Reports and bulletins

1- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2008.
2- OPEC, Annual Statistical bulletin,2010.
3- OPEC, Annual Statistical bulletin,2012.
4- OPEC, Annual Statistical bulletin,2014.
5- OPEC, Annual Statistical bulletin,2016.
6- Central Bank Of Iraq : Economic & Statistic Data (CBIESD), from 2015 to 2017

أولا :- الملاحق الاحصائية

ملحق (١) **مليون دينار**

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	النفقات الجارية بالأسعار الجارية	النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	الايرادات الجمركيةبالاسعار الجارية	الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية	الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية	الإيرادات الأخرى بالأسعار الجارية
1988	13363	10630	2733	8168	321.5	3855	1001	3312
1989	13934	10872	3062	8882	306.2	3967	987	3928
1990	14179	11357	2822	8491	241	4110	915	3466
1991	17497	15653	1844	4228	112	1965	411	1852
1992	32883	25876	7007	5047	54	2191	578	2278
1993	68954	50060	18894	8997	53	2869	1300	4828
1994	199442	171742	27700	25659	117	4981	3436	17242
1995	690784	605838	84946	106986	2015	27195	13641	66150
1996	542542	506102	36440	178013	13369	57705	29699	90609
1997	605802	534095	71707	410537	39927	199890	72264	138383
1998	920501	824705	95796	520430	73869	169023	129081	222326
1999	1033552	831592	201960	719065	121897	234649	229548	254868
2000	1498700	1151663	347037	1133034	174205	458157	328113	346764
2001	2069727	1490866	578861	1289246	228863	580160.7	460895.5	248190
2002	3226927	1761927	1465000	1854585	260139	1020022	593678	240885
2003	1982548	1784293	198255	2146346	223.7	1841458	349	304539
2004	32117491	29102758	3014733	32982739	81020	32627203	159644	195892
2005	26375175	21803157	4572018	40502890	118176	39480069	495282	527539
2006	38806679	32778999	6027680	49055545	219032	46534310	591229	1930006
2007	39031232	31308188	7723044	54599451	229076	51701300	1228336	1669815
2008	59403375	47522700	11880675	80252182	376539	75358291	985837	3908054
2009	52567025	42053620	10513405	55209353	590688	48871708	3334809	3002836
2010	70134201	50662201	19472000	70178223	507341	66819670	1532438	1826115
2011	78757666.3	60925553.5	17832112.8	108807392	373943	98090214	1783593	8933585
2012	105139575.7	75788623.7	29350952	119817224	480850	116597076	2633357	586791
2013	119128000	78747000	40381000	113767395	541633	110677542	2876856	212997
2014	113473517	88542750	24930767	105386623	489500	97072410	1885127	6429086
2015	70397515	51832839	18564676	66470251	396400	51312621	2015010	13142621
2016	67067437	51173437	15894000	54409270	632380	44267060	3861890	6280320
2017	75490115	59025654	16464461	77422172	1764507	65155570	4533764	5968331

المصدر :- التقارير والنشرات التي تصدر من البنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية لسنوات متفرقة

* حسابات وزارة المالية ٢٠١٧ /دائرة المحاسبة قسم التوحيد

ملحق (٢)

مليون دينار

السنة	النفقات العامة بالأسعار الثابتة =١٩٨٨ ١٠٠	النفقات الاستثمارية بالاسعار الثابته =١٩٨٨ ١٠٠	النفقات الجارية بالاسعار الثابته =١٩٨٨ ١٠٠	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة =١٩٨٨ ١٠٠	الإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة =١٩٨٨ ١٠٠	الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة =١٩٨٨ ١٠٠	الايرادات الجمركية بالاسعار الثابته =١٩٨٨ ١٠٠	الإيرادات الأخرى بالأسعار الثابتة =١٩٨٨ ١٠٠	الفائض والعجز بالاسعار الثابتة =١٩٨٨ ١٠٠	الفائض والعجز بالاسعار الجارية
1988	13363.0	2733	10630.0	8168.0	3855	1001.0	321.5	3312.0	-5195	-5195
1989	13108.2	2880.5	10227.7	8355.6	3731.9	928.5	288.1	3695.2	-4752.6	-5052
1990	8795.9	1750.6	7045.3	5267.4	2549.6	567.6	149.5	2150.2	-3528.5	-5688
1991	3788.1	399.2	3388.8	915.3	425.3	89.0	24.2	401.0	-2872.8	-13269
1992	3874.1	825.5	3048.5	594.6	258.1	68.1	6.3	268.4	-3279.5	-27836
1993	2640.8	723.6	1917.2	344.6	109.9	49.8	2.02	184.9	-2296.2	-59957
1994	1289.9	179.2	1110.8	166.0	32.3	22.2	0.75	111.5	-1123.9	-173783
1995	989.8	121.7	868.1	153.3	39.0	19.5	2.9	94.8	-836.5	-583798
1996	919.2	61.7	857.5	301.6	97.8	50.3	22.7	153.5	-617.6	-364529
1997	834.3	98.8	735.6	565.4	275.3	99.5	54.9	190.6	-268.9	-195265
1998	1104.6	115.0	989.6	624.5	202.8	154.9	88.6	266.8	-480.1	-400071
1999	1101.7	215.3	886.4	766.5	250.1	244.7	129.9	271.7	-335.2	-314487
2000	1521.7	352.4	1169.4	1150.4	465.1	333.2	176.9	352.1	-371.3	-365666
2001	1805.8	505.1	1300.8	1124.9	506.3	402.1	199.7	216.5	-680.9	-780481
2002	2359.7	1071.3	1288.4	1356.2	746.0	434.1	190.2	176.1	-1003.5	-1372342
2003	1093.5	109.4	984.2	1183.9	1015.7	0.2	0.12	168.0	90.4	163798
2004	13953.0	1309.7	12643.3	14328.9	14174.4	69.4	35.2	85.1	375.9	865248
2005	8366.2	1450.2	6915.9	12847.5	12523.1	157.1	37.5	167.3	4481.3	14127715
2006	8033.3	1247.8	6785.5	10154.9	9632.9	122.5	45.3	399.5	2121.6	10248866
2007	6175.5	1221.9	4953.6	8638.7	8180.2	194.3	36.2	264.2	2463.2	15568219
2008	9154.6	1830.9	7323.7	12367.6	11613.4	151.9	58.02	602.3	3213	20848807
2009	8334.5	1666.9	6667.6	8753.5	7748.6	528.8	93.7	476.1	419	2642328
2010	10853.2	3013.3	7839.9	10860	10340.2	237.2	78.5	282.6	6.8	44022
2011	11541.8	2613.3	8928.6	15945.6	14340.3	261.4	54.8	1309.2	4403.8	30049726
2012	14528.2	4055.7	10472.5	16556.4	16111.4	363.9	66.4	81.1	2028.2	14677648
2013	16161.2	5478.2	10683.0	15434	15014.8	390.3	73.5	28.9	-727.2	-5360605
2014	15056.5	3307.9	11748.5	13983.5	12880.3	250.1	65.0	853.1	-1073	-8086894
2015	9208.3	2428.3	6779.9	8694.6	6711.9	263.6	51.9	1719.1	-513.7	-3927264
2016	8739.0	2071.0	6668.0	7089.63	5768.1	503.2	82.4	818.3	-1649.3	-12658160
2017	9817.6	2141.2	7676.3	10057.7	8473.6	589.6	229.5	776.2	251.3	1932057

المصدر :- التقارير والنشرات التي تصدر من البنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية لسنوات متفرقة

* حسابات وزارة المالية ٢٠١٧ /دائرة المحاسبة قسم التوحيد

ملحق(٣)

مليون دينار

السنة	GDPبالأسعار الثابتة ١٩٨٨= ١٠٠	GDP بالأسعار الجارية	الرقم القياسي لاسعار المستهلك ١٩٨٨= ١٠٠%	عرض النقد الواسعM2	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	سعر الفائدة	التضخم السنوي %
1988	19432.2	19432.2	100	15556.1	0.31	2.08	6.13	21.36
1989	18826.2	20407.9	106.3	19840.2	0.31	3.06	6.13	6.3
1990	29711.1	55926.5	161.2	24869.1	0.31	4	6.13	51.6
1991	10682	42451.6	461.9	35245.5	0.31	10	6.13	186.5
1992	14163.5	115108.4	848.8	64314	0.31	21	6.13	83.8
1993	18453.6	321646.9	2611.1	132434	0.31	74	6.5	207.6
1994	19164.9	1658325.8	15461.6	314035	0.31	458	6.5	492.1
1995	19571.2	6695482.9	69792.1	886894	0.31	1674	7.25	351.4
1996	21728.1	6500924.6	59020.8	1154627	0.31	1170	7.25	-15.4
1997	26342.7	15093144	72610.3	1340262	0.31	1471	7.25	23
1998	35525	17125847.5	83335.1	1787895	0.31	1620	7.25	14.8
1999	41771.1	34464012.6	93816.2	2047438	0.31	1975	7.35	12.6
2000	42358.6	50213699.9	98486.4	2445551	0.31	1930	7.35	5
2001	43335.1	41314568.5	114612.5	2849598	0.31	1929	7.35	16.4
2002	40344.9	41022927.4	136752.4	3871069	0.31	1957	6.35	19.3
2003	26990.4	29585788.6	181301.7	6953420	1836	1936	6.35	32.6
2004	41607.8	53235358.7	230184.1	12254000	1453	1453	6	27
2005	43438.8	73533598.6	315259	14684000	1469	1472	7	37
2006	47851.4	95587954.8	483074.4	21080000	1467	1475	10.42	53.2
2007	48510.6	111455813.4	632029.8	26956076	1255	1267	20	30.8
2008	51716.6	157026061.6	648891.2	34919675	1193	1203	16.75	2.7
2009	54720.8	130642187	630713.1	45437918	1170	1182	8.83	-2.8
2010	57751.6	162064566	646208.1	60386086	1170	1185	6.25	2.6
2011	63650.4	217327107	682366.6	72177951	1170	1196	6	5.6
2012	71680.8	254225490.7	723690.7	75466360	1166	1233	6	6.1
2013	76922.0	273587529.2	737122.1	87679504	1166	1232	6	1.9
2014	77789.7	266420384.5	753651.8	90727801	1166	1214	6	2.2
2015	81560.1	207876191.8	764499.4	82595493	1167	1247	6	1.4
2016	86660.3	196536350.8	767448.3	88081993	1182	1275	4	0.4
2017	90162.6	225995179.1	768922.7	89441338	1184	1259	4	0.2

المصدر :- التقارير والنشرات التي تصدر من البنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية لسنوات متفرقة

تم توحيد الارقام القياسية عن طريق توحيد عام ٢٠١٠ – ٢٠١٥ من اساس ٢٠٠٧ الى اساس ١٩٨٨ والمرحلة الاخرى تم توحيد الاعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من اساس ٢٠١٢ الى اساس ١٩٨٨

ملحق (٤) **مليون دينار**

السنة	الصادرات	الاستيرادات	اسعار النفط	الصادرات بالاسعار الثابتة	الاستيرادات بالاسعار الثابتة
1988	2978.8	3183.1	14.2	2978.8	3183.1
1989	3808.0	3068.7	17.3	3582.3	2886.8
1990	3197.3	2023.1	22.26	1983.4	1255.1
1991	116.9	131.1	18.62	25.3	28.4
1992	160.6	186.9	18.44	18.9	22.0
1993	141.7	165.2	16.33	5.4	6.3
1994	140.4	154.7	15.53	0.9	1.0
1995	153.7	206.2	16.86	0.2	0.3
1996	226.6	1094.9	20.29	0.3	1.8
1997	1426.6	1369.9	18.68	1.9	1.9
1998	1705	1854.7	12.28	2.1	2.2
1999	4050.8	3384.3	17.48	4.3	3.6
2000	6317.8	4095.1	27.6	6.4	4.2
2001	5118.1	4148.4	23.12	4.5	3.6
2002	4107.5	3043.3	24.36	3	2.2
2003	14669640	18238824	28.1	8091.3	10059.9
2004	26865970	28993162	36.05	11671.5	12595.6
2005	34810893	27540812	50.64	11041.9	8735.9
2006	44786043	31511160	61.08	9271.1	6523.04
2007	50762240	26771660	69.08	8031.6	4235.8
2008	76025118	39235384	94.4	11716.2	6046.5
2009	46133100	48569040	61.06	7314.4	7700.6
2010	60563880	43673760	77.45	9372.2	6758.4
2011	97374420	55929510	103	14270.1	8196.4
2012	110061072	68800996	107	15208.3	9506.9
2013	104639172	68556136	103	14195.6	9300.5
2014	97921846	62004382	94.9	12992.9	8227.2
2015	59899776	56027670	44.7	7835.2	7328.7
2016	48814236	40433856	36	6360.6	5268.7
*2017	68149856	45898944	49.3	8863.1	5969.3

- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2008,2010,2012,2014,2016
- Central Bank Of Iraq : Economic & Statistic Data (CBIESD), from 2015 to 2017

*تم تحويل الارقام الى العملة المحلية عن طريق سعر الصرف الرسمي

ثانيا :- الملاحق القياسية

ملحق (١)

١- نتائج اختبار ARDL

Dependent Variable: BD
Method: ARDL
Date: 12/05/18 Time: 20:27
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): TC EXM
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 48
Selected Model: ARDL(2, 2, 3)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0015	3.784687	0.155509	0.588552	BD(-1)
0.2135	1.292481	0.109563	0.141608	BD(-2)
0.0025	-3.539036	0.021542	-0.076239	TC
0.8646	0.173098	0.023388	0.004048	TC(-1)
0.0368	-2.266327	0.020658	-0.046818	TC(-2)
0.1493	-1.510316	0.119051	-0.179804	EXM
0.9559	-0.056172	0.164495	-0.009240	EXM(-1)
0.0050	3.226744	0.170691	0.550775	EXM(-2)
0.1226	-1.624700	0.129928	-0.211093	EXM(-3)
0.0415	-2.204627	0.119049	-0.262459	C

-0.184058	Mean dependent var	0.976935	R-squared
0.336375	S.D. dependent var	0.964725	Adjusted R-squared
-2.407633	Akaike info criterion	0.063177	S.E. of regression
-1.927693	Schwarz criterion	0.067853	Sum squared resid
-2.264921	Hannan-Quinn criter.	42.50304	Log likelihood
1.961938	Durbin-Watson stat	80.00646	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

٢- اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.6780	Prob. F(1,16)	0.178807	F-statistic
0.5849	Prob. Chi-Square(1)	0.298403	Obs*R-squared

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.9214	Prob. F(9,17)	0.393958	F-statistic
0.8629	Prob. Chi-Square(9)	4.659471	Obs*R-squared
0.9056	Prob. Chi-Square(9)	4.086171	Scaled explained SS

٣- تصحيح الخطا والعلاقة طويلة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: BD
Selected Model: ARDL(2, 2, 3)
Date: 12/05/18 Time: 20:32
Sample: 1988 2017
Included observations: 27

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2135	-1.292481	0.109563	-0.141608	D(BD(-1))
0.0025	-3.539036	0.021542	-0.076239	D(TC)
0.0368	2.266327	0.020658	0.046818	D(TC(-1))
0.1493	-1.510316	0.119051	-0.179804	D(EXM)
0.0050	-3.226744	0.170691	-0.550775	D(EXM(-1))
0.1226	1.624700	0.129928	0.211093	D(EXM(-2))
0.0363	-2.273270	0.118701	-0.269840	CointEq(-1)

Cointeq = BD - (-0.4410*TC + 0.5582*EXM -0.9726)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0715	-1.922145	0.229447	-0.441031	TC
0.0622	1.995881	0.279700	0.558247	EXM
0.1402	-1.547412	0.628564	-0.972647	C

ملحق (٢)

١- نتائج اختبار ARDL

Dependent Variable: TC
Method: ARDL
Date: 12/07/18 Time: 09:49
Sample (adjusted): 1990 2017
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GDP M EXM
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 1)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0145	2.676016	0.070794	0.189446	TC(-1)
0.0001	4.746982	0.837285	3.974575	GDP
0.0000	-13.86156	0.128374	-1.779460	M
0.0000	7.920996	0.188108	1.490002	M(-1)
0.1150	-1.647961	0.139821	-0.230419	M(-2)
0.0000	-9.284584	0.702185	-6.519499	EXM
0.0000	9.268895	0.640259	5.934494	EXM(-1)
0.0012	-3.777256	3.154008	-11.91350	C

3.557604	Mean dependent var	0.955384	R-squared
1.783881	S.D. dependent var	0.939769	Adjusted R-squared
1.420854	Akaike info criterion	0.437801	S.E. of regression
1.801484	Schwarz criterion	3.833403	Sum squared resid
1.537216	Hannan-Quinn criter.	-11.89196	Log likelihood
1.903677	Durbin-Watson stat	61.18164	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

٢- اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.7335	Prob. F(2,18)	0.315367	F-statistic
0.6225	Prob. Chi-Square(2)	0.947927	Obs*R-squared

Heteroskedasticity Test: Harvey

0.6396	Prob. F(7,20)	0.742426	F-statistic
0.5662	Prob. Chi-Square(7)	5.775117	Obs*R-squared
0.3522	Prob. Chi-Square(7)	7.781894	Scaled explained SS

٣- تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: TC
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 1)
Date: 12/07/18 Time: 09:53
Sample: 1988 2017
Included observations: 28

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	4.746982	0.837285	3.974575	D(GDP)
0.0000	-13.861559	0.128374	-1.779460	D(M)
0.1150	1.647961	0.139821	0.230419	D(M(-1))
0.0000	-9.284584	0.702185	-6.519499	D(EXM)
0.0000	-11.449481	0.070794	-0.810554	CointEq(-1)

Cointeq = TC - (4.9035*GDP -0.6414*M -0.7217*EXM -14.6980)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.241950	0.935440	4.903527	GDP
0.0000	-5.849389	0.109650	-0.641385	M
0.0107	-2.813913	0.256488	-0.721735	EXM
0.0007	-3.979321	3.693586	-14.697964	C

ملحق (٣)

١- نتائج اختبار ARDL

Dependent Variable: EXM
Method: ARDL
Date: 12/06/18 Time: 10:00
Sample (adjusted): 1990 2017
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GDP MS2 X
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 1)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0274	2.401052	0.171221	0.411110	EXM(-1)
0.1389	1.548409	0.134762	0.208667	EXM(-2)
0.3103	1.043973	0.191322	0.199735	GDP
0.0388	2.228655	0.189122	0.421488	GDP(-1)
0.0139	-2.724795	0.163870	-0.446511	GDP(-2)
0.0000	6.388376	0.262573	1.677415	MS2
0.0000	-5.345291	0.266878	-1.426539	MS2(-1)
0.0042	-3.279296	0.027079	-0.088801	X
0.2245	-1.258000	0.027245	-0.034274	X(-1)
0.1912	-1.358044	0.902354	-1.225436	C

2.858631	Mean dependent var	0.992092	R-squared
0.723012	S.D. dependent var	0.988138	Adjusted R-squared
-1.972715	Akaike info criterion	0.078746	S.E. of regression
-1.496928	Schwarz criterion	0.111618	Sum squared resid
-1.827262	Hannan-Quinn criter.	37.61801	Log likelihood
2.400567	Durbin-Watson stat	250.9013	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

٢- اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.4534	Prob. F(2,16)	0.831444	F-statistic
0.2677	Prob. Chi-Square(2)	2.636085	Obs*R-squared

Heteroskedasticity Test: Harvey

0.1503	Prob. F(9,18)	1.745630	F-statistic
0.1604	Prob. Chi-Square(9)	13.04924	Obs*R-squared
0.1283	Prob. Chi-Square(9)	13.83572	Scaled explained SS

٣- تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: EXM
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 1)
Date: 12/06/18 Time: 10:05
Sample: 1988 2017
Included observations: 28

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1389	-1.548409	0.134762	-0.208667	D(EXM(-1))
0.3103	1.043973	0.191322	0.199735	D(GDP)
0.0139	2.724795	0.163870	0.446511	D(GDP(-1))
0.0000	6.388376	0.262573	1.677415	D(MS2)
0.0042	-3.279296	0.027079	-0.088801	D(X)
0.0000	-5.966030	0.063731	-0.380223	CointEq(-1)

Cointeq = EXM - (0.4595*GDP + 0.6598*MS2 -0.3237*X -3.2229)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5042	0.681507	0.674236	0.459497	GDP
0.0000	5.466784	0.120695	0.659813	MS2
0.0000	-8.788437	0.036831	-0.323690	X
0.2041	-1.317690	2.445898	-3.222937	C

Abstract:-

The deficit phenomenon is one of the main problems in the financial policies of most countries of the world, especially Iraq. The Iraqi economy has suffered from budget deficit due to several reasons, including the imbalance of public expenditure of the state. Current expenditures constitute the bulk of public expenditure. As well as the imbalance of the structure of public revenues of the state and dependence on a large source of a limited monies to obtain a large part of the general revenue, the crude oil sector, compared to the weakness of the contribution of other sectors, which makes the Iraqi economy vulnerable to external shocks, The security situation and the political, which quickly Matather negatively in the general state budget.

This study is based on the hypothesis that exchange rate flexibility can contribute to the financing of the general budget as well as the non-effectiveness of customs taxes.

In order to test this hypothesis, the study was divided into three chapters. The first dealt with the theoretical framework of the deficit of the general budget, customs taxes and the second exchange rate. The analysis dealt with the reality of the Iraqi economy. The third dealt with the measurement and analysis of the relationship between the general budget deficit, customs taxes and exchange rate. On the results of the standard models using the ARDL model, which is one of the advanced standard methods. This model depends on the time series stability test and gives results on the nature of the relationship in the short term (error correction model) Results for the long term. The study reached a number of conclusions, the most important of which was the existence of a long-term equilibrium relationship as well as the short-term relationship between the variables of the study. The rate of adjustment of the deficit function (0,26) was the custom tax function and the exchange rate

function respectively (-0.81, -0.38) Then the imbalances that can occur will be corrected in part in the same year and their return to the long-term equilibrium value.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

Measurement and Analysis of the relationship between The General Budget , exchange rate and customs taxes in Iraq for the period (1988-2017)

A Thesis Submitted By

Harith R. Attieh AL- zurfi

To The Council of Management and Economic College

University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirements For The

Degree of Master of Science in Economics

Supervisor By

Asst. Prof. Dr. Mahdi S. Gailan Al-Jebouri

1440 **2018**